إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق **أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا** في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

I also acknowledged the right of the **Management and Politics Academy for Postgraduate Studies** to the copyright of this thesis and that its publication is admissible only through a formal, written consent by the Academy.

Student's name:		يوسف ماهر يوسف الكتري	**اسم الطالب:**
Date:	2017-06-13	19 رمضان، 1438 هـ	**التاريخ:**
Signature:		يوسف الكتري	**التوقيع:**

البرنامج المشترك بين

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

وجامعة الأقصى

دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات

إعداد الباحث:

يوسف ماهر يوسف الكتري

إشراف الدكتور:

محمد عبد العزيز الجريسي

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة بأكاديمية الإدارة والسياسة – غزة

1438 هـ - 2017 م

نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **يوسف ماهر يوسف الكتري**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **القيادة والإدارة**، وموضوعها:

"دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات"

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 05 جمادى الأولى 1438 هـ، الموافق 2017/02/02 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. محمد عبد العزيز الجريسي	مشرفاً ورئيساً	.....
د. محمد إبراهيم المدهون	مناقشاً داخلياً	.....
أ.د. محمد إبراهيم مقداد	مناقشاً خارجياً	.....

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص **القيادة والإدارة**.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
رئاسة الأكاديمية

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

[المجادلة: 11]

ٱلإهدَاْءُ

إلـى مـن حثنـا علـى اتخـاذ العلـم سـلاحاً، وجعـل التمـاس العلـم جهـاداً، قـدوتنا وحبيبنـا معلـم البشرية..... **سيدنا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم، وبعد.**

إلى بسمة الحياة، ورمز الحب والحنان، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى من آثرتني على نفسها، ورآني قلبها قبل عينيها، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها..... **أمي الغالية أطال الله عمرها وأمدها بالصحة والعافية.**

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، مهجة قلبي وشمس دربي وسبب وجودي..... **أبي العزيز أمده الله بالصالحات.**

إلى من يعجز القلم عن رسم شكل من أشكال حبّك أو توضيح لون من ألوانه. فحبّك أشكال وألوان؛ وأنهار وبحار، وسماء وأمطار؛ وورد تتفتح على خدود آذار.... **جدتي الحبيبة.**

إلى نبض قلبي، إلى من ابتسامتها تحرك حياتي، إلى شريكة دربي في رحلة العمر الفانية ورحلة الخلد الباقية..... **زوجتي الحنون حفظها الله ورفع شأنها.**

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وبوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من عرفت بوجودهم معنى الحياة.... **إخوتي (أحمد، محمد، عبدالله، إبراهيم)**

إلى رياحين حياتي، إلى من يجري حبهم في عروقي وينبض بذكرهم فؤادي..... **أخواتي.**

إلى رياحين القلب ومصدر السعادة ، من ساندوني بدعائهم وتشجيعهم... **الأهل والأقارب.**

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم، إلى من أمدوني بالدعاء، وشجعوني على مواصلة درب العلم والعلماء .... **أهل زوجتي منحكم الله بصحة البدن وعافية النفس وحسن العمل وطول الأجل.**

إلى الذين لم تلدهم أمي...إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلمتني الحياة أن لا أضيعهم.... **أصدقائي الأحباب.**

شكرٌ وتقديرٌ

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي" (الأحقاف: 15).

الحمد لله إليه يصعد الكلم الطيب، والعمل الصالح يرفعه، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، وإمام المرسلين سيدنا محمد الداعي إلى الله بإذنه والهادي إلى صراط مستقيم، وبعد:

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك على تعدد نعمك وتتابع آلائك، لك الشكر بما أوليتني من روافد إحسانك وفضلك، وأنعمت به علي من إتمامٍ لهذا العمل، واعترافاً لذوي الفضل بفضلهم، فإني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للدكتور/ **محمد عبد العزيز الجريسي** على تفضله بالإشراف على رسالتي، وعلى حسن توجيهه ورعايته، حيث غمرني بتشجيعه وأحاطني بتوجيهاته، فاستقيت من بحار علمه ، فله مني كل شكر وتقدير وعرفان وأسأل المولى أن يبارك له في وقته وعمره وأن ينفع به الإسلام والمسلمين وأن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي الفاضلين عضوي المناقشة:

الدكتور: محمد إبراهيم المدهون

الأستاذ الدكتور: محمد إبراهيم مقداد

على ما بذلاه من جهد كبير وعناء طويل في قراءة هذه الرسالة وإثرائها بالتوجيهات النافعة والإرشادات الصائبة، فجزاهما الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الصرح العلمي الشامخ/ **أكاديمية الإدارة والسياسة** بغزة ممثلة برئيسها الدكتور/ محمد المدهون، وكل العاملين فيها على ما بذلوه لرفعها وارتقائها.

إلى كل من ذكرت، ومن لم أذكر لهم جميعاً صادق الدعوات وعظيم الامتنان والتقدير سائلاً المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

ٱلإِهدَاْءُ ..... و
شكرٌ وتقديرٌ ..... ز
فهرس المحتويات ..... ح
فهرس الجداول ..... ك
ملخص الدراسة ..... م
الفصل الأول الاطار العام للدراسة 1
المقدمة: 2
مشكلة الدراسة: 4
حدود الدراسة: 7
مصطلحات الدراسة: 8
الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة 11
المبحث الأول منظمات المجتمع المدني 12
مقدمة: 12
مفهوم منظمات المجتمع المدني: 13
أهمية منظمات المجتمع المدني: 16
أهداف منظمات المجتمع المدني: 18
مكونات المجتمع المدني: 19
وظائف منظمات المجتمع المدني 19
مجالات عمل منظمات المجتمع المدني: 23
خصائص منظمات المجتمع المدني: 24
منظمات المجتمع الفلسطيني: 26
التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين: 27
أنواع وخصائص منظمات المجتمع المدني الفلسطيني 29
أنواع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني: 29
المعيقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني: 32
منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة: 33
المبحث الثاني البطـــالة 36
مقدمة: 36
تعريف البطالة: 38
أنواع البطالة: 40
أولاً: البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية: 41
ثانياً: البطالة الهيكلية: 42

ثالثاً: البطالة الموسمية: 42
رابعاً: البطالة المقنعة: 43
خامساً: البطالة السافرة: 44
سادساً: شبه البطالة: 44
سابعاً: البطالة طويلة الأجل: 45
ثامناً: بطالة المتعلمين: 45
تاسعاً: البطالة الدورية: 45
أسباب البطالة: 46
أولاً الأسباب الاقتصادية: 46
ثانياً الأسباب الاجتماعية 47
ثالثاً الأسباب السياسية: 47
الآثار الناتجة عن البطالة: 48
الآثار الاقتصادية: 48
الآثار الاجتماعية: 49
الآثار السياسية: 50
البطالة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة): 51
بطالة خريجي الجامعات والمعاهد في فلسطين: 54
أثر البطالة على المجتمع الغزِي: 54
الفصل الثالث الدراسات السابقة 58
الدراسات السابقة: 59
المحور الأول: الدراسات المحلية (الفلسطينية): 59
المحور الثاني: الدراسات العربية: 68
المحور الثالث: الدراسات الأجنبية: 74
التعقيب على الدراسات السابقة: 78
الفصل الرابع إجراءات الدراسة 79
مقدمة: 80
منهج الدراسة: 80
مصادر المعلومات: 80
مجتمع وعينة الدراسة: 81
أداة الدراسة: 85
خطوات بناء الاستبانة: 86
صدق الاستبانة: 95
ثبات الاستبانة: 101
الأساليب الإحصائية المستخدمة: 103

الفصل الخامس نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها 105
المجال الأول: منظمات المجتمع المدني 106
المجال الثاني: الطلبة الخريجون 123
النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة: 137
الفصل السادس النتائج والتوصيات 149
أولاً: النتائج: 150
ثانياً: التوصيات 154
ثالثاً: الدراسات المقترحة: 156
المصادر والمراجع 157
الملاحق 167

فهرس الجداول

جدول (1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر للخريج 81

جدول (2): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس للخريج 82

جدول (3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية للخريج.....82

جدول (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجامعة التي تخرج منها الخريج.....83

جدول (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن للخريج 83

جدول (7): يوضح توزيع مجتمع العينة حسب العمر لموظفي منظمات المجتمع المدني 84

جدول (8): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس لموظفي منظمات المجتمع المدني 84

جدول (9): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الحالة الاجتماعية لموظفي منظمات المجتمع المدني.....84

جدول (10): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الجامعة التي تخرجت منها لموظفي منظمات المجتمع المدني..... 85

جدول (11): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب منطقة السكن لموظفي منظمات المجتمع المدني 85

جدول (12) درجات مقياس ليكرت الخماسي 86

جدول (13) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور 88

جدول (14) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور..... 89

جدول (15) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات مجال الثالث مع الدرجة الكلية للمجال 90

جدول (16) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية 91

جدول (17) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة 92

جدول (18) معاملات الثبات لمحاور القياس.....93

جدول (19) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة 94

جدول (20) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور 96

جدول (21) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور..... 98

جدول (22) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المجال الثالث مع الدرجة الكلية للمجال..... 99

جدول (23) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور 100

جدول (24) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة 101

جدول (25) معاملات الثبات لمحاور القياس..... 102

جدول (26) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية 103

جدول (27): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور الإدارة الكفوء (للمجال الأول).....107

جدول (28): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور البرامج والمشاريع (للمجال الأول).....110

جدول (29): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور المقدرة التمويلية (للمجال الأول).....114

جدول (30): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمجال شراكة المنظمات (للمجال الأول) ... 118

جدول (31): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لجميع المحاور في المجال الأول 121
جدول (32): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور الإدارة الكفؤ (للمجال الثاني) 123
جدول (33): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور نوعية البرامج (للمجال الثاني): 126
جدول (34): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور المقدرة التمويلية (للمجال الثاني).... 130
جدول (35): المتوسطات والانحرافات والوزن النسبي والترتيب لمحور شراكة المنظمات (للمجال الثاني)... 133
الجدول (36): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لجميع محاول المجال الثاني ... 136
جدول(37) يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" ومستوى الدلالة..... 137
جدول(38) يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" ومستوى الدلالة..... 138
جدول (39) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة. 140
جدول (40) يوضح الفروقات بين فئات العمر 141
جدول (41) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة. 142
جدول(42) يوضح الفروقات بين فئات الحالة الاجتماعية 143
جدول(43) يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" ومستوى الدلالة..... 144
جدول (44) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة. 145
جدول(45) يوضح الفروقات بين فئات الجامعة التي التحقت بها 146
جدول (46) يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة. 147
جدول(47) يوضح الفروقات بين فئات المنطقة..... 148

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات، وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي باعتباره أنسب الأساليب الإحصائية لمعالجة المشكلة.

ولوصف الظاهرة وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً شاملاً كمياً وكيفياً استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على الاستبانة كأداة من أدوات الدراسة لجمع البيانات، وقد تكون مجتمع الدراسة من الطلاب الخريجين في جامعات قطاع غزة والعاطلين عن العمل، وبلغت عينة الدراسة (400) مفردة من الطلبة الخريجين العاطلين عن العمل و (100) مفردة من موظفي منظمات المجتمع المدني، **وكانت من أهم النتائج التي جاءت بها الدراسة:**

1. بلغ الوزن النسبي العام لدور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة من وجهة نظر المجتمع المدني (79.32%).
2. بلغ الوزن النسبي العام لدور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر الطلبة الخريجين (77.30%).
3. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للفئة (مؤسسات المجتمع المدني، الطلاب الخريجين).
4. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات لمتغير (الجنس، والعمر، وحالة العمل، والمنطقة لصالح محافظة غزة والوسطى).

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

1. ينبغي على منظمات المجتمع المدني الاستفادة من التطور التكنولوجي الموجود في قطاع غزة، وتوظيفه من أجل تسهيل وتسريع عملها في الوصول إلى المواصفات الحقيقية وحجمها من فئات الطلبة الخريجين والمهمشين.
2. رفع مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني فيما بينهم، على أساس تحمل المسؤولية بشكل جماعي، وذلك من خلال وضع لوائح داخلية واضحة المعالم تنظم ديمونة العلاقة التي من شأنها إثراء أدوارها تجاه فئة الطلبة الخريجين.

Abstract

The study aimed to find out the role of the management of Non-government organizations in reducing the unemployment among universities graduates.

The researcher adopted the 'Descriptive approach' as it is the most appropriate statistical methods to address the problem.

To describe the phenomenon comprehensively quantitatively and qualitatively; the researcher followed the descriptive and analytical approach, and relied on the questionnaire as a tool for the study of data collection instruments. The study population consists of graduate students at universities in the Gaza Strip and the unemployed.

The sample of the study consists of (400) Singles of unemployed graduates students and (100) Singles of employees of Non-government organizations employees.

Recommendations of the Study:

1. General relative weight of the role of public administration and Non-government organizations to the reduction of unemployment from the perspective of Non-government organizations reached (79,23%).

2. General relative weight of the role of public administration and Non-government organization to the reduction of unemployment from the perspective of graduate students reached (77,30%).

3. There were no statistically significant differences at the level of significance less than 0.05 in the role of Non-government organizations in the reduction of unemployment among university graduates due to the category (Non-government organization, graduate students).

4. There were statistically significant differences at the level of significance less than 0.05 in the role of Non-government organizations in the reduction of unemployment among university graduates for the variables (sex, age, job status, and the region in favor of the Gaza Strip and central province).

Recommendations of the Study:

1. Non-government organizations have to take advantage of technological development located in the Gaza Strip, and hiring it in order to facilitate and accelerate its work in reaching the real specifications and size of the graduates and marginalized students.

2. Raising level of coordination between the Non-government organizations with each other, based on the collective responsibility, through developing internal regulations that will enrich their roles towards graduates category.

الفصل الأول
الاطار العام للدراسة

المقدمة:

مما لا شك فيه أن ظاهرة البطالة تعكس حالة الاقتصاد لأي شعب من الشعوب، فالبطالة هي انعدام توفر فرص العمل لأفراد المجتمع القادرين على العمل ويبحثون عنه ويقبلونه عند مستوى الأجر السائد ولم يجدوا هذا العمل. ويتمثل الشطر الأكبر من البطالة في فلسطين في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل الأول لأول مرة وغالبا ما تكون هذه البطالة من خريجي الجامعات ومدارس الثانوية العامة.

إن عدم توفر فرص العمل لكسب الدخل اللازم للشباب الفلسطيني والانطلاق لبناء الأسرة السليمة تمهيدا لبناء المجتمع السليم لهو نتيجة ارتفاع نسبة البطالة، وترهل الوضع الاقتصادي بشكل عام، ولا شك أن ما تعرض له هذا الشعب على مدى القرن السابق من تشريد وإذلال واحتلال الأرض؛ لا شك أن هذا الأمر له أثر كبير على تعظيم مشكلة البطالة. فمنذ النكبة الأولى استطاع العدو الصهيوني أن يبسط يده على فلسطين، وأن يفرض سيطرته على ما تبقى من فلسطين، وإدارتها بالطريقة التي تحلو له. وبدءا من المرحلة الأولى بتأمين المسكن، وتوفير فرص العمل للشباب الفلسطيني سواء من خلال مؤسساته الحكومية التي بناها، أو من خلال مؤسسات وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة. أو من خلال توفير فرص العمل داخل الخط الأخضر بفلسطين المغتصبة (أبو سمعان، 2008: 3).

وبناء عليه فلقد أصبح الاقتصاد الفلسطيني رهينة في يد المحتل الغاصب، وأصبح المتحكم الأول والأخير في هذا الاقتصاد.

وفيما بعد ذلك وبعد تسليم ما تبقى من الأرض المحتلة إلى السلطة الفلسطينية نتيجة اتفاق أوسلو والفشل الذريع لهذا الاتفاق، الذي على أثره انطلقت الانتفاضة الثانية وما تبعها من أحداث أدت بالعدو الصهيوني للخروج من قطاع غزة والفصل التام وإغلاق هذا العدو للمعابر كيفما ومتى شاء أدى كل ذلك إلى زيادة نسبة البطالة في فلسطين وتأثير ذلك على الشباب الفلسطيني مما زاد من معاناتهم في الحصول على فرص العمل اللازمة للوصول إلى أهدافهم المنشودة(مكحول، 2006: 2).

إذن فإن المحدد الأساسي لمشكلة البطالة هو العدو الإسرائيلي، فهو يلعب دوراً مركزياً في تفشي نسبة البطالة عبر القرارات المباشرة وغير المباشرة التي يتخذها من إغلاق للمعابر وتدمير البنى الاقتصادية وبعض المشاريع والمصانع التي تستوعب أعداداً كبيرة من العمالة، ومنع دخول المواد الخام اللازمة للتصنيع مما يعرقل إدارة العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الخسائر والأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي جراء الاقتلاع والتجريف والحصار المفروض جواً وبحراً وبراً.. وغيرها من القرارات العاملة على الإضرار بالاقتصاد الفلسطيني، فالاستقرار السياسي يعتبر عامل أساسي في بناء الاقتصاد (المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، 2008: 6).

إن غياب السطلة الشرعية وظروف الاحتلال والقهر والاستعمار منذ مطلع القرن الماضي، والتنكير الإسرائيلي لقرارات الشرعية الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلي سياساتها القائمة علي الاستيطان وتهويد القدس والحصار والتدمير. كان لها دور كبير في نشوء مؤسسات المجتمع المدني وتطورها في فلسطين وخاصة بعد نكبة عام 1948 وما تبعها من تدفق مئات الآلاف من اللاجئين إلي أراضي الضفة والقطاع مما استلزم من أبناء المجتمع التفكير في إنشاء جمعيات يتلاءم عدد وحجم ونوع خدماتها مع الاحتياجات الكثيرة لهؤلاء اللاجئين (الكايد، 2002: 26).

كما شكلت الانتفاضة محكاً لمؤسسات المجتمع المدني حيث أصبحت هذه المؤسسات تزاوج ما بين مقاومة الاحتلال وما بين دورها الأساسي في عملية التنمية البشرية.

وفي ظل النمو السكاني السريع الذي بدوره أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد خريجي الجامعات، وعجز الحكومات عن تحقيق وتلبية متطلبات التنمية البشرية المستدامة لهم؛ تزداد الحاجة إلي منظمات المجتمع المدني والتي أصبح البعض منها له نشاطات ملحوظة في برامج خطط التنمية والسياسات السكانية وكذلك في مجالات البيئة ومكافحة الفقر والبطالة وغيرها.

ومن هنا جاء عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، والتي تختص بدورها ومهامها في محاربة ظاهرة البطالة، محاولة منها لاستيعاب الشباب وخاصة خريجي الجامعات، والحد من هذه الظاهرة التي تفشت بين أوساطهم.

ويلاحظ من خلال ما سبق: أن لمنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً يأتي في الحد من هذه الظاهرة؛ الأمر الذي يستدعي وقفة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وما هو دور منظمات المجتمع المدني في الحد من هذه ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات.

مشكلة الدراسة:

تفاقمت مشكلة الفقر والبطالة في فلسطين مما يستدعي دراسة آليات للتعايش مع هذه الظاهرة. الأمر الذي يساعد على رسم سياسات اقتصادية واجتماعية لمعالجتها، فغياب استراتيجية واضحة لمكافحة الفقر وظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية أدى إلى تفاقم هذه المشكلة، مما أدى إلى زيادة نسب الفقر والبطالة، وأصبحت ظاهرة في المجتمع الفلسطيني، وعليه فالضرورة تملي على الجهات المعنية والمؤسسات الخاصة بناء استراتيجية تتناسب مع واقع المجتمع الفلسطيني،

ولقد أصبح ملفتاً للنظر تزايد عدد المنظمات الأهلية في المجتمع الغزي في السنوات الأخيرة لتصل قرابة 900 مؤسسة تقريباً, بالإضافة إلى أن الممولين الخارجين يتعاملون مباشرة مع تلك المؤسسات التي تعلن على الملأ وعبر منشوراتها الخاصة بأن رسالتها هي تقديم العون بكافة أشكاله للفئات المهمشة التي قد لا تصلها برامج الحكومة للعديد من الأسباب، في حين أن نسبة الفئات المهمشة والمحتاجة تزيد يوماً بعد يوم مع زيادة أعداد تلك المؤسسات.

وأصبح من الواضح للعيان أن فئة خريجي الجامعات في الأراضي السلطة الوطنية الفلسطينية عموماً ومحافظات قطاع غزة خصوصاً ليس لديهم عمل، بل إن الكثير ممن يعمل ارتضوا أن يمتهنوا مهناً لا تليق بمستواهم الأكاديمي.

في إطار سعي منظمات المجتمع المدني والتي تستخدمها لإحداث حالة من التوازن الاقتصادي، خاصة في سياسة تخصيص الموازنات اللازمة لزيادة معدلات التشغيل للحد من ظاهرة البطالة، والتي بلغت بمعدل 41.7% في قطاع غزة، و 18.3% في الضفة الغربية للعام 2016 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016)، جاء هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات؟

وينبثق عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر المسؤولين في منظمات المجتمع المدني؟
2. ما دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر الطلبة الخريجين؟
3. ما هي المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحد من ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجين الجامعات تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، الجامعة، منطقة السكن).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف إلى دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر المسؤولين في منظمات المجتمع المدني.
2. التعرف إلى دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر الطلبة الخريجين؟
3. تحليل دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر الخريجين.
4. وضع المقترحات التي يمكن أن تساهم في الحد من ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة عن كونها ترصد التطورات التي طرأت على ظاهرة البطالة، والتحليل المعمق لمضامين هذه الظاهرة، والخوض في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الطافحة لمكافحة أو على الأقل الحد من وطأة هذه الظاهرة، مع إبراز دور السلطة الفلسطينية في الحد من هذه الظاهرة، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. تقديم حلول لمشكلة ازدياد عدد العاطلين عن العمل من فئة الخريجين بمعدلات متزايدة رغم وجود برامج تشغيلية تقوم بها الحكومة.
2. البحث والتحري في أثر منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات.
3. تقديم توصيات لصناع القرار في منظمات المجتمع المدني، من حيث البرامج والوسائل الأكثر فاعلية، والتي من شئنها معالجة البطالة.

متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** منظمات المجتمع المدني.
- **المتغير التابع:** البطالة لدى خريجي الجامعات.

فرضيات الدراسة:

1. **الفرضية الرئيسية الأولى:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير الفئة (منظمات المجتمع المدني، الطلبة الخريجين).
2. **الفرضية الرئيسية الثانية:** "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى إلى متغيرات الدراسة.

الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الثانية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى إلى متغير الدراسة (الجنس).

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى إلى متغير الدراسة (العمر).

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى إلى متغير الدراسة (الحالة الاجتماعية).

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى إلى متغير الدراسة (الجامعة التي تخرج منها).

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى إلى متغير الدراسة (منطقة السكن).

حدود الدراسة:

- **الحد المكاني**: أجريت الدراسة في محافظات غزة.
- **الحد الموضوعي**: تناولت الدراسة دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة لدى خريجي الجامعات الفلسطينية العاطلين عن العمل.
- **الحد البشري**: طبقت الدراسة الحالية على خريجي الجامعات الفلسطينية، وإدارة منظمات المجتمع المدني التي تُعنى بتشغيل الخريجين وترعاهم..
- **الحد الزماني**: أجريت الدراسة خلال العام 2017.

مصطلحات الدراسة:

أولا: البطالة:

البطالة في اللغة: بَطَلَ الشيء – بُطلاً، وبُطُولاً، وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال بَطَل دم القتيل، وذهب دمه بُطلاً: إذا قتل ولم يؤخذ له ثأرٌ أو دية. والعامل وبطالة إذا تعطل فهو بطال (المعجم الوسيط، 1960: 63)، أي هي العطل والتعطل، الكسل والإهمال، الضياع والخسران، إتباع اللهو والجهالة والهزل (عبيد، 1997: 75).

تعريف البطالة اصطلاحا:

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه (رشود الخريف، 2000: 10).

تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة:

إن من أشمل تعريفات البطالة وأدقها هو التعريف المقدم من طرف منظمة العمل الدولية حيث عرفت العاطل عن العمل على أنه: "كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى" (زكي، 1997: 17).

حيث ينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للبطالة:

حيث عرفت البطالة على أنها: "تشير إلى جميع الأشخاص فوق سن محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، ولكنهم جاهزون للعمل واتخذوا خطوات معينة سعيا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص" (منظمة الأمم المتحدة، 2004: 269).

التعريف الإجرائي للبطالة:

البطالة هي كل إنسان قادرا على العمل، راغبا فيه باحثا عنه، يقع في دائرة القوى المنتجة أي يكون عمره ما بين 15 و60 سنة مدرباً على العمل أي له حرفة أو خبرة ما، و لا تتوفر لديه فرصة للعمل ولا يملك رأس مال نقداً كان أو عيناً.

ثانيا: الخريجون الجامعيون:

العاطلون: وهم المواطنون أي من أبناء الوطن القادرون على العمل, والراغبون فيه والمؤهلون له, والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه, ويشمل هذا التعريف الداخلون الجدد في سوق العمل (عبد ربه، 1988: 86).

التعريف الإجرائي للخريجين العاطلين: هم المواطنون أي من أبناء هذا الوطن العاطلين الذين يحملون الشهادة الجامعية، ولم تتح لهم الفرصة للعمل في سوق العمل الفلسطيني.

منظمات المجتمع المدني:

عرفها مرتجى بأنها "مجموعة التنظيمات والمؤسسات والجمعيات الاجتماعية والتطوعية والثقافية والسياسية غير الحكومية والمنفصلة نسبياً في عملها عن الدولة، مرتكزة على القيم والمعايير الدينية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، والتي تهدف إلى خدمة وتحقيق مصالح أفرادها" (مرتجى، 2012: 6).

ويعرفها حجازي وجواد: "هي المنظمات التي يؤسسها ويديرها أفراد وجماعات من خارج القطاع الحكومي، وتسعى هذه المنظمات إلى خدمة المجتمع والمساهمة في تطويره مجاناً ودون الحصول على أي مقابل، مثل جمعيات تمكين النساء ومنظمات حقوق الإنسان (حجازي، جواد، 2008: 18).

صعوبات واجهت الباحث:

<u>واجهت الباحث العديد من الصعوبات أثناء إجراء الدراسة كان من أهمها:</u>

1. صعوبة الوصول إلى عينة الدراسة من منظمات المجتمع المدني، وفئة الخريجين لعدم تواجدهم في مكان معين.

2. انقطاع التيار الكهربائي المستمر، مما أدى إلى زيادة الفترة الزمنية للانتهاء من الدراسة.
3. ظروف عملي حيث أنني أعمل موظف في الحكومة الفلسطينية.

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

ويشتمل على مبحثين:

- المبحث الأول: منظمات المجتمع المدني
- المبحث الثاني: البطـــالة

المبحث الأول

منظمات المجتمع المدني

مقدمة:

وإن المتأمل في مجتمعنا اليوم يرى تواجداً كبيراً وانتشاراً واسعاً لمنظمات المجتمع المدني ويرى دورها الملحوظ في التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتدعيم التنمية حتى أصبحت تشارك في برامج وخطط التنمية وفي تنفيذها بعض برامج وسياسات التنمية السكانية، وكذلك في مجالات البيئة واستراتيجيات مكافحة الفقر وغيرها، ولقد أصبح من المتاح لمنظمات المجتمع المدني في بلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدخول كشريك هام وفعلي في عمليات البناء والتطوير، وأصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية التي تهم أفراد المجتمع (عطية، 2006: 38).

ولقد تطور الاهتمام بمنظمات المجتمع المدني حتى أصبح شريكاً ثالثاً إلى القطاع الحكومي والقطاع الخاص؛ حيث أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً رئيساً في المجتمعات الحديثة من خلال الخدمات المختلفة التي تقدمها في مجالات الصحة والتعليم والزراعة والبيئة والتنمية والإعلام وحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية والمساعدة الإنسانية والإغاثية والخيرية ومراكز التدريب التنموي والمهني، لتشمل كافة مجالات الحياة المدنية (المشهراوي، 2009: 5).

وفي هذا المبحث سنسلط الضوء على منظمات المجتمع المدني من حيث التعريف بها، وتوضيح أهميتها وأهدافها وخصائصها، والمجالات التي تعمل بها، والصعوبات التي تواجهها، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني في فلسطين والتطور التاريخي لها.

مفهوم منظمات المجتمع المدني:

إن العمل على وضع مفهوم شامل وواضح لمفهوم منظمات المجتمع المدني ليس بالأمر السهل واليسير؛ وذلك لاختلاف النظر إلى المفهوم من حيث مضمونه ومكوناته، الأمر الذي استدعى الكثير من المقارنات من أجل الوقوف على حقيقته لاستيضاح جوانب المفهوم والوقوف على أبعاده، فقد اختلف الكتاب في تحديد المفهوم وخاصة بما يتعلق بمكوناته ومضمونه، ولقد مرت منظمات المجتمع المدني فيما يخص عملها بثلاث أجيال أساسية وهي (بلال، 2008: 118):

- **الجيل الأول:** وهو منظمات تعاونية وخيرية مثل النقابات، والتعاونيات.
- **الجيل الثاني:** وهو المنظمات التنموية التي تختص في أمور تحقيق برامج التنمية بكافة أشكالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- **الجيل الثالث:** وهو منظمات حقوق الإنسان والتي تهدف إلى البحث في الأسباب الجذرية للمشاكل المجتمعية من فقر وتهميش وصراعات, والسعي نحو تغيير مجتمعي لحل هذه المشاكل.

وسيقدم الباحث مجموعة من التعريفات التي قيلت في منظمات المجتمع المدني، وذلك من أجل وضع تعريف شامل للمفهوم يفيد أغراض الدراسة، فيقصد بمنظمات المجتمع المدني مجموعة المؤسسات والجمعيات والاتحادات غير الحكومية والتي ينضم إليها الأفراد بشكل اختياري وتطوعي لممارسة العمل العام، وهي تقع بين الأسرة والدولة، وتتمتع بالاستقلالية لا تسعي للربحية.

كما تعرفها موسوعة العلوم الاجتماعية على أنها: "مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مختلف الميادين بشكل مستقل عن الدولة بهدف تحقيق أهداف شريحة أو طبقة من السكان، وتشمل النقابات والاتحادات أو الجمعيات المهنية والحرفية والخاصة، وجمعيات رجال الأعمال" (مرتجي، 2012: 11-12).

وقد عرفها البنك الدولي بأنها: "مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية، والمنظمات غير الربحية التي لها وجود في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات

وقيم أعضائها أو الآخرين استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية، ويشير إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري".

ومن أجل توضيح أكثر لمفهوم منظمات المجتمع المدني لا بد من الوقوف على بعض العناصر التي تشترك بها هذه المنظمات، والتي تعتبر أساس تكوينها، ومن أهم عناصرها (زين العابدين، 2011: 64):

1. يقوم على أساس فكرة الطوعية في أغلب عملها.
2. وجود فكرة المؤسسية، والتي تشتمل على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
3. الدور والغاية الذي تقوم به، وأهمية استقلالها عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة، واستقلال تنظيماتها الاجتماعية، وتقوم على روابط التماسك والتضامن الاجتماعي.
4. تقوم على أساس وجود منظومة مرتبطة تشتمل على مفاهيم مثل: (المواطنة، حقوق الإنسان، التنمية، المشاركة السياسية).

ويعرف أبو حجير المنظمات غير الحكومية على أنها: "تجمع منظم لمجموعة محلية أو وطنية أو دولية جمعتهم قيم وأهداف مشتركة، يعملون على تحقيقها بشكل طوعي مستقل نسبياً عن الدولة الرسمية ومكملاً لدورها ومؤثراً في أدائها" (أبو حجير، 2009: 1).

ويمكن القول أن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير ومعارضة بالنسبة للمجتمع تجاه كل سلطة قائمة، فهو إذاً مجمل البنى والمؤسسات والتنظيمات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة حيث أنه هامش ضيق ويتسع بحسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته، فثمة دائماً هوامش من الحصانة الاجتماعية والفردية ومسافات تفصل بين

المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً (الصبيحي، 2008: 28).

ويعرفها حجازي وجواد: "بأنها المنظمات التي يؤسسها ويديرها أفراد وجماعات من خارج القطاع الحكومي، وتسعى هذه المنظمات إلى خدمة المجتمع والمساهمة في تطويره مجاناً ودون الحصول على أي مقابل، مثل جمعيات تمكين النساء، ومنظمات حقوق الإنسان" (حجازي، جواد، 2008: 18).

وذكر أبو النصر أن المجتمع المدني يشمل العديد من المنظمات المدنية غير الحكومية نذكر أبرزها في الآتي (أبو النصر، 2007: 72):

1. الجمعيات الأهلية.
2. النقابات المهنية.
3. النقابات العمالية.
4. الأندية الرياضية.
5. أندية أعضاء هيئة التدريس.
6. الأحزاب السياسية.
7. اتحادات رجال الأعمال.

وقد ذكر الجديلي (2005: 17) "بأن المنظمات غير الحكومية مجموعات طوعية لا تستهدف الربح، ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ويتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذوو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وتطلع الحكومات على شواغل المواطنين، وترصد السياسات، وتشجع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي".

وأيضاً هي منظمة تؤسس وتُدار من قبل مواطنين دون أي تمثيل رسمي لطواقم أو وكالات حكومية، وتعتبر المنظمة غير الحكومية كياناً عدلياً مستقلاً وتمنح كافة الحقوق والواجبات والصلاحيات والحصانات الضرورية لتحقيق أهدافها الخيرية والإنسانية مع المحافظة على استقلاليتها (الأشقر، 2003: 68).

والمجتمع المدني هو من حيث المبدأ، نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي تستدعي فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استعدى الأمر ذلك من جهة أخرى (خليل، 2000: 12).

وعرف قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية منظمات المجتمع المدني في قانون رقم (1) لعام (2000) في المادة رقم (2) بأنها: "شخصية معنوية مستقلة تنشأ بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهم الصالح العام دون استهداف جني الربح المالي بهدف اقتسامه بين الأعضاء أو لتحقيق منعة شخصية" (الوقائع الفلسطينية، 2000: 7).

من خلال ما تقدم يمكن لنا وضع التعريف الإجرائي التالي لمنظمات المجتمع المدني لعله يفي بأغراض الدراسة وفق التالي "منظمات المجتمع المدني تعني جميع الهيئات والأطر التي تعمل في جوانب مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك في إطار مستقل عن هيمنة السلطة السياسية وإشرافها المباشر، من أجل تعزيز بعض القيم مثل: حقوق الإنسان والتنمية في كافة أشكالها، والمشاركة السياسية والمجتمعية".

أهمية منظمات المجتمع المدني:

إن وجود منظمات المجتمع المدني يضمن وجود توازن القوى بين سلطة الدولة وسلطة الشعب، ويضمن حقوق الأفراد، ويدافع عن الفئات المهمشة في المجتمع، ويدافع عن حقوق الإنسان خاصة الأقليات منهم، ويضمن سير الحراك السياسي والاجتماعي في اتجاهه الصحيح، إضافة إلى مساهمته في وضوح الرؤية لدى الأفراد لضمان النزاهة والشفافية والديمقراطية، لو أعطي المجتمع المدني فرصته الحقيقة، سوف يسهم بشكل كبير في حل مشكلتي الفقر والبطالة

التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث، فالمجتمع المدني ليس بديلاً عن الدولة وليس مرادفاً لها، بل هو عون ومساعد فاعل إلى جانب دور الدولة (العابدين، 2011: 5).

وللمنظمات الأهلية دور في تعزيز التضامن بين أفراد المجتمع وقد دللت تجربة الفلسطينيين خلال العقود الأربعة المنصرمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن المنظمات الأهلية الفلسطينية تعتبر أحد أهم قنوات التعبئة الشعبية والاجتماعية والتضامن، حتى أن البعض يراها بوصفها أفضل ممكنات الفعل الاجتماعي وتجسيداته، في جدل معقد مع آليات السيطرة والهيمنة القادمة من الداخل وتلك المفروضة من الخارج (أبو شمالة، 2011: 49).

كما تتجسد أهمية منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة كمبدأ وممارسة حق على المستوى القاعدي الشعبي من خلال تشجيع أي عمل طوعي ينخرط فيه أفراد المجتمع بهدف التأثير على عمليات تتصل بحياتهم ومصالحهم، بما في ذلك المبادرات الذاتية، وعلى المستوى المجتمعي من خلال تعليم المواطنة والديمقراطية على المستوى القاعدي بهدف التأثير على السياسات العامة عبر الحملات المنظمة وأشكال الاحتجاج السلمي وطرق البدائل، أما على مستوى النظام السياسي؛ فالمجتمع المدني يساهم فيت طوير مفهوم الحكم الرشيد بوصفه تضافراً لجهود القطاع العام والأهلي والخاص.

كما أن منظمات المجتمع المدني ينـاط بها دوراً رئيساً في إدارة وتنمية المتجمع الفلسطيني، فهي تلعب دوراً هاماً في تعزيز بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه من خلال تقديمها البرامج الإغاثة، والاجتماعية، والتنموية، والخدماتية التعليمية، والصحية، وغيرها، و أضحت منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة طرفاً محورياً في العملية التنموية من حيث حجم ونوع مشاركتها وطبيعتها فهي تغطي جوانب مهمة من احتياجات المجتمع وأصبحت جزاً من النسيج الاجتماعي (المشهراوي، 2009: 2).

وذكر الفرا أن الاهتمام في إجراء الدراسات على منظمات المجتمع المدني له دلالات كون هذه المنظمات تقوم بدور مهم في التنمية الاقتصادية والمجتمعية في فلسطين، ويعتبر عملها مكملاً لعمل الحكومات، وجزءً لا يتجزأ من المجتمع الفلسطيني، وتتداخل معه في كثير

مـن الأحيـان، حيـث لعبـت دوراً مركزيـاً فـي تفعيـل وتنشـيط الحيـاة السياسـية، والاقتصـادية، والاجتماعية الفلسطينية (الفرا، 2009: 3).

أهداف منظمات المجتمع المدني:

إن أي منظمـة تنشـأ تهـدف إلـى تحقيـق هـدف أو عـدة أهـداف معينـة، وتتمثـل أهـداف منظمات المجتمع المدني في (أبو سلطان، 2013: 148):

1. الاسـتجابة لتلبيـة احتياجـات مجتمعيـة ذات طـابع مـدني وتقـع خـارج مسـؤولية السـلطة التنفيذية.
2. إسناد وتمكين وتقوية المجتمع الفلسطيني في إطار تعزيز مبادئ الديمقراطية، والمجتمع المدني، والتنمية المستدامة.
3. الإسـهام فـي بلـورة المنظـور الاقتصـادي، الاجتمـاعي، الثقـافي الفلسـطيني بمـا يتوافـق وينسـجم مـع مبـدأ الحريـات العامـة والعدالـة الاجتماعيـة والتـراث الفلسـطيني والعربـي والحضاري.
4. الإسهام في عملية التغيير الاجتماعي من التأثير بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة وتعبئة الرأي العام إزاء موضوع محدد أو مجموعة من مواضيع تهم المجتمع، ومن خلال عملية توعية وتثقيف وتنوير واسعة (المشهراوي، 2013: 19).
5. الاستجابة لضرورة تحسين الأوضاع الحياتية للأفراد بشكل عام.
6. تعزيز فكرة الاستقلال الوطني وتحقيق الدولة المستقلة.
7. الدفاع عن حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المحرومة وخاصة النساء، والأطفال، والمعاقين، والعاطلين عن العمل (مرتجى، 2012: 13).
8. العمل على التأثير في السياسات العامة في القطاعات والمجالات المختلفة بما ينسجم مع القيم، والأعراف الديمقراطية، ومبادئ حقوق الإنسان، ومفاهيم العدالة الاجتماعية.

9. العمل على تحسين أوضاع فئات مهمشة أو مسحوقة في المجتمعات الفقيرة والبلدان النامية.

مكونات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقاً لمفاهيم منظمات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعاً للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية إلى عوامل الوراثة وروابط الدم والولاءات الأولية مثل الأسرة والعشيرة والطائفة والقبيلة، وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي (الجناحني، 2006: 49):

- النقابات المهنية.
- النقابات العمالية.
- الحركات الاجتماعية.
- الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الأهلية.
- نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
- النوادي الرياضية والاجتماعية.
- مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
- الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.

وظائف منظمات المجتمع المدني:

- **تحقيق المصالح وحماية الحقوق:** منظمات المجتمع المدني تكشف عن وحدة مصالح الأعضاء وتزيد قدرتهم على التفاوض، وذلك عن طريق تجميع وتحليل القضايا والتحديات التي تواجههم، وتمكنهم من التحرك جماعياً لضمان تحقيق مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية والمهنية وسائر المنظمات الدفاعية. وبالتالي يتعلم الأعضاء طرق وأساليب بحث قضاياهم ودراسة الأوضاع القائمة في المجتمع وتحديد كيفية الحفاظ على

مصالحهم وصياغة مطالب قد تكون جزئية أو متكاملة، يقوم المجتمع المدني بمؤسساته بالدفاع عن حقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها والحق في معاملة متساوية أمام القانون، وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات، والحوار والنقاش العام وحول القضايا المختلفة (قدومي، 2008: 119).

- **حل الصراعات:** حيث يتم من خلال منظمات المجتمع المدني حل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائها بوسائل ودية دون اللجوء إلى الدولة، وبذلك فإن مؤسسات المجتمع المدني توفر على أعضائها الجهد والوقت، فالديمقراطية بالمفهوم الإجرائي هي إدارة الصراع في المجتمع بوسائل سلمية، وعندما ينجح الأعضاء في حل منازعاتهم بالطرق الودية داخل مؤسساتهم المدنية فإنهم يكتسبون الثقافة والخبرة اللازمة لممارسة الصراع السياسي في المجتمع بوسائل سلمية، تشمل هذه الخبرة والثقافة الاعتراف بالآخر، وبحقوقه ومصالحه والحوار معه والوصول إلى حلول وسط من خلال التفاوض، فإذا غابت هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المتعارضة والمشاكل مما يصيب الحكومة بالارتباك فهذه الوظيفة تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات، كما أنه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع من الانقسام والصراع (ملاوي، 2008: 72).

- **تحقيق مستوى من النظام والانضباط بالمجتمع:** المجتمع المدني يعتبر أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض، ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى أن كل منظمة أو جمعية تضع مجموعة من القواعد بخصوص الحقوق والواجبات التي تترتب على الفرد نتيجة لانضمامه إلى عضويتها، ويعتبر التزام الأعضاء بهذه القواعد شرطا لقبولهم داخل المنظمة واستمرارهم فيها.

- **تنمية الوعى السياسي:** إن مشاركة الفرد داخل المؤسسة في ممارسة حقوقه الديمقراطية، كالحوار مع الأعضاء والتنافس على القيادة بالترشح والتصويت في الانتخابات التي تجرى فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم فيها الفرد أصول الديمقراطية على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمى إليها ليمارسه بنفس الحماسة والإيجابية وبعد ذلك على

مستوى المجتمع ككل، فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات الجمعية أو المنظمة يؤدى إلى تصويته في الانتخابات التي تجرى لاختبار النواب الذين يمثلونه في البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه. فالمجتمع المدني يغرس الديمقراطية التي تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمى بين المختلفين والوعى بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلاً عن الشعور بالثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغايات المشتركة.

- **تحسين الأوضاع الاقتصادية:** بمعنى قدرة المجتمع المدني على توفير فرص نشاط تؤدى إلى زيادة الدخل من خلال هذه المؤسسات نفسها مثل المشروعات التي تنفذها الجمعيات التعاونية الإنتاجية والمشروعات الصغيرة والمدرة للدخل التي تقوم بها الجمعيات الأهلية ومشروعات التدريب المهني الذى تقوم به النقابات المهنية والعمالية لزيادة مهارات أعضائها مما يمكنهم من تحسين شروط عملهم وزيادة دخولهم (أبو شمالة، 2011: 121).

- **تحقيق الديمقراطية والمدنية:** يسعى المجتمع المدني إلى تحقيق الديمقراطية بمعناها الواسع حيث مشاركة الشعب في اتخاذ القرار ومراقبته وتنفيذه والمحاسبة على نتائجه.

- **إعداد قيادات جديدة:** يتطور المجتمع بتجديد قياداته المؤهلة ليواصل المجتمع تقدمه، ونحن نقصد بالقائد ذلك الإنسان الذى يضع خطط صحيحة، وينفذها بآليات صحيحة، وتثق فيه الناس وتسعى إليه كلما واجهتها مشكلة، والقائد من خلال المسئولية يطور معرفته فتزداد قدرته على التنبه مبكرا إلى المشاكل قبل أن تستفحل ويكون أول من يطرح حلولاً، وتكوين القيادات الجديدة بهذا المفهوم يبدأ داخل مؤسسات المجتمع المدني في النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والمنظمات الشبابية والنسائية.... الخ، حيث تعتبر منظمات المجتمع المدني في الحقيقة المخزن الذى لا ينضب للقيادات الجديدة، ومصدراً متجددا لإمداد المجتمع بها (محسين، 2012: 134).

- **توفير المشاركة للأفراد والجماعات:** المجتمع المدني بمؤسساته يوفر للأفراد قنوات شرعية لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى إذا كانت تعارض الحكومة وسياساتها،

للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدى إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود.

- **الشراكة بين المجتمع المدني والدولة:** شهد العالم في العقد الثامن من القرن العشرين انسحاب الدولة من بعض الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخصوصا في مجالات النشاط الاقتصادي كالإنتاج والالتزام بتعيين وتشغيل الناس في الحكومة، وعندما بدأت الدولة في الانسحاب تركت وراءها فراغاً يحتاج إلى من يملؤه لمساعدته في أداء تلك الوظائف، وهنا كان لابد أن يتحرك المجتمع المدني لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع للانهيار خصوصاً حين توجد مشاعر عدم رضا لدى الفئات التي كانت تستفيد من الدور السابق للدولة، وتعتمد عليها لإشباع احتياجاتها، والتي قد تشعر أن الحكومة قد تخلت عنها (أبو سيف، 2005: 26).

- **تقديم وتمويل الخدمات:** منظمات المجتمع المدني تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع، وتتنوع أشكال المساعدة تلك ما بين مساعدات مالية وأخرى خدمية كبناء المدارس أو المستشفيات لتوفير خدمات التعليم والعلاج مجاناً أو بأسعار رمزية تناسب أصحاب الدخول المنخفضة مع تقديم المعونات إلى الأرامل والأيتام وضحايا الكوارث والمعوقين، وأسر السجناء بإقامة مراكز التأهيل والرعاية الاجتماعية وتمويل مشروعات صغيرة لإعانة الأسر التي بدون عائل أو تمكين الشباب العاطل عن العمل، أو إقامة دورات التدريب لرفع المهارات مثل تعليم الفتيان حرفة البناء والفتيات حياكة الملابس (حسن، 2003: 26-27).

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسى في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل التطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الخلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمى، مع الالتزام بالمحاسبة العامة والشفافية.

مجالات عمل منظمات المجتمع المدني:

تتبني منظمات المجتمع المدني على خدمة مصالح الأفراد والمجتمع ومصالح المواطنين عن طريق اقتراح منجزات تنموية تستهدف الرفع من قدرات المواطنين وتحسين ظروفهم الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية، وتوعيتهم سياسياً لتحمل مسؤولياتهم التاريخية للمساهمة في تفعيل التنمية المستدامة.

ولا يمكن السير بالمجتمع المدني إلى آفاق أرحب في المجتمعات العربية إلا عن طريق العلم وتحسين الرعاية الصحية والرفع من الدخل الفردي، ولن يتم هذا الطموح المشروع والنبيل إلا بوجود استثمارات اقتصادية وأيدٍ عاملة مؤهلة قادرة على تشغيل دواليب الاقتصاد وتسيير عجلة النمو الإنتاجي (الشوبكي، 2008: 67).

ويمكن تلخيص مجالات عمل منظمات المجتمع المدني فيما يلي:

1. **مجال المحافظة على البيئة:** ومن تلك النشاطات التثقيف البيئي، والحد من التلوث، ونشر مطبوعات عن الزراعة، وتطوير نماذج زراعية حديثة، وتنمية المشروعات الصغيرة الزراعية والمساهمة في حل مشاكل التسويق الزراعي، وبرامج الأمراض والادخار.

2. **مجال حقوق الإنسان:** المشاركة في الحملات الدولية ضد انتهاكات حقوق الإنسان ومتابعة قضايا المعتقلين، والدفاع عن حقوق العمال، كذلك إصدار نشرات منتظمة حول الانتهاكات باللغتين العربية والإنجليزية، ونشر الوعي بحقوق الإنسان على نطاق شعبي واسع وتنظيم زيارات لأهالي المعتقلين وإنشاء مكتبات قانونية متخصصة (محسين، 2004: 35).

3. **مجال التنمية الاقتصادية:** أُنشئت مراكز لإنشاء أو تطوير المشاريع الصغيرة التي من شأنها الحد من البطالة بين صفوف العاطلين أو الخريجين من الجامعات أو لإعالة الأسر الفقيرة، ومنح القروض الزراعية، وكذلك تم إنشاء مراكز للحفاظ على الثروة الحيوانية والزراعية (الصبيعي، 2000: 94).

4. **مجال التأهيل:** ترميم مباني صحية وشبابية، وعقد دورات التأهيل المهني، وإنشاء رياض الأطفال، وتنظيم برامج تعليم اللغات، والعناية بالمعاقين وتأهيلهم، وتدريب متطوعين لمحو الأمية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتنظيم رحلات لمدن وقرى الوطن وإنشاء مكتبات وتنظيم دورات تقنية، وتنظيم برامج لتعليم الأمهات وتدريبهم على كيفية التعامل مع أبنائهن ومع المجتمع ككل وإعدادهم لسوق العمل، تنفيذ برامج البناء المؤسسي وتنظيم الأسرة، وإنشاء مدارس لتدريب الفنون للأطفال (لدادوة، 2001: 124).

5. **مجال الشباب والرياضة:** حيث أنشئت الأندية الرياضية واللجان المحلية الرياضية والاتحادات الرياضية التي تشارك في المحافل الرياضية العربية والدولية، بالإضافة غلى إنشاء المراكز الشبابية والمؤسسات الشبابية وبيوت الشباب والمخيمات والتجمعات الشبابية التي تقدم فرص التأهيل والتدريب لإعداد القادة من الشباب وسعت لتنفيذ برامج التبادل الشبابي مع الوطن العربي.

6. **المجال الصحي:** تقديم خدمات صحية علاجية، ووقائية. تنفيذ برامج لتأهيل المعاقين جسدياً، برامج الصحة النفسية للأطفال والنساء وبرامج التوعية بمخاطر المخدرات، وإنشاء مراكز للعلاج الطبيعي.

7. **مجال المرأة والطفل:** طورت المنظمات غير الحكومية برامجها المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وامتدت لتشمل النساء في المجتمعات والقرى والأحياء الفقيرة (أبو علبة، 2001: 65).

ويرى الباحث أن تعدد مجالات عمل منظمات المجتمع المدني يدلل على أهمية وجودها وتأثيرها على كافة النواحي في المجتمع.

خصائص منظمات المجتمع المدني:

هناك مجموعة من الخصائص التي يمتاز بها المجتمع المدني وهي (إبراهيم، 1995: 12-13):

أولاً الفعل الإداري الطوعي: إن أهم ما يميز المجتمع المدني هو الإرادة الحرة الاختيارية لأفراده، وهو بذلك يختلف عن العلاقات التي تتكون في الأسرة أو العشيرة والقبيلة والتي تكون مفروضة على الفرد.

ثانياً التنظيم الجماعي المؤسسي: يقوم المجتمع المدني على فكرة المؤسسية أي وجود تنظيم جماعي إرادي من حيث تنظيم العمل الإداري بين أفراده على أسس ومعايير إرادية واختيارية.

ثالثاً الركن الأخلاقي والسلوكي: يقوم المجتمع المدني على قيم عدة منها: الاحترام، والتسامح، والتعاون، والتنافس السلي، واستخدام الوسائل المتحضرة، والضوابط الأخلاقية، وتقوم على قبول التنوع بين الذات والآخرين، وحقهم في تكوين المنظمات، وتقوم على أسس ومعايير أخلاقية تتكرس من خلالها عملها وفعالياتها التي تقوم لها وتعزز من خلالها هذه القيم والسلوكيات الأخلاقية (أبو النصر، 2007: 96).

رابعاً: الاستقلالية: حيث تعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي تميز المجتمع المدني، فلا بد من تمتعه بالاستقلالية التي تساهم في أداء عمله بكل يسر وسهولة، فإن استقلالية المجتمع المدني عن سلطة الدولة تساعده على أداء عمله بكل وضوح وشفافية، وهذا لا يعني الانفصال بين المجتمع والسياسة ولكن منظمات المجتمع المدني يكون مكمل لدور الدولة والسلطة الحاكمة، وإن عمل منظمات المجتمع المدني باستقلالية أمر ضروري لكي يمارس المجتمع المدني دوره في النواحي الإدارية والمالية والتنظيمية، وأن تمتلك هامش من حرية الحركة دون تدخل الدولة، وإن فقدت منظمات المجتمع المدني الحرية في أداء عملها ستتحول إلى أداة في يد السلطة السياسية في الدولة، الأمر الذي سينعكس على أدائها في تحقيق أهدافها وغاياتها (طلوزي، 2009: 85).

خامساً التجانس: إن المجتمع المدني لا يتسم دائماً بالتجانس بل قد يكون مساحة للصراع والتنافس والاختلاف، ولكن كلما كانت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني قائمة على أسس التعاون كان ذلك مؤشراً على حيوية العلاقات المجتمعية، ومؤشراً على نجاح المجتمع المدني الذي يعد التجانس في عمله أحد الصفات المهمة على أساس التكامل (مرتجى، 2012: 73).

ويصف محيسن (2008: 100) الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني كما يلي:

1. إن حالة الإغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية قد حد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، وبالتالي خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة، لقد أدى هذا الوضع المعقد أيضاً إلى صعوبة الوصول إلى خدمات ملائمة، وتأثير ذلك سلباً على المجتمع الفلسطيني.

2. استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمعظم مناطق الضفة الغربية، والإغلاق الشامل لقطاع غزة، قد عزز من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على صعيد مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من جهة، واقتراح استراتيجيات تنموية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ولقد أدت التغيرات السياسية الحادة إلى تنشيط دور منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني.

3. هناك بعض منظمات المجتمع المدني المحافظة بطبعها، والتي تخشى التغيير بشكل عام، وتعتبر المؤسسات امتداداً لمؤسسات المجتمع الطبيعي كالعائلة والحمولة، وبالتالي لا توجد لديها أصلاً نزعات أو اتجاهات للتغير الديمقراطي (عبد الهادي، 2004: 74).

منظمات المجتمع الفلسطيني:

مرت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بحالة استثنائية ومغايرة عن بقية المنظمات في الدول الأخرى، وخاصة في ظل وجود الاحتلال الذي يمر به شعبنا الفلسطيني، وسياسته القائمة على تغريب المواطن الفلسطيني عن أرضه وقضاياه وتهميشه ثقافيًا واجتماعيًا؛ الأمر الذي أدى إلى وجود منظمات المجتمع المدني قبل وجود السلطة السياسية كحالة تحرر وطني في وجه هذه السياسة الاحتلالية، وردًا على محاولة طمس الشخصية الفلسطينية، وإزاء هذا الوضع الاستثنائي كان لا بد لها من التكيف مع متطلبات هذا الوضع من خلال مجموعة من الوسائل التي تتناسب مع كل مرحلة، وفي مراحل معينة وفاصلة في التاريخ الفلسطيني أصبحت منظمات المجتمع المدني المختلفة ركيزة مهمة من ركائز العمل النضالي منذ الانتداب البريطاني حتى الاحتلال الإسرائيلي، فكان لها الدور الكبير سواء كان على المستوى الوطني أو السياسي، وفي فترات لاحقة لعبت دورًا كبيرًا في الجانب التنموي في المجالات المختلفة السياسية

والاقتصادية والاجتماعية، ومن الناحية القانونية عانت هذه المنظمات ومرت بالعديد من التناقضات القانونية، حيث فرض عليها الاحتلال مجموعة من القوانين التي ساهمت في تقليص دورها، ومحاولة التحكم بمسارها (مرتجى، 2012: 91).

إن العمل الأهلي الفلسطيني يمتد إلى عقود عديدة فهو موجود في الموروث الثقافي الفلسطيني، وهو جزء من العادات والتقاليد الفلسطينية المتوارثة من السلف إلى الخلف، وهو جزء أصيل في الفكر الفلسطيني، وفي مراحل معينة أصبح لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني الدور الكبير في الحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني القائم على أسس خدماتية وإغاثية للشعب الفلسطيني نظرًا لطبيعة الحالة الفلسطينية دون إغفال الجانب السياسي، وكما أنها استطاعت أن تنظم الشعب الفلسطيني في أطر قادرة على قيادة المراحل المختلفة في تاريخ النضال الفلسطيني الذي أمتد إلى عقود طويلة امتازت بالتناقضات السياسية المختلفة، حيث كانت لكل مرحلة طبيعتها الخاصة بها، والنابعة من ظروف مرحلية، أثرت في تشكيلها، علمًا بأن الظروف البيئية التي تشكلت بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لها تأثيراتها المختلفة في طبيعة عملها وأهدافها وأجندتها وبرامجها، امتازت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعدد من الخصائص والسمات التي ميزتها وأعطتها صبغة خاصة نابعة من خصوصية المجتمع الفلسطيني، وهناك العديد من العوامل التي ساهمت في التأثير على رؤية وأهداف هذه المنظمات (معلم، 2005: 164).

التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين:

مرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بالمراحل الثلاثة التالية (أبو عمرو، 2005: 5).

المرحلة الأولى: امتدت من أوائل القرن العشرين وحتى حزيران 1967 وعايشت الحكم العثماني والاحتلال البريطاني وذروة العصابات الصهيونية واحتلال إسرائيل أراضي 1948 كما شهدت الحكم الأردني للضفة الغربية والمصري لقطاع غزة حتى العام 1967، واتسم نشاطها خلال هذه الفترة بالطابع الخيري والإغاثي، وركز على بعض المجالات دون غيرها، فظهرت جمعيات محو الأمية وجمعيات تعني بشؤون المرأة والطفل.

المرحلــة الثانيــة: امتـدت مـن العـام 1967 حتـى العـام 1994 مـع دخـول السـلطة الوطنيـة الفلسطينية، وقد تمزيت المؤسسات الأهلية خلال هذه الفترة بتعدد أدوارها وتنوع نشاطاتها، حيث ركزت على سد الفجوات الخدمية التي تعمد الاحتلال إهمالها، إضافة غلى دورها السياسي الملحوظ في المحافظة على الهوية الفلسطينية، وتعزيز صمود الشعب الفلسطيني ومده بالوقود اللازم لمقاومة الاحتلال، ومن الجدير بالذكر أن هذه المرحلة شهدت تطوراً وتحولاً نوعياً في أداء المؤسسات بعد اندلاع انتفاضة العام 1987 لتشكل علامة فارقة في تاريخ العمل الأهلي الفلسطيني التي هذب البعض إلى اعتبارها بداية لمرحلة جديدة، لما لها من تميز وخصوصية أثبتت خلالها المنظمات الأهلية قدرتها الفائقة على دعم الحركة الوطنية بعدة أشكال، إذ لعبت اللجان الشعبية المدعومة من المؤسسات الأهلية والتنظيمات السياسية دوراً محورياً في تعزيز قدرة المجتمع الفلسطيني على الصمود والمقاومة، ودعمت قدرته على المحافظة على اقتصاده وحمايته من الانهيار، جنباً إلى جنب مع المحافظة على استمرار تقديم الخدمات في قطاعات مختلفة أهمها الصحة والتعليم والزراعة (زهيرة، 1999: 34).

المرحلة الثالثة: بدأت بتوقيع اتفاقية أوسلو وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرت حتى وقتها الحالي، أصبحت خلالها مؤسسات السلطة الفلسطينية الجهة المسؤولة عن تقديم الخدمات للجمهور وبدأت تتحمل جزءاً مهماً من المسؤولية في مجالات التنمية والسياسة والتحرير، وقد ألقت هذه المستجدات بظلالها على العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات السلطـة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الحالية فقد أكدت استراتيجية تطوير قطاع المنظمات الأهلية الفلسطينية على ضعف المؤسسات الأهلية، حيث أشارت إلى أن هناك زيادة في الأثر السلبي للمساعدات التي تتلقاها المنظمات حيث أن خدماتها لا تنسجم مع الأموال التي تتلقاها، حيث أصبحت تكرر الخدمات الحكومية، كما وتوجد مخاوف بشأن المنافسة بين المنظمات وغياب الشفافية، والمساءلة، والرؤية الاستراتيجية، وهناك العديد من المخاوف حول تسييس هذه المنظمات، وعدم ارتباطها بالمجتمع مقارنة مع المراحل المتقدمة لنشأتها وتطورها (مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، 2012: 12).

أنواع وخصائص منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

حدثت العديد من التطورات على الساحة الفلسطينية، والتي أثرت في طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من ناحية، وتوجهاتها ومهامها وبرامجها وطبيعة تشكلها من ناحية أخرى، ووفق التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وقد تميزت التجربة الفلسطينية بتنوع أنماط وأنواع تلك المنظمات بما يتناسب مع متطلبات مرحلية معينة، وخصوصية العمل الوطني الفلسطيني، وقد سجلت كل مرحلة من مراحل المجتمع المدني الفلسطيني علامة فارقة في البيئة التي تشكلت على أساسها هذه المنظمات، وكما كانت البيئة السياسية منطلقًا هامًا في بلورة رؤيتها، ووفق معطيات فرضت نفسها على المجتمع المدني الفلسطيني، فقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية سجل المجتمع المدني الفلسطيني ظهور أنواع من المنظمات التي قامت بأدوار تتناسب مع تلك الفترة، وما بعد قدوم السلطة كفاعل سياسي مهم على صعيد المجتمع الفلسطيني، ظهرت أنواع جديدة لها أهدافها وأجندتها وخصائصها التي تعبر عنها من خلال برامجها والأنشطة التي تقوم بها، وقد أثرت هذه التغيرات أيضًا على خصائص وسمات هذه المنظمات، فتنوعت خصائصها وسماتها وفق معطيات ومحددات العمل الأهلي الفلسطيني في الفترات التي مرت بها (كسبة، 2013: 54).

أنواع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني:

المنظمات الأهلية فإنها تصنف حسب طبيعة عملها إلى (الشيخ علي، 2008: 51-51):

- الجمعيات الخيرية والتعاونيات، والتي ساهمت في تقديم الخدمات المختلفة للمجتمع الفلسطيني، سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أو الصحي.
- المنظمات الجماهيرية، والمؤسسات والمنظمات التنموية.
- المراكز ومؤسسات البحث والإعلام، وحقوق الإنسان، والتي تهتم بقضايا تعزيز الثقافة المدنية للمجتمع الفلسطيني.

- المؤسسات والهيئات التي تقوم بالدفاع عن حقوق الإنسان ومصالح فئات محددة داخل المجتمع، ومن الأمثلة عليها النقابات والاتحادات المختلفة.

أكد معظم الباحثين الفلسطينيين في هذا المجال بأن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تندرج في إطار تقديم الخدمات المختلفة، ولعبت دورًا في خدمة المجتمع الفلسطيني، وهناك أيضًا من قسمها حسب تخصصها على النحو الآتي (عبد العليم، 2015: 95):

- منظمات سياسية تهدف إلى تعبئة المجتمع من أجل التحرر الوطني والاستقلال، والتخلص من الاحتلال، والعمل على زرع قيم الديمقراطية.
- منظمات حقوقية، تقوم بتقديم أنشطة وفعاليات تعمل على نشر الوعي، والتعبئة لأجل قضايا تخص الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة.
- منظمات تمثيلية، والتي تمثل قطاعات وشرائح المجتمع المختلفة مثل الطلبة والعمال والقضايا المهنية المختلفة.
- منظمات تنموية وخدماتية، والتي تهتم بالتنمية وتقوم بتقديم الخدمات المختلفة للمجتمع.

كما قسم البعض منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، إلى منظمات عاملة في مجال زيادة وعي المواطن لحقوقه وكيفية الدفاع عنها، ومنظمات عاملة في مجال رعاية المهنية للمنتسبين إليها مثل النقابات، وهناك أيضًا العاملة في مجال الرفاه الاجتماعي، ويعتبر هذا النمط الأكثر انتشارًا، وهناك أيضًا منظمات تعمل من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية لأعضائها، ومنظمات أهلية تعمل في مجال التعاون، والناشطة في المجال السياسي والمتخصصة في مجال إحياء الروح المدنية وتعميق مفاهيم الديمقراطية، عدا المنظمات التي تنشط في المجال الخيري وتقديم الخدمات للمجتمع الفلسطيني (طلوزي، 2009: 20).

وهناك من صنف منظمات المجتمع المدني العاملة في فلسطين إلى عدة مستويات، وهي (كوستانيتي وآخرون، 2011: 36-46):

منظمات المستوى الأول:

وهي المنظمات القاعدية والشعبية العاملة في الأراضي الفلسطينية، والتي تضم المجموعات غير الرسمية المتواجدة في معظم المجتمعات المحلية، والتي تقوم بالاستجابة إلى الاحتياجات اليومية، والتي نشطت بشكل كبير في مجال تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، وهناك أيضًا اللجان الشعبية المحلية، والتي تدخل ضمن الإطار الزراعي ولجان القرى والتجمعات السكانية واللجان المختصة في تقديم الخدمات الإغاثية، وهناك أيضًا المجموعات الشبابية والتعاونيات الزراعية والنوادي، التي تهتم بالأمور الرياضية والثقافية التي تخص قطاع الشباب والنوادي النسوية.

منظمات المستوى الثاني:

تدخل ضمن إطار المنظمات الخيرية، ومنظمات الرعاية الاجتماعية والجمعيات المقدمة للخدمات، والمنظمات غير الحكومية ذات الطابع المهني المتخصص، والتي تقدم الخدمات الصحية والرعاية للأطفال والتعليم، وهناك أيضًا المنظمات التنموية غير الحكومية والبحثية، وجمعيات حقوق الإنسان والديمقراطية، والمنظمات التي تعنى بقضايا فئات خاصة ومحددة.

وهناك من وصف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بأنها "الجمعيات التعاونية وتعد الأقدم في فلسطين، ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، والمنظمات الجماهيرية (جماعات المصالح) مثل المنظمات النسائية، والنقابات العمالية والمهنية، والمنظمات التنموية.

وقد تم تصنيف منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ما بعد اتفاقية أوسلو، وأثناء الحكم الذاتي الفلسطيني على النحو الآتي (حمودة، 2011: 134):

- منظمات المجتمع المدني التي تعبر عن المعارضة الفلسطينية للسلطة الفلسطينية، مثل: الاتحادات والجمعيات التابعة للتيارات الإسلامية حماس والجهاد الإسلامي، وقد عبرت عن نشاطها من خلال قدرتها التعبوية، وقد كانت تمارس نشاطها بشكل سري.
- منظمات تمارس نشاطها في ظل شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل: الاتحادات الشعبية، وجمعيات ومنظمات حقوق الإنسان، وكما أن جزءاً كبيراً من الشخصيات

الوطنية التي عملت في منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال، وكان لهم دورهم في العمل الوطني أصبحوا موظفين في السلطة الوطنية الفلسطينية.

هناك مجموعة من المنظمات والاتحادات ذات علاقات متعددة داخليًا وخارجيًا وأغلبها ذات صبغة اجتماعية وتطوعية، ومنها الحقوقية والدينية، والتي لعبت دورًا بارزًا في دعم صمود الشعب الفلسطيني قبل التسوية السلمية، وأثناء الحكم الذاتي الفلسطيني تحول جزء منها إلى العمل مع السلطة، والجزء الآخر مارس أعمال ونشاطات تعبر عن نهج المعارضة السياسية.

المعيقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني:

تعاني منظمات المجتمع الفلسطيني من مجموعة من الأزمات التي تجعل مساهمتها في المجتمع شبه معطلة مثل قلة الجهات المانحة (الدعم الخارجي)، وعلاقتها غير السوية مع المجتمع المحلي، وفساد وسوء إدارتها، وغياب الممارسة الديمقراطية داخلها، وتسيسها وارتباطاتها الفصائلية والتنظيمية والحزبية والسلطوية المختلفة، عن هذه الأزمات تعيق مساهمة منظمات المجتمع المدني في المجتمع، وتعطل من مهامه النبيلة في الحياة الفلسطينية العامة لأن العضو غير الصحيح لا يمكن أن يساهم في شفاء الجسد، وإذا لم يكن المجتمع المدني الفلسطيني مذنباً تماماً في الأزمة السياسية والاجتماعية التي يعانيها الشعب الفلسطيني من عدم تسريع إنهاء الانقسام، والتحول الديمقراطي وتعثر مشروع بناء الدولة؛ فإنه ليس بريئاً تماماً من حالة التعطيل التام للحراك الاجتماعي والسياسي في فلسطين (أبو سيف، 2005: 15).

إضافة إلى أن إدارة المنظمات المدنية كجزء من المجتمع المدني تواجه معيقات عديدة تعيق هذا النوع من الإدارة في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويمكن تحديد بعض هذه المعيقات كالتالي:

4. قصور الرؤية والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، فمعظم المنظمات والجمعيات تخطط برامجها كردود أفعال للمشكلات التي تقابلها وتضع خططاً قصيرة المدى وليس لديها رؤية مستقبلية واضحة (أبو النصر، 2007: 101).

5. تعاني كل المنظمات المدنية والجمعيات من عجز الموارد المالية والمادية، بل ويفتقر أغلبها إلى العناصر البشرية المؤهلة والمتخصصة والمدربة لتخطيط وإدارة وتنفيذ وتقويم برامج وخدمات المنظمات.

6. قصور في التعاون والتنسيق بين هذه المنظمات والمؤسسات العاملة في نفس المجال.

7. عدم إدراك بعض منظمات المجتمع المدني لأهمية التغير والانفتاح الديمقراطي وإحجامها عن القيام بإجراءات مؤسساتية خشية سيطرة قوى أخرى مكانها، أي أنها تحصن وتحمي نفسها من خلال استمرار الأمر الواقع (الشوا، 2008: 41).

8. عدم الإدراك الكافي لبعض قيادات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للتغيرات السياسية والتنموية الحاصلة على الصعيد الدولي، وما تتطلبه هذه التغيرات من ضرورة إجراء تغيرات هيكلية على صعيد البنى الداخلية لمنظمات المجتمع المدني، لكي تتمكن من لعب دورها الجديد في تقديم خدمات نوعية ومتميزة ومستدامة للمجتمع المحلي.

9. عدم التنفيذ الدقيق والأمثل لقانون الجمعيات والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة (2000) قد يعيق إلى ابعد حد عمليات التطور المؤسسي والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني، حيث أن هذه المنظمات غير مستعدة لإبداء قدر كبير من الشفافية والديمقراطية والمساءلة والمحاسبة، ما لم تضمن حماية كافية من اضطهاد السلطات المركزية، مما يجعل هذه المنظمات تحجم عن إجراء إصلاحات داخلية كبيرة، يستند هذا الرأي إلى أن مسألة التطور المؤسسي هي مسألة شاملة وليست جزئية، ولا يمكن تطبيقها أو تنفيذها بشكل انتقائي واختياري أو جزئي.

منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع غزة:

بلغ تعداد منظمات المجتمع المدني المتمثلة في الجمعيات بقطاع غزة 863 جمعية حسب إحصاءات وزارة الداخلية في غزة، والجدول التالي يوضح التوزيع الجغرافي والقطاعي لهذه الجمعيات حسب الأنشطة التي تقدمها:

جدول رقم (1) يوضح إحصائية الجمعيات في قطاع غزة حسب موقعها الجغرافي

م	المحافظة	عدد الجمعيات
1	محافظة شمال غزة	122
2	محافظة غزة	471
3	محافظة الوسطى	95
4	محافظة خانيونس	100
5	محافظة رفح	75
	المجموع	863

المصدر: (وزارة الداخلية غزة، مديرية الشئون العامة، 2015)

من خلال الجدول السابق يتضح أن كثافة تركيز مقرات منظمات المجتمع المدني تقع في محافظة غزة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن محافظة غزة هي المحافظة الأم لباقي محافظات قطاع غزة، ولكثرة عدد سكانها عن باقي المحافظات، بالإضافة إلى أنها مركز تجمع كل المؤسسات الحكومية والخاصة مما يسهل عمل منظمات المجتمع المدني في الاتصال والتواصل مع كافة الأطراف.

جدول (2) يوضح تصنيف الجمعيات في قطاع غزة حسب أنواع الأنشطة التي تمارسها

م	النشاط	عدد الجمعيات
1	جمعيات المعاقين	28
2	جمعيات فروع الضفة الغربية	5
3	الجمعيات النقابية	42
4	جمعيات البيئة	12
5	الثقافة والفنون	75
6	الجمعيات الأجنبية	63
7	جمعيات الأمومة والطفولة	46
8	جمعيات السياحة والآثار	2
9	الجمعيات الاجتماعية	393
10	الجمعيات الزراعية	36
11	جمعيات التعليم	18
12	جمعيات التعليم العالي	15
13	الجمعيات العائلية والعشائرية	10
14	جمعيات حقوق الإنسان	9
15	الجمعيات الطبية	45

16	جمعيات الخريجين	7
17	جمعيات الصداقة	3
18	جمعيات الشباب والرياضة	54
	المجموع	863

المصدر: (وزارة الداخلية غزة، مديرية الشئون العامة، 2015)

من خلال الجدول السابق يتضح تنوع أنشطة ومهام منظمات المجتمع الدني العاملة في قطاع غزة، ونلاحظ أن المنظمات والهيئات الاجتماعية هي أكثر الفئات انتشاراً من باقي الفئات، ويعزو الباحث ذلك إلى أن قطاع غزة يحتاج إلى المساعدات العينية والإغاثية والنقدية أكثر من غيرها، بحكم الظروف التي يعايشها قطاع غزة من حصار مالي واقتصادي مما أثر على الوضع الاقتصادي للقطاع وعليه زادت حجم البطالة بشكل كبير وزيادة نسبة الفقر في الأسر، ذلك كله أدى إلى زيادة أعداد منظمات المجتمع المدني الاجتماعية.

ويرى الباحث في ضوء ما سبق الدور الجوهري الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والأهمية الكبرى التي تطلع بها، وخاصة من ملامستها للاحتياجات الأساسية للقاعدة الشعبية، وخاصة مجتمع كالمجتمع الفلسطيني الذي يتعرض للعديد من الهزات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وتلك الهزات التي تظهر الحاجة الملحة لهذه المنظمات في التخفيف عن المجتمع الفلسطيني في محالة بالارتقاء به، وهي تقوم بواجباتها رغم الصعوبات والمعوقات المتعددة والتي أبرزها وأشدها الحصار الجائر على قطاع غزة من قبل الاحتلال الإسرائيلي وبعض الدول العربية، ولا زالت الأرض خصبة وميدان فسيح لإجراء العديد من الدراسات حول واقع منظمات المجتمع المدني ودورها تجاه الفئات المهمشة والفقيرة، وخاصة فئة الشباب الخريج العاطل عن العمل، والواقع المأمول منها.

المبحث الثاني

البطــالة

تمهيد:

تعتبر مشكلة البطالة من أكبر مشكلات العصر، بل ومن أكثرها تعقيداً، إذ أنها لا تعتبر مشكلة اقتصادية فحسب، بل تتعدى ذلك لتكون مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية وأخلاقية، فلا تقف البطالة عند حدود الجانب الاقتصادي، بل يعني انتشارها انتشاراً للفساد، وتفشي للجريمة، بمختلف أشكالها، وإذا كان العمل ضروري للإنسان، ومصدر دخله، فمن ثم توجد علاقة وثيقة بين البطالة والجريمة، فالمتعطل عن العمل يواجه فراغاً لا يعرف كيف يستثمره، مما يكون له أثره السلبي على الشخص، وقد ينتج عنه سلوك منحرف، فإذا وجدنا حلولاً جذرية لهذه المشكلة نكون قد قضينا بذلك على بعض المشكلات والقضايا الأخرى، التي تعد نتاجاً للبطالة، مثل المخدرات وحوادث القتل والسرقة والكير من المشكلات الأخرى (الزواوي، 2004: 110).

ويتناول هذا المبحث موضوع البطالة، حيث يتطرق إلى تعريف البطالة، وأنواعها، وأهمية التعرف عليها، وكيفية حساب معدلها، وأسبابها، وآثارها، والبطالة في الأراضي الفلسطينية، والبطالة في صفوف الخريجين.

مقدمة:

يعتبر الحق في العمل الكريم حقاً من حقوق الإنسان، كما نص عليه القانون العالمي لحقوق الإنسان، وحسب القوانين الدولية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وفق المادة رقم (23) "لكل شخص الحق في العمل، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما أن له حق الحماية من البطالة".

ونادراً ما نجد وثيقة لحقوق الإنسان لا تنص على الحق في العمل كحق أساسي، وليس هذا فقط بل للإنسان الحق في اختيار العمل الذي يناسبه بما يكفل له ولأسرته الحياة الكريمة، وعلى الجهات المختصة حماية هذا الحق.

ويعتبر توفير العمل المناسب للشباب من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات الحديثة، في ظل أزماتٍ مالية متتالية، كما أن أزمة عمالة الشباب من أكبر التحديات العالمية، بالرغم من اختلاف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية واختلاف حجمها وطبيعتها بين الدول والمناطق الجغرافية، حيث يتركز الشباب في أقل الدول نمواً وأكثرها فقراً، مما يلزم هذه الدول – بل العالم بأسره– اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير فرص عمل للشباب لما لبطالة الشباب من آثارٍ سلبية على الفرد والمجتمع بل والعالم بأسره.

وإن البطالة تطول بشراستها شريحة واسعة من المجتمعات، فلا تقتصر اليوم على مجتمعات العالم الثالث فحسب؛ بل تطول جزءاً كبيراً من بلدان العالم المتقدم، والدول الصناعية وإن كانت بنسب منخفضة ومتفاوتة (النجار، 2004: 76).

إذ أن أكثر الدول تقدماً وحضارةً في العالم تعاني اليوم أزمة حقيقية من جراء البطالة. يقول بدران " تمثل مشكلة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، فلم تعد البطالة مشكلة العالم الثالث فحسب، بل أصبحت واحدة من اخطر مشاكل الدول المتقدمة، وهي فوق ذلك كله تحمل في طياتها بذور انفجارات سياسية واقتصادية واجتماعية" (بدران، 2002: 39).

ولكن الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية في انتشار البطالة لا يقتصر على الأسباب؛ بل يبدو واضحاً حتى في طريقة التعامل معها، إذ أن الدول المتقدمة توفر أنظمة حماية اجتماعية للمتعطلين تتضمن منح إعانات لتغطية متطلبات الحياة مما قد يفيد بان البطالة لا تعني لديهم مشقة الجوع والحرمان كما هو الحال في الدول النامية (إسماعيل، 2004: 57).

ويبرز الخطر الأكبر في المشكلة عندما تكون الشريحة التي تعاني هذا الجوع والحرمان هي الشريحة التي يُتوقع أن تكون شريحة البناء في المجتمع ألا وهي شريحة المتعلمين وخريجي الجامعات والمعاهد، ليس فقط الأميين والذين لم يحالفهم الحظ في إكمال تعليمهم الأساسي أو الجامعي. ولما كانت البطالة تمثل إهدارا للطاقة والإمكانات التي تمتلكها الأمة، فان الخطر

يكون اكبر إذا ما كان هذا الإهدار هو إهدارا لطاقات جزء من الصفوة التي من المفترض أن تقود زمام الإبداع والبناء، وليست مجرد أداة عمل فحسب.

ويرى الزواوي: إن مشكلة البطالة من أكبر مشكلات العصر، ومن أكثرها تعقيداً، إذ إنها لا تعتبر مشكلة اقتصادية فحسب، بل تتعدى ذلك لتكون مشكلة اقتصادية، اجتماعية، إنسانية، أخلاقية، فلا تقف البطالة عند حدود الجانب الاقتصادي بل يعني انتشارها انتشاراً للفساد وتفشي للجريمة بمختلف أشكالها، يقول الزواوي " وإذا كان العمل ضرورة للإنسان ومصدر دخله، فمن ثم توجد علاقة وثيقة بين البطالة والجريمة، فالمتعطل عن العمل يواجه فراغاً لا يعرف كيف يستثمره مما يكون له أثره السلبي على الشخص، وقد ينتج عنه سلوك منحرف، فإذا وجدنا حلولاً جذرية لهذه المشكلة نكون قد قضينا بذلك على بعض مشكلات وقضايا تعد نتاجاً للبطالة" (الزواوي، 2004: 110).

ويرى الباحث أن الخطر الأكبر لمشكلة البطالة يبرز في كون الشريحة التي تعاني من البطالة في أي مجتمع على اختلاف مستوياته هي شريحة البناء (من المتعلمين وخريجي الجامعات والمعاهد) حيث بلغت نسبة البطالة للشباب (15–29) سنة العاطلين عن العمل من مجمل العاطلين عن العمل في فلسطين 67.5 % حسب إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2015، حيث تؤثر مشكلة البطالة على طاقات وإمكانات المجتمع بإهدار هذه الطاقات التي من المفترض أن تقود زمام الإبداع والبناء والابتكار من خلال استغلالها فيما يرتقي بالمجتمع وبناء حضارته.

تعريف البطالة:

تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول، وتختلف حدتها من دولة لأخرى و من مجتمع لآخر، فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية، وتمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي.

عرفها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أنها: "جميع الأفراد الذي ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل، وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف، التسجيل

في مكاتب الاستخدام، سؤال الأصدقاء والأقارب، أو غير ذلك من الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

وهي "الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور" (حملي، 2008: 53).

كما أنها أيضاً: "عدم ممارسة الفرد لأي عمل ما سواء كان ذهنياً، أو عضلياً، أو غير ذلك من الأعمال، وسواء كانت عدم الممارسة الناتجة عن أسباب شخصية، أو إرادية، أو غير إرادية (عبد السميع، 2008: 9).

وتعرف على أنها: "الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه" (عبد الوهاب، 2005: 8).

وعرفها نجا على أنها: "تتمثل في وجود أشخاص في المجتمع قادرين على العمل ومؤهلين له ـ بالنوع والمستوى المطلوبين ـ وراغبين فيه، وباحثين عنه، وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة" (نجا، 2005: 4).

ويجمع الخبراء والاقتصاديون، حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية ILO، على تعريف العاطل عن العمل بأنه "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى" وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب (زكي، 1998: 15).

وفي ضوء تعريف منظمة العمل الدولية فإن العاطلين عن العمل يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العمل، لأن فئات من المتعطلين تُستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل (زكي، 1998، 39-40):

1. **العمال المحبطون**: أي هؤلاء الذين هم بالفعل في حالة بطالة ويرغبون في العمل، ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما بحثوا عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل, وقد يكون عدد هؤلاء كبيراً وبخاصة في فترات الكساد الدوري.

2. **الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل**: وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل وقتاً كاملاً.

3. **العمال الذين يتعطلون موسمياً**: ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة، وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

4. **العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية:** غير مستقرة، وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جداً، وهم عادة ممن يعملون لحساب أنفسهم، ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب، وعددهم كبير في حالة البلاد النامية.

ويتفق الباحث مع تعريف البطالة وفقاً لتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كونه تعريفاً يحسب بمنهجية دولية، ويكاد يتطابق مع تعريف منظمة العمل الدولية، لكونه يشمل كافة المعايير التي سبق ذكرها، فهو يشمل معيار عدم العمل، والإتاحة للعمل، والبحث عنه إضافة إلى معيار سن العمل، وينسجم مع غالبية المصطلحات المستخدمة في الدراسة.

أنواع البطالة:

البطالة ظاهرة متعددة الأوجه؛ فعلى الرغم من أن ظاهرها يدل على ارتباط وثيق بالجانب الاقتصادي، إلا أنها حقيقةً تمتد لتشمل كافة المجالات التنموية. وأياً كانت الدولة(متقدمة، أم نامية) فهي معرضة لخطر البطالة مع اختلاف معدلاتها، وقد أفرد علماء الاقتصاد ورجالاته، ضمن دراساتهم ونظرياتهم، من وجهات نظر مختلفة تقسيمات متعددة للبطالة؛ فبعضها طبقاً لرؤى تقليدية قديمة والبعض الآخر تبعاً لتطورات عصرية وتكنولوجية حديثة. ويمكن للمتفحص لهذه التقسيمات أن يدرك أن البعض عزاها إلى وجهة النظر الاجتماعية، وأن آخرين تداولوها من وجهة النظر الاقتصادية، وهناك من خلط بين هذا وذاك.

وسيتم فيما يلي التعرض لأشكال البطالة وأنواعها المختلفة؛ حيث يبرز من هذه الأنواع البطالة الاحتكاكية، البطالة الهيكلية، البطالة الدورية، البطالة الموسمية، البطالة المقنعة، البطالة السلوكية والبطالة الوافدة أو المستوردة (الوزني والرفاعي، 2000: 73).

أولاً: البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية:

هي بطالة مؤقته تنجم عن تغيير مكان العمل نتيجة التنقلات المستمرة للعاملين بين المهن والمناطق المختلفة، وكذلك عندما يبحث الخريجون الجدد عن عمل، أو عندما تقرر ربات البيوت الدخول لسوق العمل بعد انقطاع وقد تحدث نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال، أو نتيجة افتقار بعض العمال إلى الخبرة والمهارة اللازمة لتأدية العمل المتاح، أو صعوبة التكيف الوظيفي الناتج عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق، أو التغيير المستمر في بيئة الأعمال والمهن المختلفة الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار (الجميل، 2001: 26).

ويرى الباحث من خلال اطلاعه على العديد من الدراسات حول موضوع البطالة إلى أن سبب البطالة هو نقص المعلومات لدى الملتحقين الجدد بسوق العمل عن الوظائف المتاحة في السوق وأماكن وجودها، فهم مؤهلون للعمل وتوجد وظائف ملائمة لمهاراتهم وإمكاناتهم إلا أنهم لم يصلوا لها بعد، وقد ينتج هذا النوع بسبب نقص المعلومات لدى أرباب العمل عن العمالة المتاحة في الأسواق ومدى توفر الكفاءات المطلوبة لإنجاز ما لديهم من أعمال، وهذا النوع أشارت له الأمم المتحدة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح.

ويحدث ذلك في الدول المتقدمة في صورة ضعف كفاءة الطلب الفعال للسلع والخدمات مما يجعل الحل في زيادة الإنتاج، بينما في الدول النامية يرجع السبب لنقص رأس المال والأرض مما يجعل مسألة استيعاب العمالة المعروضة غير متاح. كما تنتج البطالة الاحتكاكية عندما يرتقي موظف بمؤهله فتحدث فجوة بين وضعه الوظيفي وإمكانياته المهنية مما يضطره للبحث عن وضع وظيفي أفضل في مكان غير الذي يعمل فيه في ظل عدم توفر المعلومات الكافية لديه عن البدائل المتاحة في السوق وهذا النوع موجود في فلسطين حيث أن الموظف يرتقي بمؤهله العلمي في حين أن الإمكانيات المهنية تضطره للبحث عن وضع وظيفي أفضل

في مكان غير الذي يعمل به وفي ظل عدم توفر معلومات تسهل عليه اختيار الفرص والبدائل المتاحة في سوق العمل (الزواوي، 2004: 20).

ثانياً: البطالة الهيكلية:

إلى حد ما هناك تقارب بين المراد بالبطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية، مع فارق أن البطالة الاحتكاكية مؤقتة، إذ ينشغل الشخص فترة ما في البحث عن عمل أو في الانتقال من وظيفة لأخرى بما في ذلك إمكانية التأهيل للوظائف الأخرى، أما فيما يخص البطالة الهيكلية فتظهر شريحة من الموظفين لم تعد إمكاناتهم ومؤهلاتهم مناسبة للمجتمع وذلك ناتج عن تغير هيكل الاقتصاد، كأن يتحول المجتمع من زراعي إلى صناعي، ما يؤدي بهؤلاء إلى تعطل لمدى طويل نسبياً في حال أن سعوا إلى إعادة التأهيل وما يتناسب مع الوضع الجديد. ويطلق البعض على البطالة الهيكلية البطالة الفنية (كراجة وآخرون، 2001: 143).

والبطالة الهيكلية تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة (العاملين والعاطلين عن العمل) بسبب حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي مما يترتب عليه إيجاد حاله من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات العمال والعاطلين عن العمل والراغبين فيه والباحثين عنه.

وترجع هذه التغييرات إلى حدوث تغير في الطلب على المنتجات، أو تغيير في هيكليه سوق العمل نفسه، أو دخول التقنية في مجال الإنتاج، أو لانتقال الصناعات إلى أماكن توطين جديدة، أو دخول الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة (غبان وآخرون، 2000: 43).

ثالثاً: البطالة الموسمية:

ينتج هذا النوع بسبب التذبذب في الطلب على قوة العمل نتيجة لتذبذب مواسم العمل، وغالباً ما يرتبط هذا النوع بالقطاع الزراعي لأن إنتاجه يعد موسمياً، وينتج عن هذا النوع ارتفاع معدل دوران العمالة بحيث يسعى العمال إلى مصدر رزق جديد بعد انتهاء الموسم، مما يضطرهم إلى المكوث فترة من الزمن ضمن قوائم البطالة لحين توفر فرص عمل جديدة (نجا، 2005: 62).

كما أنها تصيب فئة معينة من الأيدي العاملة في قطاع معين نتيجة موسمية عملية الإنتاج أو العمل، فالعاملين في القطاع الزراعي أو السياحي أو قطاع البناء قد يضطرون للمكوث لفتره دون عمل بعد انتهاء الموسم في انتظار الموسم الجديد (مقابلة، 2009، 10).

رابعاً: البطالة المقنعة:

هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين في م وقع إنتاجي أو خدمي يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة غير منتجة، وإذا تم سحبها من العمل لن يتضرر العمل أو يتأثر حجم الإنتاج، بل على العكس ربما ساعد سحبها على تحسين ظروف العمل والإنتاج للآخرين، فهي بطالة تنتج عن توظيف أف ا رد في مواقع إنتاجية دون حاجه فعلية إليهم أو تخصيص عدد من الأفراد للقيام بعمل معين يحتاج إلى عدد أقل، أو توظيف شخص عن طريق الوساطة في عمل لا يحمل مؤهلاته ويعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية ومنها فلسطين (غبان وآخرون، 2002: 41).

ويقصد أيضاً بهذا النوع من البطالة توظيف بعض الأشخاص في أعمال لو لم يشغلوها لما أثر غيابهم تأثيراً يذكر على العملية الإنتاجية، فهم موظفون فقط بغرض الاستيعاب وليس بغرض الحاجة الفعلية لهم، وكما هو واضح لا يعتبر هذا النوع بطالة مباشرة أو بطالة حقيقية بل هي طاقات بشرية مهدرة تم تشغيلها بغرض الاستيعاب فقط، فأفرادها يعملون بإنتاجية حدية تساوي صفر من هنا ينتج عنها نفقات غير ضرورية. ويظهر هذا النوع من البطالة في مجال الأعمال الزراعية والوظائف الحكومية (داوود وآخرون ، 2001: 257-258).

وتنتشر هذه الظاهرة في القطاع العام عندما تكون الدولة ملتزمة بتعيين الخريجين الأكاديميين، وتكون عاجزة في الواقع عن خلق فرص عمل حقيقية، فتلجأ إلى تكديسهم في الوزارات والإدارات التابعة للجهاز الحكومي، وفي هذه الحالة تكون أجور العاملين في القطاع الحكومي منخفضة مما يؤدي للبحث عن عمل آخر (فرج، 2008: 97). **ويرى الباحث أن** البطالة المقنعة هي أكثر أنواع البطالة انتشاراً في فلسطين، ومن خلال اطلاع الباحث على الكثير من الدراسات رأى أن الكثير من حاملي المؤهلات العلمية في فلسطين لا يتوفر لهم وظائف تناسب مؤهلاتهم العلمية فيلجئون إلى البحث عن وظائف أقل من مؤهلاتهم للحصول

على عمل وبلا شك فأن هذا يحمل تأثيراً سلبياً حيث أن ما يكتسبه الفرد من معلومات طوال سنوات دراسته، يضيع في سنوات عمل لا يتناسب مع مؤهلاته أو كفاءته أو حتى خبراته، ومهما حاول الفرد بذل العطاء والجهد في تلك الأعمال، فلن يستطيع أن يفيد مجتمعه بالشكل المطلوب كما سيفيد بالعمل في مجال دراسته وخبراته وعكسه ينتج عنه انحسار حقيقي للخبرات المهنية والعلمية المطلوبة وللخروج من هذا المأزق يوصي الخبراء باتخاذ خطوات عِدة، منها الاستثمارات المقنعة، والتي يُقصد بها الاستثمار قصير الأجل في المشروعات الصغيرة والاستثمار طويل الأجل في مشروعات تحافظ على كفاءة من يعملون.

خامساً: البطالة السافرة:

هي البطالة الصريحة أو المطلقة التي تمثل حالة التعطل الواضحة التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد، دون جدوى ولذلك لا يمارسون أي عمل، وعادة ما تلجأ الدول إلى منح إعانة بطالة لهذه الفئه بجانب أشكال أخرى من المساعدات الحكومية وهذا النوع يعتبر من أكثر الأنواع التي تحظى باهتمام الجهات المعنية في قطاع غزة والضفة الغربية (غبان وآخرون، 2002: 41).

بالإضافة إلى أنها بطالة تنتج لوجود فائض في الأيدي العاملة غير الفنية والتي لا يمكن تسخيرها في قطاعات الأعمال بالذات الزراعية والصناعية إذ يتطلب العمل بهما مهارات وكفاءات تتناسب وطرق الإنتاج الحديثة. وعادة ما ينتج هذا النوع من البطالة في الدول المتخلفة من تدنى المستوى التعليمي والتقني وعجز الجهات المختصة عن سد احتياجات مثل هذه القطاعات من الأيدي العاملة المدربة (قناوي وسلمان، 2004: 302).

سادساً: شبه البطالة:

يأتي هذا النوع من البطالة عندما يقبل بعض العمال العمل بوظائف ذات دوام جزئي، لأنهم لا يجدون العمل بدوام كامل، ويشابه هذا النوع من البطالة جزءاً من الواقع المنتشر في قطاع غزة نتيجة لتشغيل العمال العاطلين عن العمل ضمن برامج توفير الفرص للعاطلين لتوفير أدنى متطلبات المعيشة إذا لا تتجاوز فتره العمل ثلاثة شهور ضمن ما يعرف (بتشغيل البطالة)،

ومن الملاحظ أن الأفراد العاملين تحت هذا النوع من العمل لا تشملهم إحصاءات المراكز الإحصائية التي تعتمد معايير منظمة العمل الدولية (ILO).

سابعاً: البطالة طويلة الأجل:

ويقصد بهذا النوع من البطالة التوقف عن العمل أو عدم الحصول عليه لمدة تصل إلى عام أو أكثر(الأشوح، 2003: 78).

ويلاحظ هنا إمكانية إطلاق هذه التسمية للبطالة على العديد من أنواع البطالة، إذ لا خصائص محددة لها سواء الفترة الزمنية التي يبقى خلالها الأفراد متعطلون، ما قد يوحي للنفس أننا نتحدث عن صفة إضافية لأي من أنواع البطالة الأخرى، وما قد يعزز الفكرة أنه لم تتم الإشارة إلى مثل هذا النوع من البطالة في جميع الكتب والمراجع التي تمكن الباحث من الحصول عليها والاستعانة بها في دراسته.

ثامناً: بطالة المتعلمين (خريجي الجامعات):

المقصود هنا هو وجود فائض واضح من المتعلمين وخريجي الجامعات والمعاهد عن حاجة سوق العمل التي يمكن أن يتم استيعابه فعلاً (الأشوح، 2003: 78).

ووفقاً لاتفاقية العمل الدولية رقم (138) لسنة 1973، فإنها تعرف بمجموع الأفراد فوق سن الخامسة عشرة والذين لا يعملون سواء كان هذا العمل بأجر أو بدون أجر أو لحسابهم الخاص، ويكون هؤلاء الأفراد قادرين على العمل وراغبين فيه، وفي حالة بحث مستمر فعلي عن العمل بشرط حصولهم على شهادة متوسطة أو فوق متوسطة أو جامعية (جادو، 2001: 15).

تاسعاً: البطالة الدورية:

البطالة الدورية في تعريف الأمم المتحدة هي نتيجة لفشل الطلب الاقتصادي بسبب التغيير في مستوى النشاط خلال فتره معينة (الزواوي، 2004)، هي البطالة التي تنتج في فترات الركود الاقتصادي أو انخفاض الإنتاج في نشاط من أنشطة الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض التوظيف، فكما هو معلوم أن النشاط الاقتصادي لا يسير بوتيرة واحدة منتظمة بل يحدث لهذا

النشاط فترات صعود وهبوط دورية والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنوات ويطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية (زكي، 1998: 23).

ويرى الباحث أن البطالة المقنعة هي أكثر أنواع البطالة انتشاراً في فلسطين، ومن خلال اطلاع الباحث على الكثير من الدراسات رأى أن الكثير من حاملي المؤهلات العلمية في فلسطين لا يتوفر لهم وظائف تناسب مؤهلاتهم العلمية فيلجئون إلى البحث عن وظائف أقل من مؤهلاتهم للحصول على عمل وبلا شك فأن هذا يحمل تأثيراً سلبياً حيث أن ما يكتسبه الفرد من معلومات طوال سنوات دراسته، يضيع في سنوات عمل لا يتناسب مع مؤهلاته أو كفاءته أو حتى خبراته، ومهما حاول الفرد بذل العطاء والجهد في تلك الأعمال، فلن يستطيع أن يفيد مجتمعه بالشكل المطلوب كما سيفيد بالعمل في مجال دراسته وخبراته وعكسه ينتج عنه انحسار حقيقي للخبرات المهنية والعلمية المطلوبة وللخروج من هذا المأزق يوصي الخبراء باتخاذ خطوات عِدة، منها الاستثمارات المقنعة، والتي يُقصد بها الاستثمار قصير الأجل في المشروعات الصغيرة والاستثمار طويل الأجل في مشروعات تحافظ على كفاءة من يعملون.

أسباب البطالة:

هناك أسباب كثيرة لظاهرة البطالة منها القضية السكانية والسياسة التعليمية والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إضافة للشئون التنظيمية، وإن كلاً منهما يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما ونجد أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع لآخر حتى أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لأخرى.

أولاً الأسباب الاقتصادية:

1. انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسيات الاقتصادية.
2. ثبات الأجور وعدم تغييرها بما يتلاءم مع الاتجاه التضخمي للأسعار وتضخم التكاليف اللازمة لتعديل الأوضاع أو الانتقال من صناعة لأخرى..
3. فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلقة قادرة على تولي الوظائف.
4. ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيدي العاملة.
5. تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها إلى سياسات التقشف.

6. عدم نجاح القوانين المحفزة للاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي.

ثانياً الأسباب الاجتماعية (طشطوش، 2002: 4):

1. الزيادة السريعة في النمو السكاني، حيث ينشأ عنها خلل في التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل فالزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة في القوى العاملة وبالتالي زيادة في العاطلين عن العمل.
2. الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق كماً كبيراً من العاطلين عن العمل.
3. اتجاه الأفراد نحو التعليم الأكاديمي والوظائف الحكومية، وتجاهلهم للأعمال الحرة.
4. وجود أعداد من الناس يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف.
5. تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر.

ثالثاً الأسباب السياسية:

1. تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.
2. عدم الاستغلال الكفء للثروات الطبيعية بسبب الضعف في المنظمين وانخفاض لحجم المدخرات وسوء إدارتها وتوجيهها نحو الاستثمارات، ووجود المحسوبيات والمنتفعين في بعض المراكز الإدارية مما أدى لتعطيل جزء كبير من الكفاءات المهنية والعلمية.
3. استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن.
4. حالة الانقسام السياسي اليت مضى عليها أكثر من 10 سنوات، ووجود حكومتين في آن واحد أدى إلى تكدس أعداد الموظفين، وعدم الاكتراث بالخريجين الجدد واستقطابهم في صفوف التوظيف، مما أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين بالمجتمع الغزي.

الآثار الناتجة عن البطالة:

إن للبطالة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن إهمالها؛ فالبطالة تشكل السبب الرئيس لمعظم الأمراض والمشكلات الاجتماعية في أي مجتمع، كما أنها تمثل تهديداً واضحاً للاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي (الأسدي، 2009: 40)، وهنا يستعرض الباحث مجموعة من الآثار المترتبة على البطالة منها:

الآثار الاقتصادية:

1. ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين، وارتفاع المستهلكين، ومن ضمنهم العاطلون عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الادخار والاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية، ومن ثم انخفاض الإنتاج، والدخل القومي (خلف، 2007: 335).

2. تمثل البطالة الضياع الحقيقي للموارد الاقتصادية من خلال فقدان المجتمع للإنتاج الحقيقي العمال العاطلين عن العمل، وفيما لو أتيحت الفرصة لهؤلاء العاطلين عن العمل فإن هذا العمل لن يعوض الفاقد الذي حدث خلال فترة البطالة، لأنها ساعدت على وجود المشاكل الاقتصادية كتفاقم ارتفاع معدلات التضخم لوجود العلاقة الطردية بين البطالة والتضخم كما أنها أدت إلى تناقص القوة الادخارية للمجتمع بدرجة كبيرة.

3. تآكل قيمة رأس المال البشري، فالخبرات والمهارات العلمية المتراكمة يكتسبها الإنسان خلال عمله تعتبر في حد ذاتها أصلاً قيماً، وذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطل الإنسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدي إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل وإلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، وحتى لو عاد إلى العمل لاحقاً، فإنه سيصبح أقل إنتاجية وعطاء.

4. انخفاض الرفاهية الاقتصادية للمجتمع حيث يتم هدر الطاقات الإنتاجية وتنخفض مستويات الناتج والدخل وتختل مستويات الأسعار، والذي بدوره يعمل على انخفاض القوة التنافسية في الأسواق الخارجية (بكري، 1995: 312).

5. تعمل البطالة على انخفاض مستوى الناتج القومي والدخل القومي، باعتبار أن البطالة تؤدي إلى إهدار جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، مما يؤدي إلى ضياع جزء من الموارد في المجتمع وبالتالي نقصان الدخل القومي والناتج القومي (قنيدرة، 2010: 27).

6. اختلال الميزان التجاري، فقلة الإنتاج يقلل التصدير ولقلة الناتج القومي يتدنى الدخل وتنخفض مستويات المعيشة وتنكمش القوى الشرائية ويقلل الاستيراد، وهذا في حد ذاته يصيب الميزان التجاري بحالة عدم التوازن.

الآثار الاجتماعية:

1. عدم الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور الشباب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللاً في البناء المجتمعي، وتدمير القيم في المجتمع، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر، والشعور بعدم الانتماء، والتفكك الأسري، والهجرة ولذا تعد مشكلة البطالة في المجتمع مشكلة قومية بالدرجة الأولى (فرج، 2008: 134).

2. قد تقود البطالة بعض الأشخاص للقيام بأعمال غير شرعية لإعالة أنفسهم وأسرهم فآثار البطالة النفسية قد تقود بعض الأشخاص لارتكاب الجرائم (طلعت، 2009: 143).

3. نشوء إحباط نفسي سيء لدى العاطلين وتخلق لديهم جواً نفسياً مضطرباً (عبد السميع، 2008: 47)، وخاصة وأن هناك علاقة وثيقة بين البطالة وارتفاع معدلات الانتحار بين الرجال والنساء، وإن كانت العلاقة أقوى بين البطالة ومعدل الانتحار بالنسبة للرجال.

4. التخلف الاجتماعي نتيجة عدم القدرة على إشباع الحاجات الأسرية للقوة المتعطلة عن العمل والمتمثلة في الرعاية الصحية والتعليم والإطعام والإيواء.

5. تأخير سن الزواج إلى ما بعد الثلاثين حيث لا يمتلك الشباب عوامل توفير السكن وغير ذلك مما يترك آثاراً سيئة على الإناث والذكور.

الآثار السياسية:

1. تؤدي البطالة إلى انعدام الاستقرار الاجتماعي وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني وذلك بسبب وجود زيادة في وقت الفراغ لدى العاطلين عن العمل، مما يؤدي إلى استفحال العديد من الأمراض التي تدفع العاطلين عن العمل للقيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل المجتمع.
2. أصبح ضمان العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق لأفراد المجتمع ليس مجرد واجب عادي من واجبات الدولة بل أمراً حتمياً لضمان سلامة الدولة وهدفاً رئيساً لكفالة ولاء المواطنين للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشون في ظلها، فليس هناك أخطر على سلامة أمن الدولة والاحتفاظ بصلابة كيانها من تلك الروح المعنوية والقومية والوطنية الضعيفة التي تصاحب الفقر والجوع والحرمان (عبد القادر، 2003: 88).
3. تؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام إلى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية حيث إن انتشار البطالة يؤدي إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة (خبابة، 2004: 12).
4. يتناسب العجز السياسي تناسباً طردياً مع العجز الاقتصادي، بحيث لا تتمكن الدولة التي تعاني من العجز الاقتصادي من القيام بدورها السياسي على النحو الأمثل، أو إدارة شؤونها بشكل سليم أو استغلال مواردها الوطنية استغلالاً كاملاً، وعدم استقرار نظامها السياسي، وعدم الحفاظ على هيكلية قوية.
5. إضعاف الولاء والانتماء للوطن، مما يوفر المناخ المواتي لانتشار التطرف والانحراف، وحالة من الإرباك السياسي في المجتمع، وقد لا يقف الأمر عند هذا الحد فتزايد الفقر والبطالة يعمقان تبعية الدول الفقيرة للدول الغنية، وبالتالي فقدانها استقلالها السياسي، لأن العديد من الدول التي تلجأ إلى معالجة مشاكلها الداخلية، ومنها البطالة من خلال معاهدات واتفاقيات خارجية، بهدف الحصول على الدعم والمساعدات المالية ووجود شروط تجعل الدول الفقيرة في تبعية مطلقة للدول المانحة (عبد الحق، 2005: 33).

البطالة في الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة):

تدل المؤشرات على أن تطور البطالة في فلسطين خضع للاعتبارات السياسية بالدرجة الأساس وتأثرت بشكل مباشر بطبيعة التغيرات والتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة، حيث بقيت البطالة في ظل الاحتلال ضمن مستويات متدنية، ولم يكن لها أي تأثير سلبي على مجمل تطورات سوق العمل الفلسطيني وآليات العرض والطلب على القوى العاملة فيه، وقد استمر هذا الوضع حتى اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987 ، حيث بدأت معدلات البطالة بالارتفاع، إذ وصل معدل البطالة في المناطق الفلسطينية في العام 1993 إلى (6.7%).

أما في ظل السلطة الفلسطينية فقد أخذت معدلات البطالة بالتزايد وبشكل مستمر، حيث تراوحت معدلاتها في الفترة بين 1995 – 2000 ما بين (12–24%) والجدول رقم (3) يوضح نسبة البطالة منذ عام 1995 وحتى عام 2015 في الأراضي الفلسطينية.

جدول رقم (3) يوضح نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة من عام 1995 إلى 2015

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة
1995	13.9	29.4
1996	19.6	32.5
1997	17.3	26.8
1998	11.5	20.9
1999	9.8	16.9
2000	12.2	18.9
2001	21.6	34.0
2002	28.2	37.9
2003	23.7	29.1
2004	22.8	35.3
2005	20.4	30.3
2006	18.8	34.8
2007	17.9	29.7
2008	19.7	40.6
2009	17.8	39.6
2010	17.2	37.8
2011	17.3	28.7
2012	19.0	31.0
2013	18.6	32.6
2014	18.2	40.8
2015	18.9	%44.2

المصدر: (تقرير مسح القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية الجهاز المركزي للإحصاء، 2015: 59).

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى تسارعت وتيرة الزيادة في معدلات البطالة في فلسطين، فقد وصلت نسبة البطالة في العام 2001 إلى (25.5%)، ثم ارتفعت هذه النسبة في العام

2002 إلى (31.3%)، قبل أن تتراجع مع التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي الذي بدأ نهاية العام 2003 حتى وصلت إلى (21.5%) في العام 2007، وقد شهدت البطالة ارتفاعاً منذ الربع الأول من العام 2008 ولغاية الربع الرابع من العام 2008، وعند مقارنة نسبة البطالة في العام 2008 مع ما كانت عليه قبل الانتفاضة 1999، نجد بأنها ازدادت بأكثر من الضعفين، وفي العام 2008 استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة الحصار الإسرائيلي لتصل إلى (40.6%) في الربع الرابع، وهي أعلى نسبة بطالة في العالم (معهد ماس: 18)، ويتضح من الجدول رقم (3) أن نسبة البطالة في قطاع غزة على مدار الأعوام منذ 1995 وحتى 2014 أعلى منها في الضفة الغربية.

ويعزو الباحث ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية إلى الحصار الذي فرض على القطاع منذ عام 2006 وإغلاق الحدود من قبل الاحتلال إضافة إلى توقف المصانع في القطاع عن العمل ولجوء بعض هذه المصانع للعمل بنصف طاقتها كما أن ازدياد عدد خريجي الجامعات وعدم توفر سوق للعمل زاد من نسبة البطالة في القطاع.

ومن أحد أهم التحديات التي تواجه الشباب على الصعيد الاقتصادي، تتمثل بارتفاع معدلات البطالة (خاصة بين الأعلى تعليماً) والتي ترجع أساسا إلى ضعف الأداء الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، ويعاني الشباب من نقص فرص التشغيل مما يؤثر بشكل متصاعد نحو هجرة الأفراد الأفضل تعليماً والأعلى مهارة.

المحددات الرئيسية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2012):

1. **<u>المحدد الإسرائيلي</u>:** إسرائيل تلعب دوراً مركزياً في تفشي مشكلة البطالة في الاقتصاد الفلسطيني عبر السياسات التي تتبعها مثل الإغلاق والحصار، وتقطيع أوصال المناطق الجغرافية الواحدة، وعرقلة حركة التصدير والاستيراد.
2. **<u>المحدد الفلسطيني:</u>** الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد في طور البناء وهو يفتقر لبنية تحتية اقتصادية تمكنه من الاعتماد على نفسه، وأن يعمل بشكل مستقل بعيدا عن التبعية

بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي وهو لا يملك القدرات التي تؤهله من استيعاب القوى العاملة الفلسطينية كافة التي تزيد عن مليون عامل.

3. **المحدد الخارجي:** يتمثل في الدول المانحة والراعية للاتفاقات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونلاحظ تراجعاً هاماً في عملية التمويل وعدم رعاية أي من الدول المانحة لعملية تشغيل العاطلين عن العمل أو الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتشغيلهم أو تعويضهم.

4. **المحدد العربي:** غياب الدور العربي من المساهمة في تشغيل العاطلين عبر برامج معينة، فرغم وجود قرارات عدة للقمة العربية بتشكيل صناديق دعم للانتفاضة أو متضرريها، وقدرة الدول العربية على تبني مشاريع تستطيع من خلالها الحد من ظاهرة البطالة، إلا أنها لم تنفذ حتى الآن.

بطالة خريجي الجامعات والمعاهد في فلسطين:

لا يختلف حال الخريجين عن حال العمال الفلسطينيين الذين يعانون من البطالة المتزايدة حيث تعد البطالة المشكلة الأولى التي تواجه الخريجين من الجامعات والمعاهد الفلسطينية والخارجية، وبحسب تقارير وزارة العمل الفلسطينية فإن الجامعات الفلسطينية تخرج سنوياً نحو أربعين ألف طالب وأن 18% من هؤلاء الخريجين ينخرطون في قطاع العمل فقط والباقي ينضم إلى سوق البطالة ، مما يؤدي بهؤلاء الشباب إلى الهجرة إلى دول أجنبية وعربية ويبقى القسم الأكبر من الخريجين يعاني من البطالة وأوضحت التقارير أن (47%) من العاطلين عن العمل هم من الخريجين (وزارة العمل الفلسطينية: 2014).

أثر البطالة على المجتمع الغزِي:

البطالة كمؤشر عكسي لمستوى قوة المجتمع وفاعليته:

القوة هي ببساطة القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوى الفاعلة، ولذلك فالأقوياء في أي موقف، اجتماعي كان أم سياسي أم اقتصادي أم ثقافي، هم الذين يفرضون كلمتهم، ويُسيِّرون الأمور كما يرونها، وكما تروق لمصالحهم الخاصة.

والقوة وليدة التنمية، والتنمية هي: "التغيير الارتقائي الجذري أو الهيكلي البنائي والوظيفي والمخطط في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية المجتمعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي والرخاء الاجتماعي والرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان، أي تحقيقاً للعدالة، والذي يتحقق من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية بواسطة الجهود المتكاملة المتوازنة الشاملة والمتناسقة لكل من الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي والتعاوني المبادرات الفردية، دون استنزاف الموارد الطبيعية والجور على الموروث البيئي والعدوان على نصيب الأجيال القادمة من هذا الموروث البيئي".

وبالتالي فإن التنمية هي الحل الأمثل لمشكلة البطالة بشرط تحقيق استدامة التنمية حتى لا تتضرر الأجيال المستقبلية من حلول الأزمات الحالية (جامع، 2008: 26).

ونستطيع أن نجمل آثار البطالة على المجتمع الغزي كالتالي:

1. ساهمت البطالة بشكل واضح في ارتفاع معدلات الفقر في صفوف المواطنين في قطاع غزة، حيث إن الحرمان من العمل يعني الحرمان من وجود الأجر الذي يُعتبر الوسيلة الرئيسة لتفادي الفقر، مما يعني أن كثير من السكان في قطاع غزة يُعانون بسبب نسبة البطالة المرتفعة من جهة، ومعدل الإعالة المرتفع من جهة أخرى (بيتي آل كوك، 2000: 82).

هذا وقد أظهرت إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة الفقر بين سكان قطاع غزة في العام 2010 بعد تقديم المساعدات للفقراء قد بلغت (38%)، في حين كانت النسبة قبل تقديم المساعدات (48,2%) (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

2. تُعد البطالة من نتاج غياب العدالة وتحقيق المساواة عدم تحقق مبدأ تكافؤ الفرص في كثير من الأحيان، مما يولد الحقد والضغينة في نفوس العاطلين عن العمل على كلٍ من القائمين على عملية التوظيف ، ومن يفوزون بما يراه العاطلون بأنه حقهم في حالة العدالة في توزيع الوظائف، مما يُفسخ ترابط المجتمع ووحدة أبناؤه.

3. انتشار بعض العادات السيئة بين العاطلين عن العمل بسبب الفراغ، قد تصل لحد ارتكابهم الجرائم بحق أنفسهم أولاً عن طريق تعاطي المسكرات والمخدرات، وبحق الآخرين من خلال اعتدائهم على الغير بالسرقة أو افتعال المشاحنات والمشاجرات بسبب عدم قدرتهم على دفع ما يستحق عليهم من التزاماتٍ مادية.

4. عُزوف كثير من الشباب عن الزواج وتكوين أُسر، بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية، أو اضطرار أكثر من شاب للزواج في نفس البيت مما يخلق المشاكل التي تُفضي إلى تفكك الأسرة من جهة وزيادة الأعباء المادية على رب الأسرة الأصلي من جهة أخرى.

5. تفكير عدد كبير من الشباب في الهجرة إلى الدول الأوروبية كسبيلٍ للخلاص من أزمتهم التي تؤرق الكثير من الخريجين العاطلين، وحتى مُعيلي الأُسر الكبيرة بالرغم من كِبر سنهم، لأن قلة ذات اليد باتت تعصر أفئدتهم على أُسرهم وعلى أنفسهم (موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

6. انتشار المشاكل الاجتماعية بين الأزواج بسبب بطالة الأزواج أو حتى الزوجات(عبد الحميد، 2011).

7. انتشار تأخر الزواج والعنوسة بين الفتيات العاطلات عن العمل لأن الرجل العامل لا يستطيع الإيفاء بمتطلبات أُسرته بسبب انخفاض الأجور وارتفاع تكاليف الحياة (موقع وزارة شؤون المرأة والأسرة، 2012).

ولا يخفى على أحد أنه في ظل الأزمة المالية التي بدأت تعصف بالعالم في أواخر العام 2008، سيعاني سوق العمل الفلسطيني من تبعاتٍ سلبية لهذه الأزمة بشكل أو بآخر، فقد تطرق التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة إلى ملامح الوضع الراهن لأسواق العمل العربية بما فيها السوق الفلسطيني، من حيث:

1. نسب البطالة المرتفعة.
2. التركيب العمري للمتعطلين والذي يشير إلى أن ما يقارب من نصف هؤلاء هم من الشباب.

3. البطالة حسب النوع الاجتماعي: حيث تشير الإحصاءات الرسمية بأن مشكلة التشغيل تأخذ أبعاداً عميقة، إذا أخذنا في عين الاعتبار بطالة المرأة وخاصةً المتعلمة وفي سن الشباب.
4. البطالة وفقاً للمستوى التعليمي حيث تزداد البطالة بين المتعلمين وخريجي الجامعات.
5. إنتاجية العمل في القطاع الصناعي والتي يُعبر عنها بأرقام متواضعة.

ورأى التقرير أن هذا الوضع في ظل هكذا أزمة، لابد من أن ينصب تأثيرها على مجال التشغيل في الدول العربية من خلال تفاقم البطالة، خاصة في ضوء التشريح الاجتماعي لهياكل العمالة والتعطل العربية (التقرير العربي الثاني حول التشغيل والبطالة في الدول العربية، 2010: 80).

خلاصة المبحث:

تعتبر البطالة هي عدم وجود فرص كافية لطاقات بشرية حاضرة، وعدم وجود مصادر خارجية من شأنها ضمان استيعابهم للعمل والحصول على دخل، وأن هناك أنواعاً للبطالة، مثل (البطالة الاحتكاكية، والبطالة الهيكلية، والبطالة الدورية، والبطالة الموسمية، والبطالة المقننة، والبطالة المستوردة، وغيرها من أنواع البطالة)، ويوجد أهمية كبيرة للتعرف على مشكلة البطالة، ويمكن حساب معدل البطالة من خلال النسبة بين عدد العاطلين عن العمل، ومجموع أفراد القوى العاملة في البلد، وتتوفر أساليب عديدة تؤدي إلى انتشار مثل هذه الظاهرة، وينتج عن البطالة آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية، وأن من آثار هذه الظاهرة في المجتمع الغزي زيادة مرتفعة بالجريمة كالسرقة والقتل وغيرها من السلوكيات المرفوضة، وهذا كله ناتج عن العبء النفسي الذي يحمله العاطل عن العمل والضغوطات الداخلية.

الفصل الثالث
الدراسات السابقة

وتنقسم إلى ثلاثة محاور:

- المحور الأول: الدراسات الفلسطينية
- المحور الثاني: الدراسات العربية.
- المحور الثالث: الدراسات الأجنبية
- التعليق العام على الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

سيتم عرض أبزر النتائج والأساليب البحثية التي تضمنت في الدراسات السابقة، سواء أكانت دراسات تناولت برامج منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة أم تناولت البطالة بشكلها العام، وقد تم تقسيم الدراسات إلى ثلاثة محاور أما المحور الأول: فتناول الدراسات المحلية (الفلسطينية)، والمحور الثاني: الدراسات العربية، أما المحور الثالث والأخير تناول الدراسات الأجنبية.

المحور الأول: الدراسات المحلية (الفلسطينية):

1. دراسة أحمد (2016) بعنوان: دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة البطالة في محافظات غزة".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحكومة الفلسطينية في مواجهة مشكلة البطالة في محافظة غزة، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الوظائف الإشرافية في الوزارة المعنية بمحافظات غزة وكذلك ممثلين عن القطاع الخاص، وتم اختيار عينة قصدية من العاملين في الوظائف الإشرافية في الحكومة الفلسطينية بمحافظات غزة، وكذلك من العالمين في القطاع الخاص، وبلغ عددها (141) عاملاً.

واستخدمت الباحثة الاستبانة والمقابلة كأداة من أدوات الدراسة، **وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:**

- واقع مشكلة البطالة في محافظات غزة جاء بوزن نسبي (89.17%)، وهو بدرجة كبيرة جداً.
- تأثير ضعف الحكومة على فعالية السياسات في مواجهة مشكلة البطالة في محافظات غزة جاء بوزن نسبي (74.77%) وهو بدرجة كبيرة.
- مدى وجود سياسات وبرامج اقتصادية فاعلة تسهم في الحد من مشكلة البطالة في محافظات غزة جاء بوزن نسبي (52.77%)، وهو بدرجة متوسطة.

وأوصت الباحثة بعدة توصيات كان أهمها:

- اتباع منهجية مشاركة مجتمعية بين الحكومة والمؤسسات الفاعلة، ووجود توافق وطني.
- تحسين فرص الاستثمار في القطاع الخاص، والمساعدة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة.
- تعزيز التواصل بين الوزارات المعنية وقطاع الشباب بما يضمن الاستماع الدائم لاحتياجاتهم.

2. دراسة خفاجة (2013) بعنوان: أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي "دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996-2011".

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير الإنفاق الحكومي للسلطة الفلسطينية على النمو الاقتصادي خلال الفترة الزمنية 1996-2011 من خلال معرفة طبيعة ومكونات الإنفاق الحكومي وتحليل أنماطه واتجاهاته وكذلك تحليل سياسة الإنفاق الحكومي في ظل ازدياد حدة المشاكل المالية، واستخدمت الباحثة المنهجين الوصفي التحليلي والكمي وذلك لتوضيح تطور حجم الإنفاق وهيكلية لدى السلطة الفلسطينية خلال فترة الدراسة في حين استخدمت المنهج الكمي لبناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي كأحد محددات النمو الاقتصادي.

وتوصلت النتائج إلى عدد من النتائج أن: هناك تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على إجمالي الناتج المحلي، كما أن بند الرواتب والأجور يحتل أكثر من نصف النفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث بلغت نسبته 57% للعام 2012، وحازت النفقات الجارية على الحصة الكبرى من النفقات العامة حيث بلغ متوسط النفقات الجارية 80% من حجم النفقات العامة خلال سنوات الدراسة.

3. دراسة دحلان (2013) بعنوان: "البطالة النسائية في قطاع غزة الواقع والأسباب وسبل العلاج".

هدفت الدراسة إلى معرفة بيان المشكلة التي يعاني منها سوق العمل في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تطبيق الدراسة على عينة

عشوائية من مجتمع الدراسة والبالغ عدده 40.400 أنثى، وهن الإناث من سن 15-65 سنة، أي اللواتي يدخلن ضمن سن العمل، وبلغت عينة الدراسة 381 مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود علاقة طردية بين عمر المرأة وعمل الزوج على البطالة النسائية، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسية بين عدد سنوات تعليم وتخصص المرأة سواء العلمي أو الأدبي وتوفر مؤسسات خاصة بتشغيلهن من جهة وبين البطالة النسائية من جهة أخرى؛ كما أنها تركزت البطالة النسائية في الفئة العمرية 35 سنة فأقل، كما أن السبب الاقتصادي هو السبب الأول وليس الوحيد لعمل المرأة، وكان من أهم أسباب بطالة النساء في قطاع غزة حالة الاقتصاد السيئة عموماً في القطاع، وندرة الطلب في السوق على التخصصات النسائية المتوفرة.

4. دراسة خفاجة (2012) بعنوان: مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية (دراسة مقارنة)".

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى خط الفقر في قطاع غزة ومدى ارتباطه بالمفاهيم الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على مفهوم الفقر الدولي والإسلامي وطرق قياس الفقر وأهم مكوناته الرئيسية وتوضيح الفرق بين خط الفقر المدقع والعادي وحد الكفاية والكفاف، والفرق بين المعايير الدولية والإسلامية في قياس الفقر، **ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

- ساهم ارتفاع أسعار السلع والخدمات في زيادة نسبة الفقر.
- ساهمت الجمعيات الخيرية في التقليل من نسبة الفقر.
- يزداد الفقر في قطاع غزة بشكل متسارع نتيجة الممارسات الإسرائيلية والإغلاق.
- ساهمت الزيادة السنوية في إجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات في التخفيف من حدة الفقر.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- العمل على تحقيق استقرار في أسعار السلع والخدمات الأساسية والضرورية.
- زيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإغاثية.

- فتح سوق العمل للخريجين في الخارج.
- إحداث تنمية بشرية مستدامة لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة الفقيرة.
- إظهار وإبراز نظرة الإسلام المتكاملة عن الفقر.

5. دراسة الأسطل (2012): "العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين".

تناولت الدراسة مشكلة البطالة في فلسطين، والتي تمثلت إحدى المعضلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة من 1996-2012، وتمثلت مشكلة الدراسة في نمو معدلات البطالة في فلسطين بصورة متزايدة ومضطردة خلال فترة الدراسة، وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر عام 2000، وقامت الدراسة على مجموعة من الفرضيات تمثلت في وجود علاقة بين متغيرات الدراسة وهي (النمو الاقتصادي، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، النفقات الحكومية التطويرية، المساعدات الخارجية، معدل التضخم، والاستقرار السياسي) ومعدل البطالة في فلسطين، والذي يمثل المتغير التابع في الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كانت أهمها: عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل، وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل الفلسطيني، إضافة إلى سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي التي تعتبر من أهم أسباب تفاقهم مشكلة البطالة في فلسطين، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة الأخرى وهي: (المساعدات الخارجية، ومعدل التضخم)، ومعدل البطالة في فلسطين.

6. دراسة أصرف (2010) بعنوان: "دور القطاع الخاص في الحد من الفقر والبطالة"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر بعنوان: رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

وقد تناولت هذه الدراسة عدداً من المحاور كان من أهمها:

- التعرف بالبطالة في العالم، وعن أنواعها وأسبابها ونسبها.
- أسباب ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في قطاع غزة.

- واقع الاقتصاد الفلسطيني ولا سيما القطاع الخاص قبل وبعد الإعلاق المحكم لمعابر القطاع.
- حجم التجارة عبر الأنفاق وأثرها على الأفراد والاقتصاد.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- القطاع الخاص كيان قائم بذاته منذ عقود ويقدم آلاف فرص العمل.
- تعرض القطاع الخاص إلى خسائر مادية بسبب الحصار بالإضافة لفقدان المهارات التي تم اكتسابها منذ عقود.

ومن أهم التوصيات التي عرضتها الباحثة:

- الدعم الحكومي والدولي للقطاع الخاص لإعادة تأهيله مرة أخرى.
- عمل دورات تدريبية بالتعاون مع الاتحادات المتخصصة بهدف إعادة تأهيل العمال وإكسابهم الخبرات اللازمة.

7. دراسة عودات (2010) بعنوان: "البطالة اجتماعياً في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى معرفة نوع العلاقة بين البطالة وانعكاساتها الاجتماعية على العمال في قطاع غزة، وبالتالي التعرف على طبيعة المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها عمال قطاع غزة بسبب البطالة، ومحاولة التعرف على مدى مساهمة البطالة في التفكك الأسري الذي تعاني منه عائلات من يعانون من البطالة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفين وكانت أداتها استبانة أعدت لهذا الغرض وتم توزيعها على عينة عشوائية من مجتمع البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود علاقة طردية بين البطالة والمشاكل الاجتماعية في قطاع غزة، فكلما ارتفع معدل البطالة ازداد انتشار الجرائم والخلافات الأسرية وتعاطي المخدرات، وأثبتت الدراسة أن للبطالة آثاراً سلبية على الصحة النفسية والجسدية للعاطلين عن العمل، كما أكدت الدراسة وجود أثر تبادلي بين شقي الوطن والبطالة، فحالة الانقسام عملت على زيادة معدل البطالة، والتي بدورها تزيد من التوتر والنزاع السياسي.

8. دراسة أبو مدللة والأغا (2010) بعنوان: "ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها".

هدفت الدراسة إلى معرفة مسببات هذه الظاهرة في قطاع غزة إضافة للدور الذي تلعبه المنظمات الأهلية في علاج هذه الظاهرة، ومن **أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.**

- التنسيق الجاد مع برنامج العمل الإقليمي المصمم لتسخير التكنولوجيا من أجل الحد من معدلات الفقر.
- التركيز على الدور المحوري الذي يمكن للقدرات الوطنية الفعالية تحقيقه من خلال النمو الاقتصادي وتوليد المهارات وتوفير فرص العمل.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساعد في تدريب العاملين ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة.

9. دراسة عليوة (2007) بعنوان: "إدارة وتنظيم أموال الزكاة وأثرهما في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة في الحد من ظاهرة الفقر من خلال إدارتها لمصارف الزكاة، كما وقدمت الدراسة مقترحاً لإدارة وتنظيم أموال الزكاة بكفاءة، **ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:**

- المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة على مستوى جيد من الكفاءة الإدارية والتنظيمية.
- تبذل المؤسسات الخيرية في قطاع غزة جهداً واضحاً للحد من آثار ظاهرة الفقر.
- تقوم المؤسسات الخيرية في قطاع غزة بإنشاء مشاريع تنموية وإنتاجية للمساهمة في الحد من ظاهرة الفقر في قطاع غزة.
- لا يوجد تنسيق بين المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة عند جمع الزكاة.

وكان من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- ضرورة تشكيل ديوان للزكاة مكون من المؤسسات الخيرية العاملة في مجال الزكاة في قطاع غزة.
- إقامة شبكة معلومات محوسبة تربط بين جميع المؤسسات الخيرية العاملة في قطاع غزة.
- تخصيص جزء من حصيلة الزكاة لإقامة مشاريع تنموية واستثمارية لتوفير فرص عمل للفقراء.
- على المؤسسات الخيرية العاملة في قطاع غزة التركيز على اختيار المشاريع التنموية التي تساعد الفقراء على الاعتماد على ذاتهم.

10. دراسة خضير (2006) بعنوان: "سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني آثارها ودورها في حل مشكلة البطالة".

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير وزارة التربية والتعليم العالي على البطالة، وإبراز الحلول الممكنة، التي تقدمها الوزارة للحد من ظاهرة البطالة بين خريجي المؤسسات التعليمية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف أعد الباحث استبانتين، إحداهما وجهت إلى خريجي المعاهد والجامعات غير العاملين، كما تم توزيع الاستبانة الأخرى على 60 فرداً كعينة للمجتمع الثاني وهم أساتذة في كلية التجارية بالجامعة الإسلامية، والأزهر، والقدس المفتوحة.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: صعوبة تقديم حلول من قبل وزارة التربية والتعليم العالي لظاهرة بطالة المتعلمين بمعزل عن وزارات السلطة الأخرى ومؤسسات المجتمع المحلي، كما أنها أظهرت أثراً لسياسات الوزارة على معدل البطالة، وأنه من الممكن أن تقوم الوزارة بدور فاعل في حل مشكلة البطالة إذا تم ربطها باحتياجات سوق العمل.

11. دراسة مقداد (2006) بعنوان: "مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها".

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب البطالة في قطاع غزة، وآثارها، ونتائجها، وأساليب علاجها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: إن أسباب البطالة في قطاع غزة ترجع بشكل أساسي إلى ضعف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، نتيجة الحصار الإسرائيلي المقترن بشح الموارد الاقتصادية، وارتفاع كثافته السكانية، ومحدودية مساحته، في ظل عدم وجود سياسات لتشجيع التنمية وتطوير قطاع غزة، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وسياسات الاحتلال الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني.

12. دراسة مكحول (2006) بعنوان: "مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وخصائص المتعطلين عن العمل، والخيارات المتاحة لعلاجها.

وكان من أهم نتائج الدراسة: ارتفاع معدلات البطالة عام 1994 التي تدل على الارتباط الوثيق بالإجراءات والسياسات الإسرائيلية التي تعمل على إعاقة التقدم الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، بسبب انفتاح اقتصاد الضفة على إسرائيل والعالم الخارجي أكثر من قطاع غزة.

13. دراسة النقيب (2006) بعنوان: "سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد".

هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين حجم البطالة، ومعدلات النمو الاقتصادي لمعرفة مستوى النمو المطلوب لحل مشكلة البطالة في فلسطين في الأمد البعيد.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: فقدان الاقتصاد الفلسطيني لمقومات النمو التي تؤهله للتغلب على مشكلة البطالة في الأمد البعيد، لأن مشكلة البطالة على الأمد البعيد قد نشأت بسبب التشوهات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي. كما أن عدم قدرة السياسات الاقتصادية الفلسطينية علاج تلك التشوهات التي تضخمت واستفحلت بعد إعادة إسرائيل احتلال الضفة الغربية، وبناء جدار الفصل العنصري، والمقاطعة الدولية والحصار كنتيجة لفوز الحكومة المنتخبة ديمقراطياً في قطاع غزة.

14. دراسة هندي (2005) بعنوان: تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين . دراسة حالة قطاع غزة".

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- عفوية البرامج التي تقوم بها المنظمات بلا خطة تنموية أدت إلى تشتت جهودها.
- ضعف التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في فلسطين والجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية سبب من أسباب فشل الجمعيات في تحقيق التنمية.
- إنتماء عدد كبير من الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة للأحزاب السياسية أدى إلى تسيبها بالدرجة الأولى ودخولها في صراعات حزبية أبعدتها عن جوهر عملها.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- يجب أن يأخذ التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة الطابع المهني، بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تنسيق في تقسيم الأدوار، وتفعيل عملية الاتصال والحوار بدل سياسة المناصرة غير المجدية.
- يجب أن يرتبط عمل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين ببرامج تنموية منظمة يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية بعيداً عن العقوبة وردود الأفعال.

15. دراسة وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2002) بعنوان: "تقرير الفقر بالمشاركة".

هدفت الدراسة إلى إشراك الفقراء في صياغة سياسات من أجل تحسين ظروفهم من خلال تحديد وجهات نظرهم في مسببات الفقر وكيفية تقليصه، ورأيهم في الخدمات والمساعدات المقدمة لهم، وقد غطت الدراسة 16 محافظة فلسطينية من خلال مجموعة مركزة ومقابلات مع هذه الأسر، **ومن أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة:**

- أجمع الفقراء بأن الفقر بالنسبة لهم هو عدم القدرة على تلبي احتياجاتهم الأساسية من المأكل والمشرب والمسكن والتعليم والحرمان من الحصول على الخدمات العامة.

- اعتبروا البطالة أحد الأسباب الرئيسية للفقر، وكذلك الأجور والرواتب المتدنية، والاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية المتمثلة في الإغلاقات وتدمير الممتلكات، كبر حجم الأسرةٍ، وقيود العمل بالنسبة للمرأة كلها تمثل أسباباً للفقر.

ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة:

- اقترح الفقراء بعض الاستراتيجيات للخروج من الفقر تمثلت في تسهيل عملية المشاركة في سوق العمل وتوفير فرص عمل كحل لمشكلة البطالة، وإمكانية الحصول على قروض بشروط مرنة حيث أن كثيراً منهم غير راضين عن برامج الإقراض الصغيرة.
- طالبت النساء الفقيرات مساعدتهن في خلق فرص عمل منزلية مثل الخياطة.

المحور الثاني: الدراسات العربية:

1. دراسة حسين (2013) بعنوان: "سياسات التشغيل في الجزائر تحليل وتقييم".

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقويم فاعلية سياسة التشغيل في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات (مؤشر عدد المناصب، مؤشر التوافق ما بين العرض والطلب وما بين المنصب والمؤهل، مؤشر اللياقة، مؤشر الأجر العادل، مؤشر تكافؤ فرص التشغيل، مؤشر الإنتاجية والنمو الاقتصادي).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن هناك سياسات معتبرة في مجال دعم التشغيل، ولكن هذه السياسات يشوبها بعض النواقص بدرجات مختلفة، وأيضاً ترتيب الأولويات التنموية والاستثمارية والحرص على ضمان متابعة جدية في تنفيذ البرامج والمشاريع العامة، والعمل على مراجعة توجه المعالجة الاجتماعية لمشكلة البطالة إذ أنها لا يمكن أن تشكل حلاً استراتيجياً بقدر ما تمثل استنزافاً للموارد.

2. دراسة الزيادي (2011) بعنوان: "دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية في مصر (دراسة مقارنة)".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية البشرية من خلال إجراء مقابلات شخصية مع بعض المسؤولين والعاملين والمتطوعين في الجمعيات الأهلية بمصر، **وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:**

- يوجد تأثير لدور الجمعيات الأهلية على تحقيق التنمية البشرية في مصر.
- لا تقدم الجمعيات الأهلية مساعدات كافية لتساعدها في إقامة مشروع صغير.

ومن أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- ضرورة اهتمام الجمعيات الأهلية التي تهتم بمعالجة مشكلة الفقر بالدمج بين أكثر من أسلوب من أساليب استهداف الفقر.
- ضرورة تكوين قاعدة بيانات مركزية على مستوى جمهورية مصر العربية تتضمن بيانات تفصيلية للأسر الفقيرة على مستوى الجمهورية، وتساهم في إنشائها الدولة بمساعدة الجمعيات الأهلية.

3. دراسة العبيدات (2010) بعنوان: "حالة البطالة في الأردن".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص المختلفة للقوة العاملة الأردنية سواء الملتحقين بالعمل أو المتطلعين، وتكمن أهمية الدراسة في مجموعة المؤشرات التي توفرها على شكل نسب مئوية وأرقام وجداول تفصيلية وأشكال بيانية لإبراز الخصائص المختلفة للمتعطلين الأردنيين.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدد النشطين اقتصادياً بين الذكور في السوق الأردنية 81.6% من إجمالي قوة العمل بينما بلغت نسبة الإناث 18.4% والذكور ما نسبته 68% من مجموع المتعطلين فيما شكلت نسبة الإناث 32% عام 2010.

4. دراسة بلعباس (2009) بعنوان: "العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة الاقتصادية بين معدل البطالة، والإنفاق العام في الجزائر باستخدام النماذج القياسية خلال الفترة (1973-2008)، وتقييم مدى قدرة وفعالية السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق وظائف جديدة، والتخفيف من حدة البطالة.

ومن أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام أي كلما ارتفع الإنفاق العام قل معدل البطالة والعكس.

5. دراسة بوسحلة (2009) بعنوان: "دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع سياسة التشغيل في الجزائر ودورها في الحد من بطالة الخريجين وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، وفتح منافذ جديدة للتشغيل تكون موجهة خاصة للشباب الحاصل على الشهادات الجامعية وذلك من خلال التساؤلات التالية:

1. ما مدى فاعلية البرامج الحكومية المنفذة ضمن برامج التشغيل في الجزائر والطموحات المهنية للفئة الجامعية.
2. ما مدى جدوى هذه البرامج في أن تقلل من بطالة الخريجين وبالتالي تحقق التنمية المستدامة.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج: أن تحقيق التنمية المستدامة يمر من خلال معالجة المسائل الاجتماعية وأهمها مشكلتا التشغيل والبطالة، ومن ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للتشغيل من خلال خفض البطالة يكون حجر الزاوية في التنمية المستدامة، إن ارتفاع البطالة بين الجامعيين جعل الدولة تفكر في برامج بديلة ذات الحلول المؤقتة التي تساهم في امتصاص البطالة واحتوائها، لكن هذه البرامج أهملت الإطار التنظيمي لهذا المورد البشري، إن برامج التشغيل لا تعمل على حل أزمة البطالة بل تعمل على خلق شكل جديد للبطالة هو بطالة حاملي الشهادات الجامعية ذوي الخبرة المهنية.

6. دراسة عبد السلام (2008) بعنوان: دور الجمعيات الإسلامية في تخفيف حدة الفقر مع مقترح إنشاء بنك فقراء أهلي إسلامي".

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية في تخفيف حدة الفقر، وتشير الدراسة إلى تجربة دولية رائدة على المستوى الدولي وهو نجاح بنك الفقراء في بنغلاديش في الوصول إلى أفقر الفقراء، مما دفع منظمات غير حكومية في دول العالم النامي إلى تكرار نفس التجربة، **ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:**

- هناك دورٌ هامٌ تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيسي ومشارك للدولة في التنمية.
- الدور الفاعل للجمعيات الأهلية يستهدف الفقراء ومواجهة حد الفقر كحق شرعي أصيل لهؤلاء الفقراء.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات كان أهمها:

- ضرورة الانتباه لدور الجمعيات الأهلية وتفعيل دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.
- ضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر ولا سيما بنك الفقراء في بنجلادش.

7. دراسة المصبح (2008) بعنوان: "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك".

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي، والمؤشرات المؤسسية المتعلقة بسوق العمل من جهة، والبطالة في سوريا من جهة أخرى.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: يتسم الاقتصاد السوري بانتشار البطالة، وتركزها في فئة الشباب، وخريجي الجامعات، وأن مشكلة البطالة قد تزايدت بعد تراجع الدولة عن دورها في التوظيف، وخصوصاً التوظيف الملزم لبعض الاختصاصات الجامعية وما قبل الجامعة، أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة كمتغير تابع، وباقي المتغيرات

الأخرى (نمو الإنتاجية، معدل التضخم، حصة العامل من رأس المال، شروط التبادل التجاري، مؤشر ضرائب العمل).

8. دراسة فرج (2008) بعنوان: "البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على انعكاسات السياسات الاقتصادية المتبعة في المجتمع المصري منذ الستينيات، وحتى تاريخ إعداد الدراسة، على فرص العمل المتاحة، ودور تلك السياسات في تزايد معدلات البطالة، ومن ثم تنامي التداعيات الاجتماعية والأمنية لها.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها: أن السبب الرئيس في انخفاض معدلات البطالة في مصر يرجع إلى الارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي إتاحة فرص عمل جديدة للعمال والخريجين.

9. دراسة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (2006) بعنوان: "دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر في 4 بلدان عربية (لبنان، اليمن، مصر، المغرب)".

وقد سعت الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات كان من أهمها:

- ما مدى وعي وإدراك المنظمات الأهلية العربية في البلدان العربية محل الدراسة لحجم ونوعية تحديات الفقر والتنمية البشرية.
- ما الحلول التي تبنتها المنظمات الأهلية في مختلف الدول العربية لمواجهة هذه التحديات.
- كيف تفاعلت المنظمات الأهلية مع الدول في نماذج شراكة جديدة؟ وما أنماط هذه الشراكة؟
- ما التقييم النهائي لفعالية إسهام المنظمات الأهلية العربية في عملية التنمية البشرية ومكافحة الفقر؟

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- غلبت الأنشطة الخيرية والرعائية على نشاط المنظمات الأهلية، مقارنة بالأنشطة التنموية.
- رصدت الدراسة دوراً فاعلاً ومؤثراً للمنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر من خلال المشروعات الصغيرة التي تؤسسها. والقروض الصغيرة التي استفاد منها ملايين الفقراء في الدول العربية.
- رصدت الدراسة استمرار التوجه الإنمائي في بعض الدول العربية نتيجة لظروف الاحتلال أو بسبب الحرب الأهلية والظروف البيئية.

10. دراسة بلول (2002) بعنوان: "الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سوريا، الواقع، والأسباب، والحلول".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل المؤدية إلى مشكلة البطالة في سوريا، ومن ثم الخروج بمقترحات من أجل حل مشكلة البطالة في سوريا.

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن تعثر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادية، والتي تزامنت مع زيادة في نسبة قوة العمل، وبما لا يتناسب مع فرص التوظيف التي وفرتها الحكومة، والقطاعين العام والخاص، حيث ظهرت مشكلة البطالة أيضاً بناءً على تراجع دور الدولة في مجال التخطيط والاستثمار مع نمط غالب من النمو الرأسمالي.

11. دراسة سليفان ودجاني (2000) بعنوان: المنظمات الأهلية والتنموية في العالم العربي ـ الأهمية الحاسمة للشراكة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني".

هدفت الدراسة إلى معرفة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المدنية في فلسطين ومصر والأردن ولبنان وغيرها من المجتمعات العربية، وقد أشارت هذه الدراسة غلى أن هذه المجتمعات تعاني من مشكلات الفقر، ووجود حكومات غير قادرة على سد الفجوة بين قلة الموارد والاحتياجات، **وقد أوصت الدراسة بما يلي:**

- لا يجب إلقاء اللوم بالكامل على الحكومات، ولكن المنظمات الأهلية نفسها تتحمل جزءاً من مسؤولية فشلها.
- ضرورة إجراء انتخابات للمنظمات الأهلية، ويجب أن تتصف هذه الانتخابات بالنزاهة والمكاشفة والشفافية.

المحور الثالث: الدراسات الأجنبية:

1. Bermperoglou, Pappa (2013): Spending Cuts and their Effects on Output, Unemployment and The Deficit.

"**بيريمبيروغلو، بابا" (2013) "خفض الإنفاق وأثره على الناتج والبطالة والعجز**".

هدفت الدراسة إلى مقارنة آثار التعديلات في السياسة المالية على كلاً من الناتج، البطالة والعجز عبر مجموعات مختلفة من الترتيبات الحكومية في كلاً من الولايات المتحدة، كندا، اليابان والمملكة المتحدة، واستخدمت الدراسة منهجية التحليل الوصفي.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن التخفيضات في الوظائف الحكومية تؤدي إلى تقلصات في الناتج بينما تعمل على تقليل نسب العجز لديها وارتفاع نسب البطالة لدى كلاً من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، كما أن التخفيضات في الأجور تؤدي إلى توليد خسائر أقل نسبياً في معدلات الناتج والبطالة وبشكل أساسي كسبب كبير في تعويض العجز.

2. Markus Bruckner (2011): Fiscal Expansion, Unemployment and Labor Force Participation.

"**ماركوس بروكنر" (2011) التوسع المالي، البطالة والمشاركة في القوى العاملة.**

هدفت الدراسة إلى معرفة الإنفاق الحكومي على متغيرات سوق العمل، وبشكل خاص على معدلات البطالة ومشاركة القوى العاملة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأوضحت الدراسة أن لدى العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زيادة في مشاركة القوى العاملة والتوظيف ومعدلات البطالة والتي نتجت مباشرة بعد زيادة الإنفاق الحكومي في ظل منظومة مختلفة من المحددات والمواصفات.

وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة التوسع المالي الحكومي يقود إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة ومشاركة القوى العاملة والتوظيف في نفس الوقت لدى العديد من الدول مع الأخذ بعين الاعتبار فترات زمنية مختلفة.

3. Amassoma, & Nwosa (2010): The Impact of Unemployment Rate on Productivity Growth in Nigeria.

"أماسوما، ونواسا" (2010): :تأثير معدل البطالة في نمو الإنتاج في نيجيريا".

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير معدل البطالة على معدل النمو في نيجيريا وتتناول هذه الدراسة العلاقة بين معدل البطالة ونمو الإنتاجية في نيجيريا في الفترة الزمنية 1986–2010 باستخدام المنهج القياسي.

وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن لدى معدلات البطالة تأثيراً ضئيلاً على نمو الإنتاجية في نيجيريا خلال فترة الدراسة.

4. Khola, Asif (2009): Factors Effecting Unemployment.

"خولة، آصيف" (2009) العوامل المؤثرة في البطالة.

هدفت الدراسة إلى معرفة محددات الاقتصاد الكلي للبطالة في الهند والصين وباكستان للفترة 1980 إلى 2009، مستخدمة المنهج القياسي، حيث تم اختيار المتغيرات التالية في الدراسة (البطالة، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، معدل الصرف ومعدل زيادة السكان).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود تأثير كبير لجميع المتغيرات للدول الثلاثة. وجود علاقة إيجابية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، والسبب في ذلك يعود إلى مستوى الفقر العالي، وعدم الاستفادة القصوى من الاستثمار الأجنبي. وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات لجميع النماذج، وأوصت الدراسة بتحسين توزيع الدخل في باكستان من أجل أن يكون هناك أثر إيجابي للنمو على معدل البطالة.

5. Suharko (2007): The Roles of NGOs in Rural Poverty Reduction: The Case of Indonesia and India"

"سوهاركو" (2007) دور المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر الريفي: "حالة من إندونيسيا والهند".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور ومساهمة المنظمات غير الحكومية في الحد من الفقر الريفي كحالة دراسية في إندونيسيا، **وقد توصلت الدراسة غلى النتائج التالية:**

- اتضح أنه في الحالتين من المنظمات غير الحكومية (الهند أو إندونيسيا) على المستوى المحلي تشاركان بشكل مكثف في الحد من الفقر.
- إن مساهمات المنظمات غير الحكومية في التقليل من الفقر محدودة إلى حد معقول، مع ذلك فإنها بالعمل الدؤوب تعمل للعثور على نماذج بديلة أو طرق لتحسين مستوى معيشة الفقراء.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- تعزيز المؤسسات المحلية وربطها مع وكالات التنمية فوق المستوى المحلي.
- توسيق نطاق برامجها الإنمائية المبتكرة، ومد جسور التشبيك مع الحكومة والقطاع الخاص.
- الانخراط في مناصرة سياسات التنمية لصالح الفقراء.

مصفوفة الفجوة البحثية:

ما تناولته الدراسات السابقة	الفجوة البحثية	ما ركزت عليه الدارسة الحالية
• ركزت الدراسات السابقة على دور الحكومة في الحد من ظاهرة البطالة. • ركزت الدراسات السابقة على وصف ظاهرة البطالة وأبعادها وآثارها. • تناولت الدراسات السابقة الآثار الاقتصادية لظاهرة البطالة.	• لم تتناول فئة الخريجين. • لم تركز على دور إدارة منظمات المجتمع المدني. • لم تركز على وجهة نظر الخريجين العاطلين عن العمل واختلافها مع وجهة نظر إدارة منظمات المجتمع المدني.	• ركزت الدراسة الحالية على الحد من ظاهرة البطالة من وجهة الطلبة الخريجين. • تناولت الدراسة الحالية دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة. • ركزت الدراسة الحالية على تباين الفروق في وجهات النظر في الحد من ظاهرة البطالة بين إدارة منظمات المجتمع المدني والخريجين العاطلين عن العمل وربطها بالأبعاد الديمغرافية.

جردت بواسطة الباحث:

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراضنا للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة نستنتج بأن معظمها تحدثت عن واقع البطالة في المجتمعات، والأسباب المؤثرة فيها، وطرق علاجها.

ومن خلال ما سبق من دراسات يتضح لنا:

1. أن معظم الدراسات السابقة هدفت إلى توضيح خطورة هذه الظاهرة، وكيفية الحد منها، وما له من دور مهم وفعال في تنمية الاقتصاد الوطني.
2. أن بعض الدراسات إلى توضيح دور سياسات التشغيل والإنفاق الحكومي في الحد من ظاهرة البطالة، وما له من دور مهم وفعال في زيادة النمو في الناتج المحلي.

ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1. تطرق الدراسة الحالية لواقع البطالة، وواقع منظمات المجتمع المدني، ومدى التعاون والتشبيك بين هذه المنظمات والحكومة في الحد من هذه الظاهرة.
2. تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة على المستوى المحلي من حيث تناولها لموضوع مهم لم يتطرق له كثير من الباحثين حسب علم الباحث حيث إنها تناولت منظمات المجتمع المدني ودورها في الحد من ظاهرة البطالة.

مدى استفادة الباحث من الدراسات السابقة:

1. استفادة الباحث من الأطر النظرية في الدراسات السابقة بتدعيم الخلفية المعرفية.
2. مساعدة الباحث في تحديد مشكلة الدراسة.
3. مساعدة الباحث في تحديد منهج الدراسة واختيار أدوات الدراسة الأكثر ملائمة.
4. الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء الاستبانة.
5. استفادة الباحث من الدراسات السابقة في تفسير النتائج التي تؤول إليها الدراسة الحالية تفسيراً علمياً.

الفصل الرابع
إجراءات الدراسة

- مقدمة
- منهج الدراسة
- مصادر المعلومات
- مجتمع الدراسة
- عينة الدراسة
- أداة الدراسة
- خطوات بناء الاستبانة
- صدق الاستبانة
- ثبات الاستبانة
- الأساليب الإحصائية المستخدمة

مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة وأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة ظاهرة معينة فإنه لا بد من تبني خطوة أولية هي وصف الظاهرة محل الدراسة، وهذا يتطلب جمع المعلومات حول الظاهرة المراد دراستها والاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً والتعبير عنها تعبيراً شاملاً كمياً وكيفياً، وقد تم توظيف هذا المنهج في هذه الدراسة من خلال وصف المتغيرات التي يتضمنها الموضوع من خلال تعريفها وخصائصها وأهدافها ووظائفها وذلك بصورة دقيقة وشاملة (النجار وصالح، 2008).

مصادر المعلومات:

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية كما يلي:

1. **مصادر البيانات الثانوية:** حصل الباحث على البيانات عن طريق المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب، والمراجع العربية والأجنبية، والدوريات والمقالات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمجلات العلمية والمهنية المتخصصة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت.
2. **مصادر البيانات الأولية:** حصل الباحث على المصادر الأولية من خلال تصميم استبيان كأداة رئيسة للبحث، ومن ثم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج SPSS الإحصائي.

مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من خريجي الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، والعاملين في منظمات المجتمع المدني.

أولاً: مجتمع الدراسة لخريجي الجامعات الفلسطينية لمحافظات غزة العاطلين عن العمل، والذين تقدموا بطلب توظيف من خلال مكاتب العمل وحسب الإحصاءات فإن عدد الخريجين في العام الدراسي 2014-2015 في جامعات غزة بلغ، (9454) خريجاً من الذكور، و(9371) خريجة من الإناث، (من وزارة التربية والتعليم العالي في غزة، 2015) ومن موظفي مؤسسات المجتمع المدني.

عينة الدراسة (خريجي الجامعات الفلسطينية)

ستطبق الدراسة على عينة متمثلة للمجتمع الأصلي والمكونة من (400) من الخريجين العاطلين عن العمل (ذكور- إناث) في محافظات غزة. يعتبر حجم العينة (400) مناسباً لدراسات العلوم الاجتماعية كالسياسة والإدارة والتسويق في الحالات التي يكون فيها حجم المجتمع كبيراً جداً (أوما سيكاران، 2006: 421). والجداول التالية توضح البيانات الشخصية:

جدول (1): يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر للخريج

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
24-21	221	55.3
28-25	96	24.0
32-29	42	10.5
33 فأكثر	41	10.3
المجموع	400	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 55.3% من أفراد عينة الدراسة يتراوح أعمارهم ما بين 21 سنة إلى 24 سنة، و24% يتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة إلى 28 سنة، و10.5% يتراوح أعمارهم ما بين 29 سنة إلى 32 سنة، و10.3% متوسط أعمارهم من 33 سنة فأكثر.

جدول (2): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس للخريج

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	202	50.5
أنثى	198	49.5
المجموع	400	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 50.5% من أفراد العينة ذكور، و49.5% إناث.

جدول (3): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية للخريج

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	257	64.3
متزوج	137	34.3
غير ذلك	6	1.5
المجموع	400	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 64.3% من أفراد عينة الدراسة غير متزوجين، و34.3% متزوجين، و1.5% غير ذلك (مطلق أو أرمل)، ويرى الباحث من خلال هذه النتيجة أن الكثير من الخريجين أصبح يعزف عن فكرة الزواج بسبب البطالة وعدم الاستقرار المعيشي الآمن في الحياة.

جدول (5): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجامعة التي تخرج منها الخريج

الجامعة التي تخرجت منها	التكرار	النسبة المئوية %
الجامعة الإسلامية	217	54.3
جامعة الأقصى	72	18
جامعة الأزهر	111	27.8
المجموع	400	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 54.3% من أفراد عينة الدراسة تخرجوا من الجامعة الإسلامية، و27.8% تخرجوا من جامعة الأزهر، و18% تخرجوا من جامعة الأقصى.

جدول (6): يوضح توزيع أفراد العينة حسب منطقة السكن للخريج

منطقة السكن	التكرار	النسبة المئوية %
شمال غزة	50	12.5
غزة	213	53.3
الوسطى	77	19.3
خانيونس	20	5
رفح	40	10
المجموع	400	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 53.3% من أفراد عينة الدراسة يقطنون في غزة، و19.3% يقطنون في منطقة الوسطى، و12.5% يقطنون في شمال غزة، و10% يقطنون في منطقة رفح، و5% يقطنون في منطقة خانيونس.

ثانياً: عينة الدراسة من موظفي مؤسسات المجتمع المدني:

تم إجراء حصر شامل للفئة المستهدفة الثانية في هذه الدراسة والبالغة (100) من أعضاء إدارة منظمات المجتمع المدني التي تعنى بتقديم الخدمات للطلبة الخريجين من مؤسسات المجتمع المدني في محافظات غزة. والجداول التالية توضح البيانات الشخصية:

جدول (7): يوضح توزيع مجتمع العينة حسب العمر لموظفي منظمات المجتمع المدني

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
24-21	47	47
28-25	27	27
32-29	14	14
33 فأكثر	12	12
المجموع	100	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 47% من أفراد مجتمع الدراسة يتراوح أعمارهم ما بين 21 سنة إلى 24 سنة، و27% يتراوح أعمارهم ما بين 25 سنة إلى 28 سنة، و14% يتراوح أعمارهم ما بين 29 سنة إلى 32 سنة، و12% متوسط أعمارهم من 33 سنة فأكثر.

جدول (8): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الجنس لموظفي منظمات المجتمع المدني

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	51	51
أنثى	49	49
المجموع	100	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 51% من أفراد المجتمع ذكور، و49% إناث.

جدول (9): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الحالة الاجتماعية لموظفي منظمات المجتمع المدني

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
أعزب	59	59
متزوج	35	35
غير ذلك	6	6
المجموع	100	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 59% من أفراد مجتمع الدراسة غير متزوجين، و35% متزوجين، و6% غير ذلك (مطلق أو أرمل).

جدول (10): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب الجامعة التي تخرجت منها لموظفي منظمات المجتمع المدني

الجامعة التي تخرجت منها	التكرار	النسبة المئوية %
الجامعة الإسلامية	46	46
جامعة الأقصى	19	19
جامعة الأزهر	35	35
المجموع	100	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 46% من أفراد مجتمع الدراسة الذين تخرجوا من الجامعة الإسلامية، و35% ممن تخرجوا من جامعة الأزهر، و19% تخرجوا من جامعة الأقصى.

جدول (11): يوضح توزيع أفراد المجتمع حسب منطقة السكن لموظفي منظمات المجتمع المدني

منطقة السكن	التكرار	النسبة المئوية %
شمال غزة	10	10
غزة	48	48
الوسطى	22	22
خانيونس	6	6
رفح	14	14
المجموع	100	100

من خلال الجدول السابق يتضح أن 48% من أفراد مجتمع الدراسة يقطنون في غزة، و22% يقطنون في منطقة الوسطى، و14% يقطنون في رفح، و10% يقطنون في منطقة شمال غزة، و6% يقطنون في منطقة خانيونس.

أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على **دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات**، تم بناء وتصميم استبانة للدراسة بالاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل المهني. وقد اشتملت الاستبانة على جزأين: الجزء الأول البيانات الشخصية، الجزء الثاني فقرات الاستبانة

بعنوان "**دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات**"، وتكونت من 40 فقرة موزعة كالتالي:

- المحور الأول: **الإدارة الكفوء للمنظمات** واشتملت على 10 فقرات.
- المحور الثاني: **نوعية البرامج والمشاريع المنفذة** واشتملت على 10 فقرات.
- المحور الثالث: **المقدرة التمويلية للمنظمات** واشتملت على 10 فقرات.
- المحور الرابع: **شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة** واشتملت على 10 فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبانة، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبانة حسب الجدول التالي:

جدول رقم (12) – درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

خطوات بناء الاستبانة:

تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة والاستفادة منها من أجل بناء الاستبانة.
2. استطلاع رأي عدد من المتخصصين في مجال الدراسة من أجل تحديد المجالات الرئيسية للاستبانة والفقرات الخاصة بكل محور.
3. إعداد الاستبانة الأولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
4. عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمته لجمع البيانات.
5. تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
6. تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد، وإجراء التعديلات اللازمة.

7. إجراء دراسة استطلاعية ميدانية أولية للاستبانة لفحص صدق وثبات الأداة وتكونت العينة الاستطلاعية من (30) مفردة موضع الدراسة.
8. توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، ثم جمعها وإجراء التحليل الإحصائي.

أولا: الاستبانة الخاصة بالطلاب الخريجين العاطلين عن العمل

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة "أن تقيس أسئلة الاستبيان بما وضعت لقياسه" (الجرجاوي،2010، ص105)، وتم استخدام طريقتين للتأكد من صدق الاستبيان:

1. **صدق المحكمين:** هو أن يختار الباحث عددا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة (الجرجاوي،2010، ص107). ولقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) متخصصين في الإدارة، وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبانة للهدف منها، وكذلك للتأكد من صحة الصياغة اللغوية ووضوحها، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

2. **الاتساق الداخلي:** وهو قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة كما هو موضح في الملحق رقم (3):

المحور الأول: الإدارة الكفوء للمنظمات:

جدول رقم (13) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقـــرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
1	تلم إدارة منظمات المجتمع المدني بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي.	0.886	0.00**
2	تجمع الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر.	0.742	0.02*
3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر والبطالة.	0.880	0.00**
4	تستطيع طواقم منظمات المجتمع المدني الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وبرصد أهم احتياجاتهم.	0.879	0.00**
5	تعتمد إدارة منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة.	0.733	0.02*
6	تحدث إدارة منظمات المجتمع المدني خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة.	0.693	0.04*
7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها للحد من ظاهرة البطالة.	0.872	0.00**
8	إلمام إدارة منظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية.	0.827	0.00**
9	تساعد الخطط والاستراتيجيات في منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة.	0.807	0.00**
10	تهتم إدارة منظمات المجتمع المدني بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	0.751	0.00**

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الأول " **الإدارة الكفوء للمنظمات** " مرتبط ارتباطًا طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($0.05 \geq \alpha$)، وتدل

على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الأول، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الثاني: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة:

جدول رقم (14) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
1	تنفذ إدارة منظمات المجتمع المدني مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في محافظات غزة.	**0.975**	**0.00****
2	تخطط إدارة منظمات المجتمع المدني لمشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة.	**0.815**	**0.00****
3	تُسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	**0.861**	**0.00****
4	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية.	**0.873**	**0.00****
5	تسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة.	**0.794**	**0.00****
6	تسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر.	**0.881**	**0.00****
7	تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم.	**0.899**	**0.00****
8	تحقق منظمات المجتمع المدني التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل.	0.746	**0.00**
9	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة.	0.892	**0.00**
10	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية المجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل.	**0.877**	**0.00**

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الثاني " **نوعية البرامج والمشاريع المنفذة** " مرتبط ارتباطا طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الأول، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الثالث: المقدرة التمويلية للمنظمات:

جدول رقم (15) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات مجال الثالث مع الدرجة الكلية للمجال

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تلعب المساعدات المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة.	0.812	0.00**
2	يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها.	0.910	0.00**
3	يوجد لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة أكثر من مصدر للتمويل.	0.893	0.00**
4	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة.	0.812	0.00**
5	ترتبط منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب.	0.675	0.046*
6	تستطيع منظمات المجتمع المدني تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية.	0.735	0.000**
7	يزداد حجم التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني أثناء الحصار على محافظات غزة.	0.959	0.00**
8	تتوفر لدى إدارة منظمات المجتمع المدنية خطة استراتيجية لتمويل المشاريع.	0.706	0.00**
9	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للممولين على جلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني.	0.820	0.00**
10	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل.	0.873	0.00**

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الثالث " **المقدرة التمويلية للمنظمات** " مرتبط ارتباطاً طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الثالث، مما يعني أنها متسقة داخليا مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الرابع: شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة:

جدول رقم (16) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تؤثر المشاركة بين إدارة منظمات المجتمع المدني والحكومة في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل.	0.951	**0.00
2	تنسق إدارة منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.	0.940	**0.00
3	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة والتغلب على الفقر.	0.772	*0.015
4	يسهم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية.	0.880	**0.00
5	يوفر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة.	0.832	**0.00
6	تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر وظاهرة البطالة.	0.913	**0.00
7	يسهم الحصار المفروض على محافظات غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الخريجين العاطلين عن العمل.	0.948	**0.00
8	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تكامل دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع.	0.782	**0.00
9	توفر الحكومة في محافظات غزة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.	0.774	**0.00
10	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من ظاهرة البطالة بالتعاون مع إدارة منظمات المجتمع المدني.	0.806	**0.00

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الرابع " **شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة** " مرتبط ارتباطاً طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الرابع، مما يعني أنها متسقة داخليا مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

- **الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. ويوضح الجدول التالي رقم (17) مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وعلاقتها القوية بالهدف العام للدراسة، وبذلك يكون المقياس متسماً بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم (17) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة

الرقم	المجـــــــال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الأول	0.804	0.000**
2	المحور الثاني	0.927	0.000**
3	المحور الثالث	0.825	0.000**
4	المحور الرابع	0.897	0.000**

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

ثبات الاستبانة:

للتأكد من ثبات المقياس تم تطبيق هذا المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة، ومن ثم استخدم طريقة الثبات بطريقة ألفا كرونباخ التالية:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات كل محور من محاور المقياس على حدة، بالإضافة إلى حساب ثبات المقياس ككل، حيث بلغ معدل الثبات (0.951) وهو معامل ثبات عالٍ يشير إلى صلاحية المقياس. وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0-1)، وكلما اقتربت من الواحد دلت على

وجود ثبات عالٍ، وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات، ويبين الجدول رقم (18) معاملات الثبات لمحاور مقياس الدراسة:

جدول رقم (18) – معاملات الثبات لمحاور القياس

م	المجـــــــال	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي *
جميع المحاور		**40**	**0.905**	**0.951**
1	المحور الأول	**10**	**0.898**	**0.948**
2	المحور الثاني	**10**	**0.907**	**0.952**
3	المحور الثالث	**10**	**0.911**	**0.954**
4	المحور الرابع	**10**	**0.934**	**0.966**

***الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (18) إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع فقرات الاستبانة (0.905). وكذلك قيمة الصدق مرتفعة لجميع فقرات الاستبانة (0.951). وبالتالي يمكن القول بأن المقاييس المستخدمة تتمتع بالثبات الداخلي .وبذلك أصبح الاستبيان في صورته النهائية صالحاً للتطبيق على عينة الدراسة، وذلك بعد التأكد من صدق وثبات المقياس.

الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _half methods :

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (19):

جدول (19) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة

الاستبانة الكلية	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
	0.726	0.841
المحور الأول	0.716	0.834
المحور الثاني	0.759	0.863
المحور الثالث	0.778	0.875
المحور الرابع	0.615	0.762

تبين من النتائج الموضحة في جدول (19) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.841 مرتفعة ودالة إحصائياً، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

ثانيا: الاستبانة الخاصة بموظفي مؤسسات المجتمع المدني:

صدق الاستبانة:

يقصد بصدق الاستبانة "أن تقيس أسئلة الاستبيان بما وضعت لقياسه" (الجرجاوي،2010: 105)، وتم استخدام طريقتين للتأكد من صدق الاستبيان:

1. **الصدق الظاهري:** هو أن يختار الباحث عدداً من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة (الجرجاوي،2010: 107). ولقد تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (9) متخصصين في الإدارة، وذلك للاسترشاد بآرائهم في مدى مناسبة فقرات الاستبانة للهدف منها، وكذلك للتأكد من صحة الصياغة اللغوية ووضوحها، وقد تمت الاستجابة لآراء المحكمين من إضافة أو حذف أو تعديل لبعض الفقرات، وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية .
2. **الاتساق الداخلي:** وهو قوة الارتباط بين درجات كل فقرة من فقرات الاستبيان، والدرجة الكلية للمحور الرئيسي الذي تنتمي إليه، أي يقيس مدى صدق فقرات المقياس لقياس الأهداف، وتم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

المحور الأول: الإدارة الكفوء للمنظمات:

جدول رقم(20) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور

م	الفقـــرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
1	تلم إدارة منظمات المجتمع المدني بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي.	**0.880** **	0.000
2	تجمع الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر.	**0.898** **	0.000
3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر والبطالة.	**0.818** **	0.000
4	تستطيع طواقم منظمات المجتمع المدني الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وبرصد أهم احتياجاتهم.	**0.881** **	0.000
5	تعتمد إدارة منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة.	**0.728** **	0.000
6	تحدث إدارة منظمات المجتمع المدني خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة.	**0.706** **	0.000
7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها للحد من ظاهرة البطالة.	**0.897** **	0.000
8	إلمام إدارة منظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية.	**0.793** **	0.000
9	تساعد الخطط والاستراتيجيات في منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة.	**0.874** **	0.000
10	تهتم إدارة منظمات المجتمع المدني بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	0.803**	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الأول " **الإدارة الكفوء للمنظمات** " مرتبط ارتباطا طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الأول، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الثاني: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة:

جدول رقم(21) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية sig
1	تنفذ إدارة منظمات المجتمع المدني مشاريع إغاثية تلبي حاجة الفقراء وتحد من الفقر في محافظات غزة.	**0.893** **	0.000
2	تخطط إدارة منظمات المجتمع المدني لمشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة.	**0.800** **	0.000
3	تُسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	**0.866** **	0.000
4	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية.	**0.873** **	0.000
5	تسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة.	**0.897** **	0.000
6	يسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر.	**0.834** **	0.000
7	تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم.	**0.903** **	0.000
8	تحقق منظمات المجتمع المدني التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل.	0.804**	0.000
9	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة.	0.818**	0.000
10	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية المجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل.	**0.836** **	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.01 \geq \alpha$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الثاني " **نوعية البرامج والمشاريع المنفذة** " مرتبط ارتباطا طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الأول، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الثالث: المقدرة التمويلية للمنظمات:

جدول رقم(22) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المجال الثالث مع الدرجة الكلية للمجال

م	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تلعب المساعدات المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة.	**0.833	0.000
2	يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها.	**0.887	0.000
3	يوجد لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة أكثر من مصدر للتمويل.	**0.817	0.000
4	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة.	**0.802	0.000
5	ترتبط منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب.	**0.803	0.000
6	تستطيع منظمات المجتمع المدني تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية.	**0.800	0.000
7	يزداد حجم التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني أثناء الحصار على محافظات غزة.	**0.879	0.000
8	تتوفر لدى إدارة منظمات المجتمع المدنية خطة استراتيجية لتمويل المشاريع.	**0.836	0.000
9	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للممولين على جلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني.	**0.807	0.000
10	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل.	**0.881	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الثالث " **المقدرة التمويلية للمنظمات** " مرتبط ارتباطاً طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الثالث، مما يعني أنها متسقة داخلياً مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

المحور الرابع: شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة:

جدول رقم(23) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل فقرة من فقرات المحور الرابع مع الدرجة الكلية للمحور

الرقم	الفقـــرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	تؤثر المشاركة بين إدارة منظمات المجتمع المدني والحكومة في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل.	**0.903	0.000
2	تنسق إدارة منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.	**0.811	0.000
3	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة والتغلب على الفقر.	**0.806	0.000
4	يسهم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية.	**0.874	0.000
5	يوفر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة.	**0.889	0.000
6	تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر وظاهرة البطالة.	**0.897	0.000
7	يسهم الحصار المفروض على محافظات غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الخريجين العاطلين عن العمل.	**0.847	0.000
8	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تكامل دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع.	**0.836	0.000
9	توفر الحكومة في محافظات غزة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.	**0.807	0.000
10	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من ظاهرة البطالة بالتعاون مع إدارة منظمات المجتمع المدني.	**0.888	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

يتضح من الجدول السابق أن المحور الرابع " **شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة** " مرتبط ارتباطاً طرديًا مع جميع الفقرات التي تقيسه، وجميعها دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، وتدل على ارتباط الفقرات التي تقيس المحور الرابع، مما يعني أنها متسقة داخليا مع المحور الذي تقيسه، وهي أساسية في قياسه.

- **الصدق البنائي:** يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة. ويوضح الجدول التالي رقم (23) مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وعلاقتها القوية بالهدف العام للدراسة، وبذلك يكون المقياس متسماً بدرجة عالية من الصدق.

جدول رقم(24) معاملات الارتباط ومستوى الدلالة لكل محور من المحاور والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجـــــــــال	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	المحور الأول	0.887**	0.000
2	المحور الثاني	0.869**	0.000
3	المحور الثالث	0.847**	0.000
	المحور الرابع	0.877**	0.000

*** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.**

**** الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.01$.**

ثبات الاستبانة:

للتأكد من ثبات المقياس تم تطبيق هذا المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة، ومن ثم استخدم طريقة الثبات بطريقة ألفا – كرونباخ التالية:

تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات كل محور من محاور المقياس على حدة، بالإضافة إلى حساب ثبات المقياس ككل، حيث بلغ معدل الثبات (0.897) وهو معامل ثبات عالٍ يشير إلى صلاحية المقياس. وتتراوح قيمة معامل ألفا بين (0–1)، وكلما اقتربت من الواحد دلت على

وجود ثبات عالٍ، وكلما اقتربت من الصفر دلت على عدم وجود ثبات، ويبين الجدول رقم (24) معاملات الثبات لمحاور مقياس الدراسة:

جدول رقم (25) معاملات الثبات لمحاور القياس

م	المجـــــــال	عدد الفقرات	قيمة معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي *
جميع المحاور		**40**	**0.897**	**0.947**
1	المحور الأول	**10**	**0.867**	**0.931**
2	المحور الثاني	**10**	**0.864**	**0.930**
3	المحور الثالث	**10**	**0.875**	**0.935**
4	المحور الرابع	**10**	**0.901**	**0.949**

***الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ**

تشير النتائج المبينة في الجدول رقم (24) إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع فقرات الاستبانة (0.897). وكذلك قيمة الصدق مرتفعة لجميع فقرات الاستبانة (0.947). وبالتالي يمكن القول بأن المقاييس المستخدمة تتمتع بالثبات الداخلي .وبذلك أصبح الاستبيان في صورته النهائية صالحاً للتطبيق على عينة الدراسة، وذلك بعد التأكد من صدق وثبات المقياس.

الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split _half methods :

بعد تطبيق الاستبانة تم تجزئة فقرات الاختبار إلى جزأين وهما الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية، ثم تم احتساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية وبعد ذلك تم تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون Spearman Brown:

معامل الارتباط المعدل = $\frac{2r}{1+r}$ حيث r معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، والنتائج موضحة في جدول (26):

جدول (26) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

للاستبانة

الاستبانة الكلية	معامل الارتباط	معامل الارتباط المعدل
	0.798	0.888
المحور الأول	0.725	0.841
المحور الثاني	0.764	0.866
المحور الثالث	0.740	0.851
المحور الرابع	0.723	0.839

تبين من النتائج الموضحة في جدول (26) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.888 مرتفعة ودالة إحصائيا، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) Package for the Social Sciences، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية، وذلك لأن مقياس ليكرت هو مقياس ترتيبي وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات والانحرافات المعيارية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، مما يفيد في وصف عينة الدراسة.

2. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

3. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط، ويستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

4. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

5. تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA): لاختبار الفروق بين متغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة.

6. اختبار (Independent Samples T-test): لاختبار الفروق بين متغيرات الدارسة واختبار فرضيات الدارسة ويستخدم للمقارنة بين مجموعتين مستقلتين.

الفصل الخامس
نتائـج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرهـا

نتائـج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها

المجال الأول: منظمات المجتمع المدني

النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي: ما دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث باستخدام متوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي وقيمة اختبار "ت" والترتيب لهذا السؤال، والجداول التالية توضح ذلك:

السؤال الفرعي الأول: ما دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر المسؤولين في منظمات المجتمع المدني؟

المحور الأول: الإدارة الكفوء للمنظمات

الجدول (27): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور الإدارة الكفوء (للمجال الأول)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تلم إدارة منظمات المجتمع المدني بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي.	4.250	1.252	85	21.50	.000**	1
2	تجمع الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر.	4.120	1.120	82.4	23.32	.000**	5
3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر والبطالة.	4.180	1.141	83.6	18.61	.000**	3
4	تستطيع طواقم منظمات المجتمع المدني الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وبرصد أهم احتياجاتهم.	4.140	0.939	82.8	27.05	.000**	4
5	تعتمد إدارة منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة.	3.560	0.983	71.2	17.26	.000**	10
6	تحدث إدارة منظمات المجتمع المدني خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة.	4.050	0.948	81	24.09	.000**	7
7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها للحد من ظاهرة البطالة.	3.600	1.115	72	17.31	.000**	9
8	إلمام إدارة منظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية.	4.210	0.946	84.2	21.24	.000**	2
9	تساعد الخطط والاستراتيجيات في منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة.	4.100	1.134	82	13.68	.000**	6
10	تهتم إدارة منظمات المجتمع المدني بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	3.950	1.004	79	19.99	.000**	8
	المتوسط العام	4.016	1.058	80.32	20.40	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (1) "**تلم إدارة المنظمات الأهلية بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.25 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 85%، وقيمة الاختبار "ت" 21.50،

والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن إدارة منظمات المجتمع المدني تتمتع بقدر عالٍ من الخبرة ولديها إلمام جيد بالأوضاع الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني مما جعلها ترسم رؤية واضحة مع المؤسسات الحكومية والبلديات ومؤسسات القطاع الخاص والجامعات، ولديها تقدير مناسب لاحتياجات فئات الخريجين العاطلين عن العمل، وتقوم إدارة المنظمات بتقديم مقترحات للمشاريع اللازمة التي تخدم احتياجات الخريجين، وتتوافق مع الخطط الموضوعة من قبلهم في الحد من معدلات البطالة في قطاع غزة.

احتلت الفقرة رقم (5) "**تعتمد إدارة منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة**" المرتبة الأخيرة في فقرات محور الإدارة الكفؤة للمنظمات حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.56 من الدرجة الكلية (5)، وبلغ المتوسط الحسابي النسبي لها 71.2%، وقيمة اختبار "ت" بلغت 17.26، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ورغم موافقة أعضاء عينة الدراسة على الفقرة الخامسة إلا أنها احتلت المرتبة الأخيرة ويعزو الباحث ذلك إلى أن إلمام الإدارية العليا لمنظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا ساعدتها في عملية الاتصال والتواصل بين المنظمات الأهلية الأخرى والجامعات مما ساهم كثيراً في سلاسة تحديث بيانات الفئات المستهدفة وحقق توزيعاً عادلاً في تنفيذ المشاريع وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**الإدارة الكفؤ لمنظمات المجتمع المدني**" بلغ 4.01، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 80.3%، وقيمة اختبار "ت" يساوي 20.20، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر مجال **الإدارة الكفؤ لمنظمات المجتمع**

المـدني دالاً إحصـائياً عنـد مسـتوى دلالـة ($\alpha \leq 0.05$)، ممـا يـدل علـى أن متوسـط درجـة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسـة (أبـو مدللـة، 2010) ودراسـة (الأغـا، 2010) حيـث اسـتنتجت أن تسـخير التكنولوجيا يساعد في الحد من معدلات الفقر والبطالة، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساعد في تدريب العاملين، ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة.
2. دراسة (Suharko, 2007)، حيث استنتجت وجود أداء جيد للمنظمات غير الحكومية إلى حد معقول، كما ويظهر تحسناً في أوضاع الفئات الفقيرة، وأحياناً بشكل كبير جداً، وذلك نتيجة لتدخل المنظمات غير الحكومية.

واختلفت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

دراسة (سوليفان، 2000) ودراسة (دجاني، 2000) حيث استنتجت وجود بعض المشاكل مثل: قلة الموارد، الازدواجية في المهام والوظائف، ضعف الهيكل الداخلي للمنظمات، تدني مستوى الإدارة وغياب قوانين داخلية واضحة.

المحور الثاني: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة

الجدول (28): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور البرامج والمشاريع (للمجال الأول)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تنفذ إدارة منظمات المجتمع المدني مشاريع إغاثية تلبي حاجة الخريج العاطل عن العمل.	4.185	1.171	83.7	23.80	.000**	1
2	تخطط إدارة منظمات المجتمع المدني لمشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة.	3.955	1.003	79.1	21.82	.000**	5
3	تُسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	4.155	1.018	83.1	15.95	.000**	2
4	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية.	3.64	1.143	72.8	24.57	.000**	10
5	تسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة.	4.13	1.015	82.6	18.55	.000**	3
6	تسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر.	4.05	1.024	81	19.24	.000**	4
7	تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم.	3.88	1.155	77.6	19.92	.000**	8
8	تحقق منظمات المجتمع المدني التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل.	3.94	1.104	78.8	21.45	.000**	6
9	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة.	3.68	1.209	73.6	13.97	.000**	9
10	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية المجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل.	3.935	1.025	78.7	13.08	.000**	7
	المتوسط العام	3.955	1.087	79.1	19.24	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (1) "**تنفذ إدارة منظمات المجتمع المدني مشاريع إغـاثية تلبي حاجة الخريـج العـاطل عن العمـل**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.18 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.7%، وقيمة الاختبار "ت" 23.80، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الحروب الثلاثة التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة في الأعوام السابقة، قد أثرت على نوعية البرامج والمشاريع الإغاثية، حيث تزايد على إثرها تعاطف الكثير من المؤسسات الدولية والعربية مع الأوضاع الإنسانية المتدهورة نتيجة الحروب، وسارعت هذه المؤسسات إلى إرسال المزيد من المساعدات الإنسانية الإغاثية إلى قطاع غزة، وتوافدت أعداد كبيرة من تلك المؤسسات بإرسال الوفود والقوافل الإغاثية محملة بالكثير من المساعدات، وتنوعت المساعدات من خدمات خيرية واجتماعية، مع تقديم مشروعات صغيرة لإعانة الأسر التي بدون عائل، وتمكين الشباب الخريج العاطل عن العمل، وقد كان للمنظمات الأهلية في تلك الأوقات الدور الأكبر في توزيع هذه المعونات على مستحقيها كلٌ حسب حاجته.

واحتلت الفقرة رقم (4) "**تهدف المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها الماليـة**" على المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.46 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.8%، وقيمة الاختبار "ت" 24.57، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة، **ويعزو الباحث ذلك إلى أن:**

- المنظمات الأهلية تسعى لتعزيز قدرتها المالية من خلال عائدات المشاريع التنموية وخصوصاً بسبب ما تعانيه من تراجع وضعف في التمويل نتيجة الظروف

الموضوعية التي يمر بها قطاع غزة، ومن ثم يخصص جزء كبير من تلك العوائد إلى مصاريف رواتب وأجور ونفقات تشغيل أخرى.

- المنظمات الأهلية تسعى من خلال تنفيذها لبعض المشاريع الإنتاجية والمدرة للدخل لإيجاد بدائل تمويلية تحمل صفة الديمومة والاستمرارية، وتشكل عائداً منتظماً للمنظمة.

- المنظمات الأهلية هي مؤسسات غير ربحية تهدف إلى خدمة المجتمع بما فيهم شريحة الخريجين العاطلين عن العمل، وأن عوائد المشاريع التنموية التي تنفذها تلك المنظمات تعود بالنفع على الفئات المستهدفة للمنظمات الأهلية كما ترى المنظمات نفسها.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**نوعية البرامج والمشاريع المنفذة**" يساوي 3.95، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 79.1%، وقيمة اختبار "ت" 19.24، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

لذا فإن الباحث يرى أن نوعية البرامج والمشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تساهم في الحد من معدلات الفقر وبصورة محدودة جداً لأن معظم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني تعتبر تقليدية، وتفتقر إلى التخطيط الجيد ودراسات الجدوى الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى فلا زالت نسب البطالة في قطاع غزة تشهد ارتفاعاً ملحوظاً، بالإضافة إلى أن المشاريع التي تنفذها المنظمات هي مشاريع موسمية مثل مشاريع رمضان، والسلة الغذائية، وكسوة الشتاء، والزي المدرسي، وتوزيع لحوم الأضاحي فأغلبها مشاريع لا تحمل صفة الاستمرارية أو الثبات، وتتذبذب قيمة تمويلها من عام لآخر، وعلى الرغم من أهمية هذه المشاريع إلى أن أثرها ينتهي بسرعة لا تتجاوز الثلاث أسابيع في غالب الأحوال، بخلاف المشاريع التنموية أو الإنتاجية التي يبقى أثرها قائماً على المدى البعيد وتؤمن الدخل المستمر للخريج.

وقد اتفقت نتائج هذا المجال مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (عبد السالم، 2008)، حيث استنتجت بأن هناك دوراً هاماً تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيس ومشارك للدولة في التنمية، كما أوصت بضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر.

2. دراسة (Surako, 2007) بينت في نتائجها أن التدخل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر أدى إلى تغير في حياة الفقراء في البلدان النامية وذلك من خلال تصميم وتنفيذ البرامج المبتكرة، كما أنها عززت من جودة حياة الفقراء، ويسرت للفقراء التوصل إلى موطئ القدم الأول على سلم التنمية.

واختلفت نتائج هذا المجال مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (أصرف، 2010) حيث أوصت بإلغاء مشاريع السلة الغذائية من قبل منظمات المجتمع المدني، والاستعاضة عنها بمشاريع صناعية وتجارية صغرى تحقق التنمية المستدامة.

2. دراسة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002) حيث أوصت بتوفير فرص عمل كحل لمشكلة البطالة، وإمكانية الحصول على قروض بشروط مرنة.

3. دراسة (خفاجة، 2012) حيث أوصت بزيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإغاثية.

4. دراسة (الزيادي، 2011) حيث استنتجت أن الجمعيات الأهلية لا تقدم مساعدات كافية لا تساعد في إقامة مشاريع صغيرة.

المحور الثالث: المقدرة التمويلية للمنظمات

الجدول (29): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور المقدرة التمويلية (للمجال الأول)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تلعب المساعدات المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة.	4.155	1.082	83.1	32.03	.000**	3
2	يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها.	3.55	1.109	65	19.20	.000**	10
3	يوجد لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة أكثر من مصدر للتمويل.	4.03	1.032	80.6	18.41	.000**	4
4	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة.	4.305	1.089	86.1	22.65	.000**	1
5	ترتبط منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب.	3.995	1.167	79.9	20.90	.000**	5
6	تستطيع منظمات المجتمع المدني تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية.	3.85	1.002	77	26.36	.000**	6
7	يزداد حجم التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني أثناء الحصار على محافظات غزة.	4.2	1.295	84	16.19	.000**	2
8	تتوفر لدى إدارة منظمات المجتمع المدنية خطة استراتيجية لتمويل المشاريع.	3.695	0.849	73.9	25.95	.000**	9
9	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للممولين على جلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني.	3.745	1.026	74.9	23.30	.000**	8
10	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل.	3.75	1.202	75	19.67	.000**	7
	المتوسط العام	3.928	1.085	78.55	22.47	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (4) "**تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.30 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي

يساوي 86.1%، وقيمة الاختبار "ت" 22.65، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث اعتماد الغالبية العظمة من منظمات المجمع المدني على التمويل الخارجي للأسباب التالية:

- أن مصادر التمويل الداخلية لا يمكن لها أن تغطي غالبية منظمات المجتمع المدني للزيادة غير الطبيعية الملحوظة في أعداد تلك المنظمات.
- ارتفاع أعداد الخريجين يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة نتيجة الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة.
- تدهور الاقتصاد الفلسطيني، وتراجع فرص الاستثمار أدى إلى تقليص فرص التبرعات من قبل الشركات ورجال الأعمال لتضررهم كبقية القطاعات الأخرى في قطاع غزة.
- الغالبية العظمى من ذوي الدخول الجيدة لا يثقون بمنظمات المجتمع المدني لعدة اعتبارات منها اعتبارات سياسية أو اجتماعية، أو نفسية، وغيرها تدفعهم لإخراج زكاة أموالهم ودفع تبرعاتهم بشكل مباشر دون وسيط.
- يقوم بعض ميسوري الحال ونتيجة لترابط النسيج الأسري والمجتمعي في قطاع غزة بكفالة الطلبة بشكل مباشر من باب صلة الرحم ومن مبدأ قول نبينا المصطفى صلى الله عليه وسلم **(الأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ)**.

وتعكس هذه النتيجة واقعاً أليماً من حيث عدم كفاية الموارد المالية لمنظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامج وأنشطة هذه المنظمات في قطاع غزة، وهذا نتيجة اعتمادها على مصدر تمويل واحد في الأغلب، وكذلك نتيجة لعدم وضوح أهداف منظمات المجتمع المدني وتعدد مجالات العمل وغياب الرؤية التنموية لها، الأمر الذي يتطلب تفعيل الاتصال والتواصل مع المانحين في

الخارج والبحث عن مصادر تمويل بديلة للعمل على الحد من البطالة في قطاع غزة من خلال رؤية استراتيجية واضحة.

لذا فمن الضروري تعزيز علاقة منظمات المجتمع المدني بالمؤسسات الدولية وتعزيز سبل الاتصال والتواصل الدائم معها، وهنا تبرز الحاجة الماسة لتدريب طواقم الإدارة والعاملين بأقسام المشاريع في منظمات المجتمع المدني لمد جسور التعاون والتواصل وتحسين مقترحات المشاريع من النواحي الفنية والإدارية، وتدريبهم على فنون التواصل والاتصال ومهارات إعداد المشاريع وتسويقها.

واحتلت الفقرة رقم (2) "**يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها**" على المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.55 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 65 %، وقيمة الاختبار "ت" 19.20، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة،

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني يعاني من العديد من العوائق التي تعمل على الحد من دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني ، وتتلخص هذه المعيقات بالأطر العريضة وبالتالي أصبح الوضع الخانق في قطاع غزة لم يساعد الجهات الداعمة والمانحة لمنظمات المجتمع المدني من دعم وتمويل المنظمات وذلك بسبب الاحتلال والإغلاق والحصار الذي يواجهه القطاع وخصوصاً في الآونة الأخيرة فأصبح من الصعب وصول المنح والمساعدات التي تدعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني**" يساوي 3.92، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 78.55%، وقيمة اختبار "ت" 22.47، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد

عـن درجـة الحيـاد وهـي 3 وهذا يعنـي أن هنـاك موافقـة مـن قبـل أفراد عينـة الدراسـة علـى هذا المجال.

وهنـا يؤكـد الباحـث الحاجـة الماسـة لتعزيـز مصـادر دخـل المنظمـات الأهليـة والعمـل الجـاد علـى تعددها وذلك لأجل العمل على تقليل معدلات الفقر في قطاع غزة، كما أنه لا بد من العمل على تعددها وذلك لأجل العمل على الحد من معدلات البطالة، كما أنه لا بد من العمل على تبني رؤية تنموية جديدة لتجنب الاعتماد على مصدر واحد، وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لمشاريعها، وهذا الأمر يتطلب تدريب المدراء والعاملين بأقسام التمويل والمشاريع على أساليب تجنيد الأموال وفتح قنوات جديدة مع أكثر من جهة تمويل في الخارج بهدف الحد من معدلات البطالة في قطاع غزة.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسة السابقة مثل:

1. دراسة (عبد السلام، 2008)، حيث استنتجت بأن هناك دوراً هاماً لمنظمات المجتمع المدني مشاركاً للدولة في التنمية ومن مصادر تمويلية مختلفة.
2. دراسة (عليوة، 2007) حيث استنتجت بأن منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الإغاثي تبذل جهداً واضحاً للحد من آثار ظاهرة الفقر أكثر من الجانب التنموي.

المحور الرابع: شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة

الجدول (30): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمجال شراكة المنظمات مع الحكومة (للمجال الأول)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تؤثر المشاركة بين إدارة منظمات المجتمع المدني والحكومة في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل.	4.155	1.157	83.1	22.61	.000**	3
2	تنسق إدارة منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.	4.26	1.158	85.2	15.30	.000**	2
3	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة والتغلب على الفقر.	3.65	0.978	73	18.70	.000**	8
4	يسهم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية.	3.975	1.127	79.5	20.10	.000**	7
5	يوفر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة.	3.995	1.044	79.9	22.50	.000**	6
6	تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر وظاهرة البطالة.	4.315	1.096	86.3	18.42	.000**	1
7	يسهم الحصار المفروض على محافظات غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الخريجين العاطلين عن العمل.	4.1	1.258	82	21.97	.000**	4
8	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تكامل دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع.	4.05	1.095	81	14.70	.000**	5
9	توفر الحكومة في محافظات غزة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.	3.55	1.168	71	10.32	.000**	9
10	تخصص الحكومة موارد مالية محدودة لمنظمات المجتمع المدني لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها.	3.525	1.167	70.5	11.04	.000**	10
	المتوسط العام	3.958	1.125	79.15	17.56	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (6) "**تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر وظاهرة البطالة**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.31 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي

86.3%، وقيمة الاختبار "ت" 18.42، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية مبدأ الشراكة مع الحكومة في قطاع غزة والدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني من حيث الدور التكاملي مع الحكومة، وذلك لأن الحكومة هي الجهة ذات المسؤولية أساساً تجاه الخريجين، وهي الجهة المطالبة بمساعدتهم وإخراجهم من دائرة (عاطل عن العمل) من خلال خطط وطنية واستراتيجية لديها لمحاربة هذه الظاهرة، وذلك عبر الوزارات المختلفة مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الاقتصاد وغيرها، ولعل ما يبرز هنا دور منظمات المجتمع المدني في لعب دور أكبر تجاه فئة الخريجين هو الحصار الذي تتعرض له الحكومة الفلسطينية في غزة والظروف الاقتصادية التي تمر بها الحكومة، والذي ضاعف أعداد الخريجين العاطلين عن العمل وزاد من ظاهرة البطالة بشكل غير مسبوق، مما ألقى بمسؤولية أكبر على عاتق منظمات المجتمع المدني في العمل على الحد ولو بالقليل من هذه الظاهرة.

واحتلت الفقرة رقم (10) "**تخصص الحكومة موارد مالية محدودة لمنظمات المجتمع المدني لضمان استمرارية عملها في تقديم خدماتها**" على المرتبة الأخيرة ؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.52 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.5 %، وقيمة الاختبار "ت" 19.20، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف دور الحكومة في مساندة منظمات المجتمع المدني ودعمها مالياً وذلك بسبب عجز موازنة الحكومة وعدم قدرتها على القيام بواجبها على أكمل وجه تجاه فئة الطلبة الخريجين العاطلين عن العمل، ومن هنا لا بد من الانتباه إلى أنه وبالرغم من أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً مهماً ومكملاً لدور الحكومة في الحد من ظاهرة البطالة إلا

أن الحكومة في مثل ظروفها الحالية لا تستطيع دعم ومساندة منظمات المجتمع المدني عند تعثرها أو عند توقف التمويل الخارجي أو تراجعه لهذه المنظمة.

ومن خلال النتيجة يمكن للحكومة أن تساعد منظمات المجتمع الدني في بعض النواحي اللوجستية وقواعد البيانات الإلكترونية التي تساعد تلك المنظمات في تحديد أولوياتها.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة**" يساوي 3.95، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 79.15%، وقيمة اختبار "ت" 17.56، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

وقد اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006) حيث أوصت بضرورة تطوير الشراكة بين الأطراف الحكومية وغير الحومية.
2. دراسة (هندي، 2005)، حيث استنتجت بأن سبباً من أسباب فشل منظمات المجمع المدني في تحقيق التنمية في فلسطين هو ضعف في التنسيق ما بين الجمعيات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. دراسة (سوليفان، 2000) ودراسة (دجاني، 2000) حيث استنتجت أن منظمات المجتمع المدني تعاني من مشاكل جوهرية عديدة أهمها قلة الدعم الحكومي.

جميع نتائج الدراسات السابقة تؤكد على ضرورة العمل على تمكين منظمات المجتمع الفلسطيني، وتفعيل العلاقة ما بين الحكومة والمنظمات الأهلية، وأن تلك المنظمات بحاجة للدعم الحكومي المتمثل في الدعم المادي واللوجستي وغيره من أشكال الدعم حتى تتمكن من تقليل معدلات الفقر والحد من ظاهرة البطالة في قطاع غزة والقيام بواجباتها في المجالات الأخرى.

تحليل جميع محاول الاستبانة من وجهة نظر مسؤولي منظمات المجتمع المدني:

دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر المسؤولين في منظمات المجتمع المدني:

الجدول (31): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لجميع المحاور في المجال الأول

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	**الإدارة الكفوء للمنظمات**	4.016	1.058	80.32	20.40	0.00**	1
2	**نوعية البرامج والمشاريع المنفذة**	3.955	1.087	79.1	19.24	0.00**	3
3	**المقدرة التمويلية للمنظمات**	3.928	1.085	78.55	22.47	0.00**	4
4	**شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة**	3.958	1.125	79.15	17.56	0.00**	2
	المتوسط العام	3.966	1.089	79.32	19.92	0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- "**الإدارة الكفوء للمنظمات**" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 80.32%.
- " **شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة**" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 79.15%.
- " **نوعية البرامج والمشاريع المنفذة**" احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 79.10%.
- " **المقدرة التمويلية للمنظمات**" احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي 78.55%.

إن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع محاور المجال الأول تساوي 0.000، ولذلك تعتبر كل المجالات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لكل المحاور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات الاستبانة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المحاور والفقرات التي تم اختيارها بناءً على دراسات سابقة كانت واضحة، وقد تم تحديدها بدقة، والإجابة التي تمت على كافة الفقرات جاءت من واقع خبرة الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني التي استجابت للاستبانة.

المجال الثاني: الطلبة الخريجون

السؤال الفرعي الثاني: ما دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر الطلبة الخريجين؟

المحور الأول: الإدارة الكفوء للمنظمات

الجدول (32): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور الإدارة الكفؤ (للمجال الثاني)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تلم إدارة منظمات المجتمع المدني بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي.	4.21	1.212	84.2	19.15	.000**	1
2	تجمع الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة البطالة بشكل دوري ومستمر.	3.57	1.095	71.4	20.83	.000**	10
3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر والبطالة.	4.13	1.131	82.6	16.45	.000**	3
4	تستطيع طواقم منظمات المجتمع المدني الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وبرصد أهم احتياجاتهم.	4.11	0.865	82.2	24.51	.000**	4
5	تعتمد إدارة منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة.	3.91	0.937	78.2	15.36	.000**	5
6	تحدث إدارة منظمات المجتمع المدني خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة.	3.73	0.943	74.6	21.58	.000**	8
7	تساهم خبرة وكفاءة إدارة منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها للحد من ظاهرة البطالة.	4.155	1.107	83.1	15.85	.000**	2
8	إلمام إدارة منظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية.	3.85	0.909	77	19.08	.000**	6
9	تساعد الخطط والاستراتيجيات في منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة.	3.765	1.107	75.3	12.01	.000**	7
10	تهتم إدارة منظمات المجتمع المدني بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	3.685	0.947	73.7	17.90	.000**	9
	المتوسط العام	3.912	1.025	78.23	18.27	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (1) "**تلم إدارة منظمات المجتمع المدني بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.21 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 84.2%، وقيمة الاختبار "ت" 19.15، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني الخاصة بالخريجين تعمل على متابعة شريحة الخريجين باهتمام كبير، حيث تقوم على توفير ما يلبي احتياجات هذه الفئة بقدر الإمكان من تقديم برامج توعوية أو دورات تدريبية مجانية تسهم من خلالها بدفع الخريج إلى سوق العمل ودمجه في المجتمع، بالإضافة إلى أنها تسعى إلى فتح حاضنات الأعمال وتبني الأفكار المميزة للخريجين ومساعدتهم في إقامة مشاريعهم في محاولة لتحقيق رؤية ورسالة المنظمة في الحد من ظاهرة البطالة، دون أي مقابل أو عوائد مالية من هذه المشاريع.

واحتلت الفقرة رقم (2) "**تجمع الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة البطالة بشكل دوري ومستمر**" على المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.57 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.4 %، وقيمة الاختبار "ت" 20.83، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث قلة اهتمام منظمات المجتمع المدني لجمع المعلومات حول معدلات ظاهرة البطالة بشكل دوري ومستمر لأن الفئات المستهدفة (الطلبة الخريجين العاطلين عن العمل) أصبحت تشكل أزمة في الوضع الراهن بسبب كثرة أعداد الخريجين التي أصبحت تقدر بالآلاف، والذي كان للحصار دور كبير في تفاقم هذه الظاهرة، وكبر حجم قواعد بيانات هذه المنظمات بأسماء الخريجين؛ لذلك نجد تراجعاً ملحوظاً في منظمات المجتمع المدني في جمع وتحديث قواعد البيانات الخاصة بها.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**الإدارة الكفوء للمنظمات**" يساوي 3.91، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 78.23%، وقيمة اختبار "ت" 18.27، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (أبو مدللة، 2010) ودراسة (الأغا، 2010) حيث استنتجت أن تسخير التكنولوجيا يساعد في الحد من معدلات الفقر والبطالة، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبرمجيات يساعد في تدريب العاملين ويعمل على إيجاد فرص عمل جديدة.
2. دراسة (Suharko, 2007)، حيث استنتجت وجود أداء جيد للمنظمات غير الحكومية إلى حد معقول، كما أنه يظهر تحسناً في أوضاع الفئات الفقيرة، وأحياناً بشكل كبير جداً، وذلك نتيجة لتدخل المنظمات غير الحكومية.

واختلفت هذه النتائج مع بضع الدراسات مثل:

دراسة (سوليفان، 2000) ودراسة (دجاني، 2000) حيث استنتجت وجود بعض المشاكل مثل: قلة الموارد، الازدواجية في المهام والوظائف، ضعف الهيكل الداخلي للمنظمات، تدني مستوى الإدارة وغياب قوانين داخلية واضحة.

المحور الثاني: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة

الجدول (33): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور نوعية البرامج (للمجال الثاني):

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تنفذ إدارة منظمات المجتمع المدني مشاريع إغاثية تلبي حاجة الخريج العاطل عن العمل.	3.855	0.975	77.1	19.69	.000**	6
2	تخطط إدارة منظمات المجتمع المدني لمشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة.	3.985	0.987	79.7	14.33	.000**	2
3	تُسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.	3.58	1.101	71.6	22.25	.000**	10
4	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية.	4.05	1.179	81	21.16	.000**	1
5	تسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة.	3.963	1.007	79.26	16.49	.000**	3
6	تسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر.	3.94	1.021	78.8	17.14	.000**	4
7	تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم.	3.59	1.110	71.8	17.92	.000**	9
8	تحقق منظمات المجتمع المدني التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل.	3.87	1.070	77.4	19.21	.000**	5
9	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة.	3.74	1.184	74.8	12.50	.000**	7
10	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية المجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل.	3.63	1.044	72.6	11.68	.000**	8
	المتوسط العام	3.820	1.068	76.41	17.24	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (4) "**تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.5 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 81 %، وقيمة الاختبار "ت" 21.16، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تعمل إنشاء برامج تنموية مستدامة تحقق الدخل الثابت لإيجاد بدائل تمويلية يتم تخصيص جزء كبير من عوائدها على مصاريف رواتب وأجور ونفقات تشغيلية للعاملين داخل المنظمة مما يشكل عائداً منتظماً للمنظمة ويحافظ على استمرارية عملها.

ويرى الخريجون أن منظمات المجتمع المدني وجدت فقط لدعم هذه الفئة بأشكالها المختلفة من (مساعدات نقدية، أو عينية، أو تنفيذ مشاريع صغيرة) تساهم في تخفيف الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه الخريج في قطاع غزة، وينظر إلى أن تلك المساعدات يجب لا ترد بشكل أو بآخر للمنظمة مرة أخرى.

واحتلت الفقرة رقم (3) "**تُسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني**" على المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.58 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.6 %، وقيمة الاختبار "ت" 22.25، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن منظمات المجتمع الفلسطيني مهما تسهم في الحد والتخفيف من ظاهرة البطالة إلا أنها لا تستطيع وحدها إنهاء هذه الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يواجهها الشعب الفلسطيني الذي يعيش في حالة من الإغلاق الشامل الذي حد من قدرة منظمات المجتمع

المدني على تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة وبالتالي أصبح من الصعب عليها دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الوضع الاقتصادي.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**نوعية البرامج والمشاريع المنفذة** " يساوي 3.82، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 76.41%، وقيمة اختبار "ت" 17.24، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

ويرى الباحث أن النصيب الأكبر من المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تعد مشاريع موسمية، لا تحمل صفة الاستمرارية، بالإضافة إلى أن جزءاً كبيراً من المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني يتوقف على ظروف الطوارئ مثل الحروب والعدوان المتكرر على القطاع، وبالتالي فهي مشاريع مؤقتة تزول مباشرة بزوال المسبب وتنتهي بانتهاء فترة تجاوز الأزمة، بالإضافة إلى أن تجارب بعض منظمات المجتمع المدني في تنفيذ عدة مشاريع تنموية كانت قد أثبتت فشلها خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك ناتج عن عدم وضوح الرؤية وقلة الخبرة في مجال إدارة المشاريع من قبل أصحاب هذه المنظمات.

وقد اتفقت نتائج هذا المجال مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (عبد السالم، 2008)، حيث استنتجت بأن هناك دوراً هاماً تلعبه الجمعيات الأهلية كفاعل رئيس ومشارك للدولة في التنمية، كما أوصت بضرورة التركيز على تجارب الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر.
2. دراسة (Surako, 2007) بينت في نتائجها أن التدخل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التخفيف من حدة الفقر أدى إلى تغير في حياة الفقراء في البلدان **النامية وذلك من خلال تصميم وتنفيذ البرامج المبتكرة، كما أنها عززت من جودة حياة** الفقراء، ويسرت للفقراء التوصل إلى موطئ القدم الأول على سلم التنمية.

واختلفت نتائج هذا المجال مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (أصرف، 2010) حيث أوصت بإلغاء مشاريع السلة الغذائية من قبل منظمات المجتمع المدني، والاستعاضة عنها بمشاريع صناعية وتجارية صغرى تحقق التنمية المستدامة.

2. دراسة (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002) حيث أوصت بتوفير فرص عمل كحل لمشكلة البطالة، وإمكانية الحصول على قروض بشروطٍ مرنة.

3. دراسة (خفاجة، 2012) حيث أوصت بزيادة اهتمام الجمعيات الخيرية بتأهيل الفقراء وإخراجهم من دائرة الفقر، وعدم الاكتفاء بالمساعدات الإغاثية.

4. دراسة (الزيادي، 2011) حيث استنتجت أن الجمعيات الأهلية لا تقدم مساعدات كافية لا تساعد في إقامة مشروعات صغيرة.

المحور الثالث: المقدرة التمويلية للمنظمات

الجدول (34): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور المقدرة التمويلية (للمجال الثاني)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تلعب المساعدات المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة.	4.21	1.085	84.2	28.40	.000**	2
2	يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها.	3.555	0.989	71.1	16.12	.000**	9
3	يوجد لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة أكثر من مصدر للتمويل.	3.53	1.124	70.6	16.78	.000**	10
4	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة.	4.23	1.136	84.6	20.12	.000**	1
5	ترتبط منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب.	3.975	1.167	79.5	18.42	.000**	4
6	تستطيع منظمات المجتمع المدني تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية.	3.865	0.976	77.3	23.66	.000**	5
7	يزداد حجم التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني أثناء الحصار على محافظات غزة.	3.985	1.335	79.7	14.31	.000**	3
8	تتوفر لدى إدارة منظمات المجتمع المدنية خطة استراتيجية لتمويل المشاريع.	3.665	0.820	73.3	23.58	.000**	8
9	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للمولين على جلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني.	3.86	1.050	77.2	20.71	.000**	6
10	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل.	3.755	1.159	75.1	17.87	.000**	7
	المتوسط العام	3.863	1.084	77.26	20.00	.000**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (4) "**تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.23 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 84.6%، وقيمة الاختبار "ت" 20.12، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

وقد قام الباحث بإبداء الرأي في هذه الفقرة في مجال منظمات المجتمع المدني؛ غير أن الباحث يرى أن لهذه النتيجة مؤشراً خطيراً فالبرامج التي تنفها المنظمات الأهلية في قطاع غزة تعتمد على المؤسسات الدولية بشكل جوهري، فعند انقطاع مصادر التمويل الخارجية لأي سبب من الأسباب فإن هذا سيوقف برامج وأنشطة المنظمات، بل وسوف يهدد كيان وجودها، كما ما من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على فئات الخريجين العاطلين عن العمل، وغيرهم من الفئات الأخرى، وسوف يزيد من انتشار ظاهرة البطالة والفقر في قطاع غزة.

واحتلت الفقرة رقم (3) "**يوجد لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة أكثر من مصدر للتمويل**" على المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.53 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.6 %، وقيمة الاختبار "ت" 16.78، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني يعاني من العديد من العوائق التي تعمل على الحد من دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتتلخص هذه المعيقات بالأطر العريضة وبالتالي أصبح الوضع الخانق على قطاع غزة لم يساعد الجهات الداعمة والمانحة لمنظمات المجتمع المدني من دعم وتمويل المنظمات، وذلك بسبب الاحتلال والإغلاق والحصار الذي يواجهه القطاع وخصوصاً في الآونة الأخيرة فأصبح من الصعب وصول المنح والمساعدات التي تدعم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلى القطاع.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور " **المقدرة التمويلية للمنظمات**" يساوي 3.86، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 77.26%، وقيمة اختبار "ت" 20.00، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج الدراسة السابقة مثل:

1. دراسة (عبد السلام، 2008)، حيث استنتجت بأن هناك دوراً هاماً لمنظمات المجتمع المدني مشاركاً للدولة في التنمية ومن مصادر تمويلية مختلفة.
2. دراسة (عليوة، 2007) حيث استنتجت بأن منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال الإغاثي تبذل جهداً واضحاً للحد من آثار ظاهرة الفقر أكثر من الجانب التنموي.

المحور الرابع: شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة

الجدول (35): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لمحور شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة (للمجال الثاني)

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	تؤثر المشاركة بين إدارة منظمات المجتمع المدني والحكومة في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل.	3.64	1.104	72.8	20.66	.000**	9
2	تتسق إدارة منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.	4.03	1.147	80.6	13.43	.000**	3
3	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة والتغلب على الفقر.	3.685	0.994	73.7	16.55	.000**	7
4	يسهم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية.	3.87	1.099	77.4	17.75	.000**	6
5	يوفر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة.	3.975	1.049	79.5	20.25	.000**	5
6	تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر وظاهرة البطالة.	4.175	1.095	83.5	16.16	.000**	2
7	يسهم الحصار المفروض على محافظات غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الخريجين العاطلين عن العمل.	4.185	1.218	83.7	19.86	.000**	1
8	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تكامل دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع.	3.99	1.031	79.8	12.99	.000**	4
9	توفر الحكومة في محافظات غزة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.	3.605	1.101	72.1	9.31	.000**	10
10	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من ظاهرة البطالة بالتعاون مع إدارة منظمات المجتمع المدني.	3.68	1.133	73.6	9.97	.000**	8
	المتوسط العام	3.884	1.097	77.67	15.69	0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن الفقرة رقم (7) "**يسهم الحصار المفروض على محافظات غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الخريجين العاطلين عن العمل**" احتلت المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.18 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 83.7%، وقيمة الاختبار "ت" 19.86، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى إن الاحتلال هو المسبب الرئيسي للمشكلات في قطاع غزة، وتحاول الحكومة السعي بكل الوسائل للعمل على تحريك العجلة الاقتصادية وخلق المزيد من فرص العمل دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، والتي لا يمكن اعتبارها داعمة للحركة الاقتصادية إنما هي مجرد عمليات إغاثة لمساعدة المتضررين والمنكوبين في قطاع غزة.

واحتلت الفقرة رقم (9) "**توفر الحكومة في محافظات غزة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني**" على المرتبة الأخيرة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.60 من الدرجة الكلية (5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.1 %، وقيمة الاختبار "ت" 9.31، والقيمة الاحتمالية (.Sig) تساوي 0.000، ولذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الحكومة في قطاع غزة تسعى جاهدة في التنسيق بين منظمات المجتمع المدني في محاولة للحد من ظاهرة البطالة في صفوف الخريجين من الجامعات في قطاع غزة، ولكن ما تمر به الحكومة ومنظمات المجتمع المدني من تدني في الاقتصاد بسبب الحصار على غزة يثقل كاهل الطرفين في توفير فرص عمل لآلاف الخريجين، عدا زيادة أعداد الطلبة الخريجين في كل عام.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لمحور "**شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة**" يساوي 3.88، وأن المتوسط الحسابي النسبي بلغ 77.67%، وقيمة اختبار "ت"

15.69، والقيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، ولذلك يعتبر هذا المجال دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على هذا المجال.

وقد اتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات مثل:

1. دراسة (الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، 2006) حيث أوصت بضرورة تطوير الشراكة بين الأطراف الحكومية وغير الحومية.
2. دراسة (هندي، 2005)، حيث استنتجت بأن سبباً من أسباب فشل منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية في فلسطين هو ضعف في التنسيق ما بين الجمعيات الأهلية والسلطة الوطنية الفلسطينية.
3. دراسة (سوليفان، 2000) ودراسة (دجاني، 2000) حيث استنتجت أن منظمات المجتمع المدني تعاني من مشاكل جوهرية عديدة أهمها قلة الدعم الحكومي.

تحليل جميع محاول الاستبانة من وجهة نظر الطلبة الخريجين:

دور إدارة منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات من وجهة نظر الطلبة الخريجين في قطاع غزة:

الجدول (36): المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لجميع محاول المجال الثاني

		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة	الترتيب
1	الإدارة الكفوء للمنظمات	3.912	1.025	78.23	18.27	0.00**	1
2	نوعية البرامج والمشاريع المنفذة	3.820	1.068	76.41	17.24	0.00**	4
3	المقدرة التمويلية للمنظمات	3.863	1.084	77.26	20.00	0.00**	3
4	شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة	3.884	1.097	77.67	15.69	0.00**	2
	المتوسط العام	3.865	1.069	**77.30**	17.80	0.00**	

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أن:

- " **الإدارة الكفوء للمنظمات**" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي 78.23%.
- " **شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة**" احتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي 77.67%.
- "**المقدرة التمويلية للمنظمات** " احتلت المرتبة الثالثة بوزن نسبي 77.26%.
- "**نوعية البرامج والمشاريع المنفذة** " احتلت المرتبة الرابعة بوزن نسبي 76.41%.

إن القيمة الاحتمالية (.Sig) لجميع محاور المجال الثاني تساوي 0.000، ولذلك تعتبر كل المجالات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لكل المحاور قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على جميع فقرات الاستبانة.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير الفئة (منظمات المجتمع المدني، الطلبة الخريجين).

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" Independent sample test لمعرفة الفرق بين المتغيرين.

جدول(37)

يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" ومستوى الدلالة

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة
المحور الأول	مؤسسات المجتمع المدني	100	3.953	0.708	0.322	//0.748
	الطلاب الخريجين	400	3.929	0.673		
المحور الثاني	مؤسسات المجتمع المدني	100	3.926	0.643	0.062	//0.951
	الطلاب الخريجين	400	3.922	0.609		
المحور الثالث	مؤسسات المجتمع المدني	100	3.598	0.723	0.360	//0.719
	الطلاب الخريجين	400	3.570	0.696		
المحور الرابع	مؤسسات المجتمع المدني	100	3.882	0.661	0.283	//0.778
	الطلاب الخريجين	400	3.861	0.656		
الإجمالي	مؤسسات المجتمع المدني	100	3.965	0.560	0.310	//0.756
	الطلاب الخريجون	400	3.945	0.560		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.005 //غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للفئة (مؤسسات المجتمع المدني، الطلاب الخريجون).

الفرضية الرئيسية الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) **في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى (الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، حالة العمل، الجامعة، منطقة السكن)".**

أولاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير (الجنس)

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت" Independent sample test لمعرفة الفرق بين المتغيرين.

جدول(38)

يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" ومستوى الدلالة

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة
المحور الأول	**ذكر**	253	3.878	0.670	**2.853-**	**0.003****
	أنثى	247	3.990	0.687		
المحور الثاني	**ذكر**	253	3.796	0.513	**4.772-**	****0.000**
	أنثى	247	4.053	0.681		
المحور الثالث	**ذكر**	253	3.974	0.633	**3.304-**	****0.001**
	أنثى	247	4.179	0.751		
المحور الرابع	**ذكر**	253	3.751	0.493	**4.019-**	****0.000**
	أنثى	247	3.983	0.773		
الإجمالي	**ذكر**	253	3.850	0.433	**4.077-**	****0.000**
	أنثى	247	4.051	0.650		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.005 //غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لنوع الجنس (ذكر، أنثى) لصالح الإناث.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن أكثر الوظائف المنتشرة في قطاع غزة هي التسويق والترويج ومندوبي المبيعات، ويعتقد أصحاب الشركات المستقطبون للموظفين عن طريق منظمات المجتمع المدني أن الإناث هن الأجدر على إقناع الجمهور بمنتجات هذه الشركات وذلك لحسن مظهرهن ولباقة حديثهن، بالإضافة إلى أن هناك ميولاً نحو دعم الإناث في التوظيف اعتقاداً بأن حقها في العمل ناقص، وأن التوظيف فقط للشباب، عدا عن ذلك أن عدد الخريجات أكثر من الخريجين في قطاع غزة، وذلك موضح بالملحق رقم (3).

ثانياً: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير (للعمر)"

للتحقق من صحة الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار "ف" " One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرين.

جدول (39)

يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	11.803	3	3.934	8.920	.000**
	داخل المجموعات	218.770	496	.441		
	المجموع	230.572	499			
المحور الثاني	بين المجموعات	16.787	3	5.596	16.140	.000**
	داخل المجموعات	171.967	496	.347		
	المجموع	188.755	499			
المحور الثالث	بين المجموعات	28.727	3	9.576	21.968	.000**
	داخل المجموعات	216.200	496	.436		
	المجموع	244.927	499			
المحور الرابع	بين المجموعات	5.281	3	1.760	4.165	.006**
	داخل المجموعات	209.630	496	.423		
	المجموع	214.911	499			
الإجمالي	بين المجموعات	13.163	3	4.388	15.216	.000**
	داخل المجموعات	143.034	496	.288		
	المجموع	156.197	499			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للعمر، ولتوضيح الفروقات استخدم الباحث اختبار شيفية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (40)

يوضح الفروقات بين فئات العمر

الفئة العمرية		24-21	28-25	32-29	33 فاكثر
المحور الأول	24-21	-	0.115-	*0.415	0.103-
	28-25	0.115	-	*0.529	0.011
	32-29	*0.415-	*0.529-	-	*0.518-
	33 فاكثر	0.103	0.011-	*0.518	-
المحور الثاني	24-21	-	0.157-	*0.364	*0.363-
	28-25	0.157	-	*0.522	0.205-
	32-29	*0.364-	*0.522-	-	*0.727-
	33 فاكثر	*0.363	205	*0.727	-
المحور الثالث	24-21	-	0.132-	*0.581	*0.381
	28-25	0.132	-	*0.713	0.249-
	32-29	*0.581-	*0.713-	-	*0.962-
	33 فاكثر	*0.381	0.249	*0.962	-
المحور الرابع	24-21	-	0.036-	0.090	*0.312
	28-25	0.036	-	0.127	0.276-
	32-29	0.090-	0.126	-	*0.403-
	33 فاكثر	*0.312	0.276	*0.403	-
الإجمالي	24-21	-	0.110-	*0.363	*0.290-
	28-25	0.110	-	*0.473	0.179-
	32-29	*0.363-	*0.473-	-	*0.653-
	33 فاكثر	*0.290	0.179	*0.653	-

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات العمر في كل المحاور بين الفئة العمرية 29-32 سنة وبين (21-24 سنة، 25-28 سنة, و 33 سنة فأكثر) وكان لصالح الفئة العمرية 29-32 سنة في كل المحاور.

ثالثاً: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير "الحالة الاجتماعية".

لتحقق من صحة الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار "ف" " One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرين.

جدول (41)

يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	11.625	2	5.813	13.194	.000**
	داخل المجموعات	218.947	497	.441		
	المجموع	230.572	499			
المحور الثاني	بين المجموعات	.473	2	.237	.625	.536//
	داخل المجموعات	188.281	497	.379		
	المجموع	188.755	499			
المحور الثالث	بين المجموعات	2.357	2	1.178	2.414	.090//
	داخل المجموعات	242.571	497	.488		
	المجموع	244.927	499			
المحور الرابع	بين المجموعات	.522	2	.261	.605	.547//
	داخل المجموعات	214.390	497	.431		
	المجموع	214.911	499			
الإجمالي	بين المجموعات	.770	2	.385	1.231	.293//
	داخل المجموعات	155.427	497	.313		
	المجموع	156.197	499			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني (المحور الثاني، المحور الثالث، المحور الرابع، الإجمالي) في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات

المجتمع المدني (المحور الأول) في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للحالة الاجتماعية، ولتوضيح الفروقات استخدم الباحث اختبار شيفية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(42)

يوضح الفروقات بين فئات الحالة الاجتماعية

		اعزب	متزوج	غير ذلك
المحور الأول	اعزب	-	0.318-*	0.377-
	متزوج	0.318*	-	0.0586
	غير ذلك	0.376	0.0586	-

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات الحالة الاجتماعية اعزب ومتزوج لصالح المتزوج في المحور الأول.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن الإدارة الكفؤ في منتظمات المجتمع المدني تولي اهتمامها دائماً عند قيامها بالمشاريع الإغاثية أو التنموية مثل مساعدة الخريجين بالمشاريع الصغيرة إلى من يعيلون أسرة، وذلك إيماناً منها بأن المستفيد ليس شخصاً بوحده إنما هي عائلة كاملة.

رابعاً: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير "حالة العمل"

للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام اختبار "ت"Inedependent sample test لعرفة الفرق بين المتغيرين.

جدول(43)

يوضح العدد والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" ومستوى الدلالة

		العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت"	مستوى الدلالة
المحور الأول	**اعمل**	193	4.045	0.840	**2.661**	**//0.098**
	لا اعمل	307	3.864	0.546		
المحور الثاني	**اعمل**	193	3.966	0.781	**1.138**	**//0.256**
	لا اعمل	307	3.895	0.482		
المحور الثالث	**اعمل**	193	4.118	0.694	**1.068**	**//0.286**
	لا اعمل	307	4.049	0.705		
المحور الرابع	**اعمل**	193	3.870	0.770	**0.115**	**//0.909**
	لا اعمل	307	3.863	0.574		
الإجمالي	**اعمل**	193	4.000	0.637	**1.517**	**//0.130**
	لا اعمل	307	3.918	0.503		

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.005 //غير دالة عند 0.05

من خلال الجدول السابق يتضح انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لحالة العمل.

خامساً: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير "الجامعة التي تخرجت منها".

للتحقق من صحة الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار "ف" " One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرين.

جدول (44)

يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	29.478	2	14.739	36.427	.000**
	داخل المجموعات	201.095	497	.405		
	المجموع	230.572	499			
المحور الثاني	بين المجموعات	4.526	2	2.263	6.105	.002**
	داخل المجموعات	184.229	497	.371		
	المجموع	188.755	499			
المحور الثالث	بين المجموعات	.462	2	.231	.470	.625//
	داخل المجموعات	244.465	497	.492		
	المجموع	244.927	499			
المحور الرابع	بين المجموعات	9.582	2	4.791	11.597	.000**
	داخل المجموعات	205.329	497	.413		
	المجموع	214.911	499			
الإجمالي	بين المجموعات	6.129	2	3.065	10.150	.000**
	داخل المجموعات	150.068	497	.302		
	المجموع	156.197	499			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني (المحور الثالث) في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للجامعة التي التحقت بها، وأنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني (المحور الأول، المحور الثاني، المحور الرابع، الإجمالي) في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للجامعة التي التحقت بها، ولتوضيح الفروقات استخدم الباحث اختبار شيفية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(45)

يوضح الفروقات بين فئات الجامعة التي التحقت بها

المحور	الجامعة	الجامعة الإسلامية	جامعة الأقصى	جامعة الأزهر
المحور الأول	الجامعة الإسلامية	-	0.082-	*0.551-
	جامعة الأقصى	0.082	-	*0.469-
	جامعة الأزهر	*0.551	*0.469	-
المحور الثاني	الجامعة الإسلامية	-	0.038	*0.197-
	جامعة الأقصى	0.038-	-	*0.235-
	جامعة الأزهر	*0.197	*0.235	-
المحور الرابع	الجامعة الإسلامية	-	0.179-	*0.314-
	جامعة الأقصى	0.179	-	0.134-
	جامعة الأزهر	*0.314	0.1339	-
الإجمالي	الجامعة الإسلامية	-	0.039-	*0.251-
	جامعة الأقصى	0.039	-	*0.212-
	جامعة الأزهر	*0.251	*0.212	-

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر لصالح الجامعة الإسلامية وبين جامعة الأقصى وجامعة الأزهر لصالح جامعة الأقصى في المحور الأول والمحور الثاني والمحور الرابع والإجمالي.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن منظمات المجتمع المدني تسعى دائماً إلى تحقيق المساواة، حيث تقوم بتوزيع نسبة مئوية تقدرها المنظمات حسب أعداد الخريجين في الجامعات، اعتماداً على قواعد بيانات الخريجين التي تتزود بها من دوائر شئون الخريجين بالجامعات، فيكون نصيب بعض الجامعات في التوظيف أكثر من غيرها حيث إنه تبين في الجدول السابق أن أعداد الخريجين في الجامعة الإسلامية أكثر منها من جامعة الأزهر، وأن نسبة الخريجين في جامعة الأقصى أكثر منها من جامعة الأزهر، فنرى أن أكثر المستفيدين من منظمات المجتمع المدني هم من طلاب الجامعة الإسلامية والأقصى، إضافة إلى ذلك فإن هناك بعض الجامعات تمتاز بتخصصات غير موجودة في مثيلاتها، ومنظمات المجتمع المدني تعمل على استقطاب الخريجين حسب احتياجات السوق المحلي، وأيضاً هناك بعض المؤسسات الحزبية التي تحاول

استقطاب من ينتمون إلى سياساتها وأيديلوجياتها، لذلك كله نرى أن هناك تفاوت في أعداد الخريجين في الجامعات.

سادساً: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة اقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير "المنطقة"

لتحقق من صحة الفرضية قام الباحث باستخدام اختبار "ف" " One Way ANOVA لمعرفة الفروق بين المتغيرين.

جدول (46)

يوضح مجموع المربعات ودرجة الحرية ومتوسط المربعات وقيمة اختبار "ف" ومستوى الدلالة

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار "ف"	مستوى الدلالة
المحور الاول	بين المجموعات	29.904	4	7.476	18.442	.000**
	داخل المجموعات	200.668	495	.405		
	المجموع	230.572	499			
المحور الثاني	بين المجموعات	37.718	4	9.429	30.903	.000**
	داخل المجموعات	151.037	495	.305		
	المجموع	188.755	499			
المحور الثالث	بين المجموعات	42.412	4	10.603	25.916	.000**
	داخل المجموعات	202.515	495	.409		
	المجموع	244.927	499			
المحور الرابع	بين المجموعات	28.213	4	7.053	18.700	.000**
	داخل المجموعات	186.699	495	.377		
	المجموع	214.911	499			
الاجمالي	بين المجموعات	29.371	4	7.343	28.659	.000**
	داخل المجموعات	126.826	495	.256		
	المجموع	156.197	499			

**دالة عند 0.01 *دالة عند 0.05 //غير دالة

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى لمتغير "للمنطقة"، ولتوضيح الفروقات استخدم الباحث اختبار شيفية، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول(47)

يوضح الفروقات بين فئات المنطقة

		شمال غزة	غزة	الوسطى	خانيونس	رفح
المحور الأول	شمال غزة	-	*0.719	*0.661	0.315	*0.374
	غزة	*0.719-	-	0.058-	*0.405-	*0.345-
	الوسطى	*0.661-	0.058	-	0.347-	0.287-
	خانيونس	0.315-	*0.405	0.346	-	0.059
	رفح	*0.374-	*0.345	0.287	0.059-	-
المحور الثاني	شمال غزة	-	*0.596	*0.540	0.247-	0.084
	غزة	*0.596-	-	0.056-	*0.843-	*0.512-
	الوسطى	*0.540-	0.056	-	*0.787-	*0.456-
	خانيونس	0.247	*0.843	*0.787	-	0.331
	رفح	0.084-	*0.512	*0.456	0.331-	-
المحور الثالث	شمال غزة	-	*0.637	*0.476	0.411-	0.262
	غزة	*0.637-	-	0.162-	*1.048-	*0.375-
	الوسطى	*0.476-	0.162	-	*0.886-	0.213-
	خانيونس	0.411	*1.048	*0.886	-	*0.673
	رفح	0.262-	*0.375	0.213	*0.672-	-
المحور الرابع	شمال غزة	-	*0.545	*0.358	0.148-	*0.717
	غزة	*0.546-	-	0.187-	*0.693-	0.172
	الوسطى	*0.358-	0.187	-	*0.506-	*0.359
	خانيونس	0.148	*0.693	*0.506	-	*0.865
	رفح	*0.717-	0.172-	*0.359-	*0.865-	-
الإجمالي	شمال غزة	-	*0.625	*0.508	0.123-	*0.359
	غزة	*0.625-	-	0.116-	*0.747-	*0.265-
	الوسطى	*0.509-	0.116	-	*0.631-	0.149-
	خانيونس	0.123	*0.747	*0.631	-	*0.482
	رفح	*0.359-	*0.265	0.149	*0.482-	-

من خلال الجدول السابق يتضح أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 بين فئات المناطق بين غزة و(الشمال، خانيونس، رفح) لصالح منطقة غزة، وبين الوسطى (شمال غزة، خانيونس، رفح) لصالح الوسطى.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن محافظة غزة هي المركز الرئيس لكافة محافظات القطاع، وبؤرة تجمع لكل المؤسسات والوزارات والهيئات المحلية والدولية، عدا عن ذلك الكثافة السكانية الأكبر من غيرها من المحافظات، وينتج عن ذلك أن أكبر نسبة للبطالة هي في محافظة غزة، ولتواجد العدد الأكبر من منظمات المجتمع المدني في محافظة غزة، فإن أكثر المستفيدين من مشاريعها هم من سكان هذه المحافظة.

الفصل السادس
النتائج والتوصيات

- **أولا: النتائج**
- **ثانيا: التوصيات**
- **ثالثا: المصادر والمراجع**

المقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتي وضحتها تحليل محاور وفقرات الدراسة، بالإضافة إلى أهم التوصيات المقترحة في ضوء نتائج الدراسة لتحقيق غاية الدراسة المتمثلة في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة في قطاع غزة.

أولاً: النتائج:

النتائج المتعلقة بالمجال الأول الخاص بمنظمات المجتمع الدني:

1. احتل محور الإدارة الكفؤ لمنظمات المجتمع المدني على المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 80.32%.
2. احتل محور شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة المرتبة الثانية بوزن نسبي بلغ 79.15%.
3. احتل محور نوعية البرامج والمشاريع المنفذة على المرتبة الرابعة بوزن نسبي بلغ 79.10%.
4. احتل محور المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني على المرتبة الثالثة بوزن نسبي بلغ 78.55%

النتائج المتعلقة بالمجال الثاني الخاص بالطلبة الخريجين:

1. احتل محور الإدارة الكفؤ لمنظمات المجتمع المدني على المرتبة الأولى بوزن نسبي بلغ 78.23%.
2. احتل محور شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة المرتبة الثانية بوزن نسبي بلغ 77.67%.

3. احتل محور المقدرة التمويلية لمنظمات المجتمع المدني على المرتبة الثالثة بوزن نسبي بلغ 77.26%

4. احتل محور نوعية البرامج والمشاريع المنفذة على المرتبة الرابعة بوزن نسبي بلغ 76.41%.

النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات تعزى للفئة (مؤسسات المجتمع المدني، الطلاب الخريجين).

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات لمتغير (الجنس، والعمر، وحالة العمل).

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات لمتغير الحالة الاجتماعية في المحور (الثاني، والثالث، والرابع) بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية في المحور الأول (الإدارة الكفؤ).

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني يعزى لمتغير مكان التخرج في المحور الثالث، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير مكان التخرج في المحور (الأول، والثاني، والرابع) وكانت الفروق لصالح الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى.

5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من ($\alpha \leq 0.05$) في دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات لمتغير المنطقة لصالح محافظة غزة، ومحافظة الوسطى.

النتائج العامة للدراسة:

1. تشير نتائج الدراسة إلى أن غالبية المنظمات الأهلية في قطاع غزة تلعب دوراً في الحد من ظاهرة البطالة عبر تقديمها خدمات للخريجين والفقراء، حيث تقوم إدارة تلك المنظمات بتقديم مقترحات المشاريع اللازمة لخدمة هذه الفئات لدى الجهات المانحة بحيث تتوافق مع الخطط الموضوعة من قبل الإدارة العليا في الحد من هذه الظاهرة في قطاع غزة.

2. استجابت المنظمات الأهلية في قطاع غزة لاحتياجات الخريجين والفقراء في ظل الحصار والحروب والعدوان الإسرائيلي المتكرر بسبب اهتمام تلك المنظمات بهذه الفئات من جهة ومساندة المؤسسات الدولية المانحة من جهة أخرى.

3. تتمتع الإدارة العليا للمنظمات الأهلية في قطاع غزة بقدر عال من الخبرة، ولديها القدرة على تقديم احتياجات فئة الخريجين العاطلين عن العمل والفقراء وفقاً لأولوياتهم، الأمر من شأنه تلبيه احتياجات تلك الفئات والعمل على الحد من هذه الظاهرة في قطاع غزة.

4. تمتلك منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة معاييراً في اختيار المستفيدين من برامج التشغيل، إلا أن هذه المعاير ليست موحدة لدى كافة منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى أنه لا يوجد معايير محددة وواضحة في تحديد اختيار الفئات تكون ملزمة للعمل بها في كافة المنظمات الأهلية العاملة في قطاع غزة.

5. تعاني منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة من ضعف في التمويل بسبب ظروف الحصار والإغلاق وتقليص نشاط المنظمات الدولية المانحة.

6. تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة إلى جني الأرباح وتعزيز قدرتها المالية.

7. تبين من خلال نتائج الدراسة أن مشاريع الإقراض الحسن تسهم في الحد من معدلات الفقر في قطاع غزة بشكل كبير، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع الصغيرة المنتجة.

8. تشكل المؤسسات الدولية المانحة المصدر الرئيس بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في قطاع غزة، وهذا يدل على ضعف مصادر التمويل الداخلية وضعف التخطيط المالي بشأن التمويل وتنوع مصادره، فقد تكون المنظمات الأهلية مهددة بالتوقف عن عملها في حال توقفت المؤسسات المانحة عن دعمها لهذه المنظمات أو في حال تقليص دعمها عند أي ظرف من الظروف.

9. تظهر النتائج عدم كفاية الموارد المالية لتنفيذ برامج منظمات المجتمع المدني نتيجة لاعتمادها على مصدر رئيس واحد، حيث تعاني معظم المنظمات من عدم وجود موارد كافية لديهم.

10. تلعب المنظمات الحكومية في قطاع غزة دوراً مكملاً لدور الحكومة في التخفيف من معدلات الفقر في ظل ظروف الحصار والحروب والعدوان المتكرر على قطاع غزة وتفشي ظاهرة البطالة، وكان هذا الأمر جلياً في الدور الذي قامت به تلك المنظمات خلال فترة الحصار على غزة والحروب العدوانية المتكررة، من خلال البرامج المتعددة التي نفذتها تلك المنظمات من مشاريع تنموية أو إغاثية.

11. ترتبط منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة بأجندة الممول الخارجي كشرط للحصول على التمويل المطلوب، وهذا الأمر قد يحرف المنظمات أحياناً عن أهدافها الأساسية ومنطلقاتها الإنسانية، ويجنبها تنفيذ برامج وفق خططها وأولوياتها.

12. تشير النتائج إلى ضعف دعم الحكومة لمنظمات المجتمع المدني، وقد تبين أن الحكومة تخصص موارد مالية محددة في نطاق ضيق لمنظمات المجتمع المدني في غزة، وهذا الأمر يؤثر على مبدأ الشراكة بينهما، ويضعف كثيراً من تحقيق النزاهة والشفافية في عمل المنظمات، كما لا يضمن تطبيق الأنظمة والقوانين الملزمة لعمل تلك المنظمات بشكل عام.

13. تبين من خلال الدراسة عدم وضوح أهداف بعض المنظمات الأهلية بالنسبة لأفراد المجتمع، وفي بعض الأحيان تعجز تلك المنظمات عن تنفيذ أهدافها بسبب تغير

ظروف العمل البيئية بشكل متسارع أو لعدم واقعية الأهداف، ونتيجة كذلك لإهمال المنظمات الاعتماد على البحث والتطوير كأساس لحل مشكلات المجتمع المختلفة.

ثانياً: التوصيات

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة، توصل الباحث إلى عدد من التوصيات المقترحة وهي كالتالي:

أولاً: الإدارة الكفوء لمنظمات المجتمع المدني.

1. على منظمات المجتمع المدني الاستفادة من التطور التكنولوجي الموجود في قطاع غزة، وتوظيفه من أجل تسهيل وتسريع عملها في الوصول إلى المواصفات الحقيقية وحجمها من فئات الطلبة الخريجين والمهمشين.
2. بلورة منظمات المجتمع المدني لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغيير وتطوير المجتمع، وليس فقط تقديم المساعدة والإغاثة، فعمل منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على شكل تقديم الإغاثة والمساعدات بل يشمل السعي لتغيير المجتمع وتطويره، وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل منظمات المجتمع المدني.
3. تدريب المدراء والعاملين في أقسام التمويل وإعداد المشاريع في المنظمات الأهلية على منظومة للتواصل والاتصال وطرق إعداد وتسويق المشاريع وتجنيد الأموال لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة.
4. اختيار الكوادر العاملة في منظمات المجتمع المدني من ذوي الكفاءات والمؤهلات المناسبة بعيداً عن الاعتبارات السياسية والحزبية، وذلك تعزيزاً للنزاهة والشفافية، في تقديم خدمات تلك المنظمات.
5. ضرورة اعتماد معايير موحدة لاختيار الفئات الفقيرة والمهمشة لجميع المنظمات الأهلية في قطاع غزة لتحقيق العدالة في التوزيع وللتخفيف من معدل الفقر.

ثانياً: نوعية البرامج والمشاريع المنفذة

1. العمل على تبني استراتيجيات تنموية تسهم في إيجاد فرص عمل حقيقية، وتسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتنمية البشرية والاقتصادية، وتسهم في توفير فرص عمل، وتعمل على الحد من معدلات الفقر.

2. استحداث نوعية برامج ومشاريع غير تقليدية تهتم بالتنمية المستدامة والاستثمار البشري وتعزيز ثقافة الاعتماد على الذات وزيادة الإنتاج، والتي من شأنها جذب اهتمام الممولين الخارجيين، والإسهام بشكل فعلي في مكافحة الفقر في قطاع غزة.

3. تقييم واقع الفئات المهمشة ذوي الاحتياجات الخاصة، المسنين، المرضى، الخريجين العاطلين عن العمل، وكفاية الخدمات المقدمة لهم من أجل الارتقاء بها وتطويرها من خلال برامج ومشاريع تخصص لهذا الغرض.

4. تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للفقرات والعاطلين الذين يعانون من الفقر المدقع في المجتمع الغزي.

ثالثاً: المقدرة التمويلية للمنظمات.

1. رفض التمويل السياسي المشروط الذي يتجاوز الحقوق الوطنية لشعبنا، والعمل على تبني أجندة تمويلية تأخذ بعين الاعتبار التوجهات التنموية والتمكينية وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال العمل على تشكيل جماعات ضغط من منظمات المجتمع المدني، من أجل تحسين شروط التمويل الخارجي، والعمل على رفض المشاريع التي لا تخدم الأولويات الأساسية للمجتمع الفلسطيني من تحقيق الكرامة والحرية، ورفض البرامج المشروطة سياسياً.

2. الاهتمام بتنويع مصادر التمويل لدى المنظمات الأهلية من خلال تعزيز مصادر التمويل الذاتي، والتركيز على المشاريع الإنتاجية، إلى جانب الاهتمام بالتمويل الخارجي.

3. إقناع الممولين بالحاجة للمشاريع التي تتضمن تحديد دقيق لأولويات واحتياجات فئة الخريجين العاطلين عن العمل وفق خطة المنظمات الأهلية المحلية، وعدم الانصياع لخطط وشروع الممولين المخالفة لأولويات واحتياجات العاطلين عن العمل في قطاع غزة.

4. إيجاد آليات توجيه التمويل الدولي بما يخدم المجتمع الفلسطيني في غزة ويحقق المساهمة في تخفيف حد ظاهرة البطالة بعدياً عن الأجندات الخاصة والمسيسة.

رابعاً: شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة

1. رفع مستوى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني فيما بينهم، على أساس تحمل المسؤولية بشكل جماعي، وذلك من خلال وضع لوائح داخلية واضحة تنظم ديمومة العلاقة التي من شأنها إثراء دورها تجاه فئة الطلبة الخريجين.

2. العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأهداف التنموية.

3. تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والتسيير الديمقراطي في كافة منظمات المجتمع المدني العاملة بقطاع غزة.

4. إعادة فتح كافة الجمعيات والنقابات التي أُغلقت بسبب الانقسام السياسي، وضرورة إعادة الاعتبار للمؤسسة التشريعية الواحدة، إضافة إلى تعديل وإلغاء القوانين والقرارات التي تمس حريات وحقوق الإنسان، وبحق تشكيل الجمعيات والمنظمات المجتمعية.

ثالثاً: الدراسات المقترحة:

1. الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة في فلسطين.
2. دور المؤسسات الدولية في الحد من ظاهرة البطالة في فلسطين.
3. دور التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في الحد من ظاهرة البطالة في فلسطين.
4. أثر المشاريع الصغيرة على التخفيف من ظاهرة البطالة في محافظات غزة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

القرآن الكريم.

المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط3، الجزء الأول، 1960م.

ثانياً: الكتب العربية:

إبراهيم، سعد الدين، "**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**"، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية.

أبو النصر، مدحت (2007): "**إدارة منظمات المجتمع المدني**"، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

أبو سيف، عاطف (2005): "**المجتمع المدني والدولة مع إحالة تأصيله إلى الواقع الفلسطيني**"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الأسدي، زكريا (2009): "**البطالة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية . أسس المواجهة**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

الأشوح، زينب (2003): "**الأطراد والبيئة ومداواة البطالة**"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

بكري، كامل وآخرون (1995): "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

بيتي آل كوك، عوض (2000): "**فهم الفقر**"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، الأردن.

الجميل، نجود محمد (2001): "**البطالة مرض مستعص صنعناه بأنفسنا .. فهل من علاج؟**"، مجلة التدريب والتقنية، العدد (22).

الجناحني، الحبيب (2006) "**المجتمع المدني بين النظرية والممارسة**"، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، الكويت.

الحاج، طارق، "**علم الاقتصاد ونظرياته**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان: 1998.

حجازي، علي، وآخرون (2008):"**وظائف المنظمات مدخل إداري لأبعاد القرن الحادي والعشرين**".

حجازي، علي؛ وآخرون، "**وظائف المنظمات مدخل إداري لأبعاد القرن الحادي والعشرين**".

حسن، راوية (2003): "**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

خلف، حسن (2007): "**الاقتصاد الكلي**"، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

خليل، حامد (2000): "**الوطن العربي والمجتمع المدني، مجلة كراسات استراتيجية**"، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق، العدد الأول، دمشق، سوريا.

داود، حسام وآخرون، (2001): "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

ربيع، أسامة، "**التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS**" – الجزء الأول–كلية التجارة، جامعة المنوفية، الطبعة الثانية 2007م.

زكي، رمزي (1998): "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت.

زكي، رمزي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، العدد:226، الكويت: 1997.

الزواوي، خالد محمد (2004): "**البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل**"، الطبعة الأولى، القاهرة، مجموعة النيل العربية.

زين العابدين، محمد (2011): "**مؤسسات المجتمع المدني الواقع والطموح**"، الطبعة الأولى، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع.

طلعت، إبراهيم (2009): "**البطالة والجريمة**"، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

عبد السميع، أسامة (2008): "**مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**"، طبعة أولى، دار الفكر الجامعي، مصر.

عبد القادر، محمد (2003): "**البطالة وأساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل العولمة . تحديات الإصلاح الاقتصادي**" . منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.

عبد الهادي، عزت (2004): "**رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية**"، صادر عن مركز تطوير المؤسسات الأهلية.

عبد الوهاب، نجا (2005): "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها . دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية.

عطية، محمد ناجي (2006): "**البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية**"، الواقع وآفاق التطوير، الجمهورية للنشر والتوزيع.

علي عبد ربه, "**أزمة التعليم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر دراسات تربوية**"، المجلد 4, الجزء 15, 1988م.

غبان، مجروس بن أحمد وآخرون (2000): "**البطالة الأسباب وطرق العلاج**"، جدة، المملكة العربية السعودية.

قناوي، عزت؛ وسليمان، نيرة (2004): "**مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**"، الفيوم، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر.

كراجة، عبد الحليم وآخرون (2001): "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، عمان، دار الصفا للنشر والتوزيع.

الـوزني، خالـد؛ واصـف، الرفـاعي وآخـرون (2000): "**مبـادئ الاقتصـاد الكلـي بـين النظريـة والتطبيق**"، الطبعة الثالثة، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

أبو سلطان، أشرف (2013): "**واقع التنسيق في منظمات المجتمع المدني وأثره على التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، البرنامج المشترك بين جامعة الأقصى وأكاديمية الإدارة والسياسية، غزة، فلسطين.

الأسطل، محمد، "**العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين**"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين: 2014.

إسماعيل، علي سالم (2004): "**دور المشروعات الصغيرة والعمل الحر في مواجهة أزمة البطالة، والمقومات والمعوقات**"، دراسة غسر منشورة، مقدمة للمؤتمر السنوي التاسع لكلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

الأشقر، إبراهيم (2003): "**دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي لدى مديري المنظمات غير الحكومية المحلية في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

بوسحلة وآخرون، إيناس، "**دور سياسة التشغيل في الحد من البطالة الفكرية وتحقيق التنمية المستدامة**"، دراسة ماجستير ميدانية على عينة من العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل، قسم علم الاجتماع، جامعة ورقلة، الجزائر: 2009.

جامع، محمد نبيل (2008): "**البطالة**": قنبلة موقوتة فك شفراتها وحديث مع الشباب، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

الجديلي، محمد (2005): "**دور الموازنة كأداة تخطيط مالي في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارية، الجامعة الإسلامية، غزة.

حسين، رحيم، "**سياسات التشغيل في الجزائر "تحليل وتقييم**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، ولاية برج بورعريرج، الجزائر: 2013.

الحلفي، عبد الجبار عبود، "**البطالة في الوطن العربي: إشارة خاصة إلى بطالة الشباب، (دراسة في الاقتصاد السياسي)**"، جامعة البصرة–العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد(208)، 1996.

حلمي، جلال (2008): "**الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها رؤية مستقبلية**"، جامعة عين شمس، مصر.

حمودة، فتحي محمد (2011): "**المنظمات الأهلية ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

خبابة، صهيب (2004): "**الاستراتيجية التوفيقية بين التنمية المستدامة والبطالة**"، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسلية، الجزائر.

خضير، تيسير، "**سياسات وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية وآثارها ودورها في حل مشكلة البطالة**"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين: 2006.

خفاجة، أمل، "**أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996–2011**"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين: 2013.

دحلان، لينا، "**البطالة النسائية في قطاع غزة، الواقع والأسباب وسبل العلاج**"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، قطاع غزة، فلسطين: 2013.

الدماغ، حنين (2010): "**دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة**"، دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

زهيرة، كمال (1999): "**النوع الاجتماعي والمواطنة . دور المنظمات غير الحكومية في السلطة الوطنية الفلسطينية**"، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية.

شمعون، هداية؛ وسام، جودة (2009): "**تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة**"، مركز شئون المرأة.

الشوا، أمجد (2008): "**تمويل وكالة التنمية الأمريكية وأثره على تعزيز الديمقراطية في قطاع غزة**".

الشيخ علي، ناصر (2010): "**دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**"، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، بيت ساحور، فلسطين.

الصبيحي، أحمد (2008): "**مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (37)، مركز دراسات الوحدة العربية.

طشطوش، هايل (2002): "**البطالة المسببات والآثار . رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج**"، ملتقى دولي: استراتيجية الحكومة في القضاع على البطالة والتنمية المستدامة، المسلية، الجزائر.

عبد الحق، خالد (2005): "**دور الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في معالجة آثار البطالة في ظل انتفاضة الأقصى في شمال الضفة الغربية**"، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عبد الحميد، صلاح محمد (2011): "**أزمة البطالة دراسة مقارنة (مصر، السعودية، الكويت)**"، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر.

عماد الدين المصبح، "**العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية "دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك**"، كلية الاقتصاد، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية: 2008.

عودات، عبد الباسط، "**البطالة الاجتماعية في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين: 2014.

قدومي، منال (2008): "**دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي**"، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، فلسطين.

قمر، عصام توفيق عبد الحليم؛ وجادو، أميمة منير عبد الحميد، "**أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة (دراسة وصفية تحليلية)**"، دراسة

مقدمة للمؤتمر السنوي السابع لكلية التجارة، جامعة عين شمس– القاهرة، بعنوان: إدارة الأزمة التعليمية في مصر: 26 أكتوبر 2002.

قنيدرة، سمية (2010): "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**"، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري، قسطنطينية، الجزائر.

كوستانيني، جيان فرانسيسكو، وآخرون (2011): "**دراسة مسحية تحليلية لمنظمات المجتمع المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة**"، مكتب الاتحاد الأوروبي في الضفة الغربية وغزة، فلسطين.

لدادوة، حسن (2001): "**علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية بين بعضها**"، واقع السلطة الوطنية والممولين، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

مرتجى، زكي (2012): "**دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة**"، بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشاكل وحلول، الجامعة الإسلامية، غزة.

مرتجى، زكي، "**دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في رعاية الشباب بمحافظة غزة**"، بحث مقدم إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشاكل وحلول، الجامعة الإسلامية، غزة، إبريل 2012.

مقداد، محمد؛ لبد، إسماعيل؛ أبو ظريفة، سامي، "**مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقدة بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة من 13–15 فبراير 2006.

ملاوي، أحم (2008): "**أهمية منظمات المجتمع المدني الأردنية في تحقيق التنمية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

نجا، علي عبد الوهاب (2005): "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها . دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية.

رابعاً: أوراق العمل والمؤتمرات:

أبو حجير، إياد (2009): "**دور المنظمات غير الحكومية في السلم الاجتماعي**"، ورقة عمل حول دور المنظمات الأهلية في تنمية المجتمع الفلسطيني، المركز الفلسطيني لحل النزاعات، غزة، فلسطين.

أبو شمالة، خليل (2011): "**المجتمع المدني وتعزيز التضامن**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حالة المجتمع المدني الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية، غزة، فلسطين.

أبو علبة، عبلة (2001): "**دراسة بعنوان المنظمات الأهلية**"، المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية، القاهرة.

أبو عمر، زياد (2005): "**المنظمات الأهلية والفساد**"، ورقة بحثية، منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، أمان، رام الله، فلسطين.

جادو، أميمة (2001): "**أزمة بطالة المتعلمين في مصر وسبل مواجهتها في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة . دراسة وصفية تحليلية**"، مؤتمر الأزمة التعليمية في كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

زكان، أحمد، وبلعباس، رابح، "**العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة "دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)**"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ورقة عمل في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011.

الفرا، ماجد (2009): "**ورقة عمل بعنوان "التفكير الاستراتيجي لدى المنظمات الأهلية في قطاع غزة . مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية**" . آفاق وتحديات، غزة.

الكايد، زهير عبد الكريم، "**إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية**"، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر الدولي السابع (إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية) في المجتمعات المعاصر، الشارقة، 2002.

محسين، تيسير (2004): "**المجتمع المدني الفلسطيني (الوظيفة والدور)**"، ورقة عمل مقدمة لمركز الدراسات (أمان).

محسين، تيسير (2012): "**عوامل نجاح المنظمات الأهلية**"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حالة المجتمع المدني الفلسطيني، شبكة المنظمات الأهلية، غزة، فلسطين.

المشهراوي ، أحمد (2009): "**التطوير الإداري لمؤسسات العمل الأهلي**"، مؤتمر واقع المؤسسات الأهلية . آفاق وتحديات، يونيو، غزة.

مكحول، باسم، "**مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي بعنوان: البطالة في الأراضي الفلسطينية، وقاعها وخياراتها مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مارس 2006.

النجار، فريد راغب (2004): "**أنماط البطالة المعاصرة واستراتيجيات العلاج**"، دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي التاسع لكلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

النقيب، فضل، "**سياسات مكافحة البطالة في الأمد البعيد**"، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السنوي بعنوان البطالة في الأراضي الفلسطينية، واقعها وخياراتها مواجهتها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، مارس 2006.

خامساً: المجلات:

بلول، صابر، "**الأبعاد الحقيقية لمشكلة البطالة في سورية (الواقع، الأسباب، الحلول)**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، 2002.

عبيد، نهاد، "**البطالة والتسول بين السنة النبوية الشريفة وبين القوانين الوضعية المعاصرة**"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد31، الكويت: السنة 12، إبريل 1997م.

فرج، سعاد (2008): "**البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد (44).

فرج، سعاد عطا، "**البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية**"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد22، مارس 2008.

مجلة الواقع الفلسطيني (2000): قانون رقم واحد (2000) للجمعيات الأهلية، العدد (32).

سادساً: التقارير:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): "**المرأة والرجل في فلسطين قضايا وإحصاءات**".

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013): "**مسح القوة العاملة الفلسطينية**"، التقرير السنوي، 2013، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "**مسح القوى العاملة للربع الثالث**"، 2014.

المركز الإحصائي الفلسطيني،" **مسح القوى العاملة الفلسطينية**"، التقرير السنوي 2014، رام الله، فلسطين: 2014.

المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، "**العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية**" ، 2008.

مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (2012): "**استراتيجية تطوير قطاع المؤسسات الأهلية الفلسطينية**"، رام الله، فلسطين.

منظمة الأمم المتحدة، **تقرير التنمية البشرية لسنة 2004**.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

Rao, Poduri S.R.S.(2000),Sampling methodologies with applications, University of Rochester, New York

Norman, Geoff, Likert scales, levels of measurement and the ‘‘laws’’ of statistics, Adv in Health Sci Educ (2010) 15:625–632 DOI 10.1007/s10459-010-9222-y.

www.ggu-pal.org

www.palmfi.ps

www.faten.org

www.asala-pal.com

الملاحـــق

ملحق رقم (1)

أسماء السادة المحكمين

م	الاسم	مكان العمل
1	أ.د. سمير قوتة	الجامعة الإسلامية
2	أ.د. محمد وفائي الحلو	الجامعة الإسلامية
3	أ.د. عايدة صالح	جامعة الأقصى
4	د. محمد المدهون	أكاديمية الإدارة والسياسة
5	د. نبيل اللوح	أكاديمية الإدارة والسياسة
6	د. أحمد كلوب	أكاديمية الإدارة والسياسة
7	د. جميل الطهراوي	الجامعة الإسلامية
8	د. نعيم الغلبان	الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (2)

الاستبانة

أكـــــاديمية الإدارة والسيـــــــاسية

للدراســــــــــــات العليـــــــــــا

تـــــــخصص القيـــــــــادة والإدارة

تحكيـــم استبيـــان

الأخ الفاضل/ ..... **المحترم ،،،**

السلام عليكـم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: "**دور إدارة منظمات المجتمع المـدني في الحـد مـن البطالـة لدى خريجي الجامعـات**" وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.

وقد قام الباحث بإعداد هذه الاستبانة سعياً لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

لذا أتوجه لحضرتكم بتوخي الدقة والموضوعية والحياد في تعبئة الاستبانة، وذلك من أجل الوصول إلى أفضل النتائج، كما أنني أود أن أذكركم بأن هذه الاستبانة أُعدت فقط لغرض البحث العلمي وليس إلا.

وتضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

ملاحظة: الفئة المستهدفة من الاستبانة الطلاب الخريجين العاطلين عن العمل

إعداد الباحث

يوسف ماهر الكتري

البيانات الشخصية:

العمر: ○ 21-24 ○ 25-28 ○ 29-32 ○ 33 فأكثر

الجنس: ○ ذكـــــر ○ أنثـــــى

الحالة الاجتماعية: ○ متـزوج ○ أعـــزب

حالة العمل: ○ أعمل ○ لا أعمل

الجامعة التي تخرجت منها:

○ الجامعة الإسلامية
○ جامعة الأقصى
○ جامعة الأزهر

منطقة السكن:

○ شمال غزة
○ غزة
○ الوسطى
○ خانيونس
○ رفح

ما مدى موافقتك على كل من العبارات التالية:

م	العبارة	درجة الموافقة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
	أولاً: الإدارة الكفوء للمنظمات					
1	تلم إدارة منظمات المجتمع المدني بالوضع الاقتصادي داخل المجتمع المحلي .					
2	تجمع الإدارة العليا لمنظمات المجتمع المدني معلومات ميدانية حول معدلات ظاهرة الفقر بشكل دوري ومستمر.					
3	تستقطب الإدارة العليا موظفين مؤهلين قادرين على جمع معلومات وبيانات أولية متعلقة بظاهرة الفقر والبطالة .					
4	تستطيع طواقم منظمات المجتمع المدني الإدارية توثيق تفاصيل الفئات المحتاجة والمهمشة وبرصد أهم احتياجاتهم .					
5	تعتمد إدارة منظمات المجتمع المدني في الوصول إلى الفئات المستهدفة بالاعتماد على قواعد بيانات محدثة .					
6	تحدث إدارة منظمات المجتمع المدني خططها لأجل تحديد الأولويات وتصنيف الخدمات والفئات المستهدفة .					
7	تسهم خبرة وكفاءة إدارة منظمات المجتمع المدني في القيام بدورها للحد من ظاهرة البطالة .					
8	إلمام إدارة منظمات المجتمع المدني بالتكنولوجيا وتطورها يساهم في جودة أداء المنظمات الأهلية .					
9	تساعد الخطط والاستراتيجيات في منظمات المجتمع المدني في الحد من ظاهرة البطالة .					
10	تهتم إدارة منظمات المجتمع المدني بالأنظمة الإدارية والمالية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .					
	نوعية البرامج والمشاريع المنفذة					
1	تنفذ إدارة منظمات المجتمع المدني مشاريع إغاثية تلبي حاجة					

	الفقراء وتحد من الفقر في محافظات غزة.					
2	تخطط إدارة منظمات المجتمع المدني لمشاريع تنموية ناجحة تسهم بشكل فعلي في عملية التنمية المستدامة.					
3	تُسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في دفع عجلة الاقتصاد الفلسطيني.					
4	تهدف المشاريع التنموية التي تنفذها منظمات المجتمع المدني إلى جني الأرباح وتعزيز مراكزها المالية.					
5	تسهم المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني في تخفيف وطأة الحصار المفروض على قطاع غزة.					
6	تسهم تنوع البرامج والمشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني في التخفيف من حدة الفقر.					
7	تنفذ منظمات المجتمع المدني مشاريعها وبرامجها ضمن إطار استراتيجية واضحة المعالم.					
8	تحقق منظمات المجتمع المدني التنمية المستدامة عند استعاضتها عن مشاريع السلة الغذائية بمشاريع مدرة للدخل.					
9	تسهم منظمات المجتمع المدني في توفير فرص العمل والقضاء على الفقر والبطالة.					
10	تسهم مشروعات الاستثمار المكمل والداعم للتنمية المجتمعية فعلياً في خلق فرص عمل.					
المقدرة التمويلية للمنظمات						
1	تلعب المساعدات المالية دوراً محورياً في تحديد اتجاهات عمل منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة.					
2	يتوفر لدى منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة موارد مالية كافية لتنفيذ أنشطتها ومشاريعها.					
3	يوجد لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في محافظات غزة أكثر من مصدر للتمويل.					
4	تشكل الجهات الخارجية مصادر التمويل الرئيسة الأهم بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني في محافظات غزة.					

5	ترتبط منظمات المجتمع المدني في محافظات غزة بأجندة الممول الأجنبي كشرط للحصول على التمويل المطلوب.					
6	تستطيع منظمات المجتمع المدني تمويل برامجها ومشاريعها وفق رؤيتها وخطتها الاستراتيجية.					
7	تزداد حجم التمويل الخارجي لمنظمات المجتمع المدني أثناء الحصار على محافظات غزة.					
8	تتوفر لدى إدارة منظمات المجتمع المدنية خطة استراتيجية لتمويل المشاريع.					
9	تؤثر نوعية وجودة المشاريع التي يتم تسويقها للمولين على جلب التمويل لمنظمات المجتمع المدني.					
10	تؤثر خبرة المنظمات الأهلية وسمعتها على جلب التمويل.					

شراكة منظمات المجتمع المدني مع الحكومة						
1	تؤثر المشاركة بين إدارة منظمات المجتمع المدني والحكومة في توزيع الخدمات على الفئات المستهدفة بشكل عادل.					
2	تنسق إدارة منظمات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية للوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً.					
3	تنفذ الحكومة في قطاع غزة استراتيجيات منظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرة البطالة والتغلب على الفقر.					
4	يسهم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني والحكومة في تحقيق التوازن والدقة على مستوى المناطق الجغرافية.					
5	يوفر التنسيق والتعاون بين منظمات المجتمع المدني والحكومة بيانات دقيقة حول الفئات المستهدفة.					
6	تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مكمل لدور الحكومة في الحد من معدلات الفقر وظاهرة البطالة.					
7	يسهم الحصار المفروض على محافظات غزة في تراجع دور الحكومة تجاه الخريجين العاطلين عن العمل.					
8	يسهم تعامل بعض الممولين المباشر مع الحكومة في تكامل دور منظمات المجتمع المدني تجاه المجتمع.					

9	توفر الحكومة في محافظات غزة فرص عمل للخريجين بالتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.					
10	تتبنى الحكومة سياسات وإجراءات من شأنها الحد من ظاهرة البطالة بالتعاون مع إدارة منظمات المجتمع المدني.					